@IranianAffairsMagazine

شؤون إيرانية
Iranian affairs

IranianAffairsMagazine - No.1 - July 2021

مجلة شؤون إيرانية - العدد الأول - 21 ذو القعدة 1442 هـ - 1 يوليو/ تموز 2021م

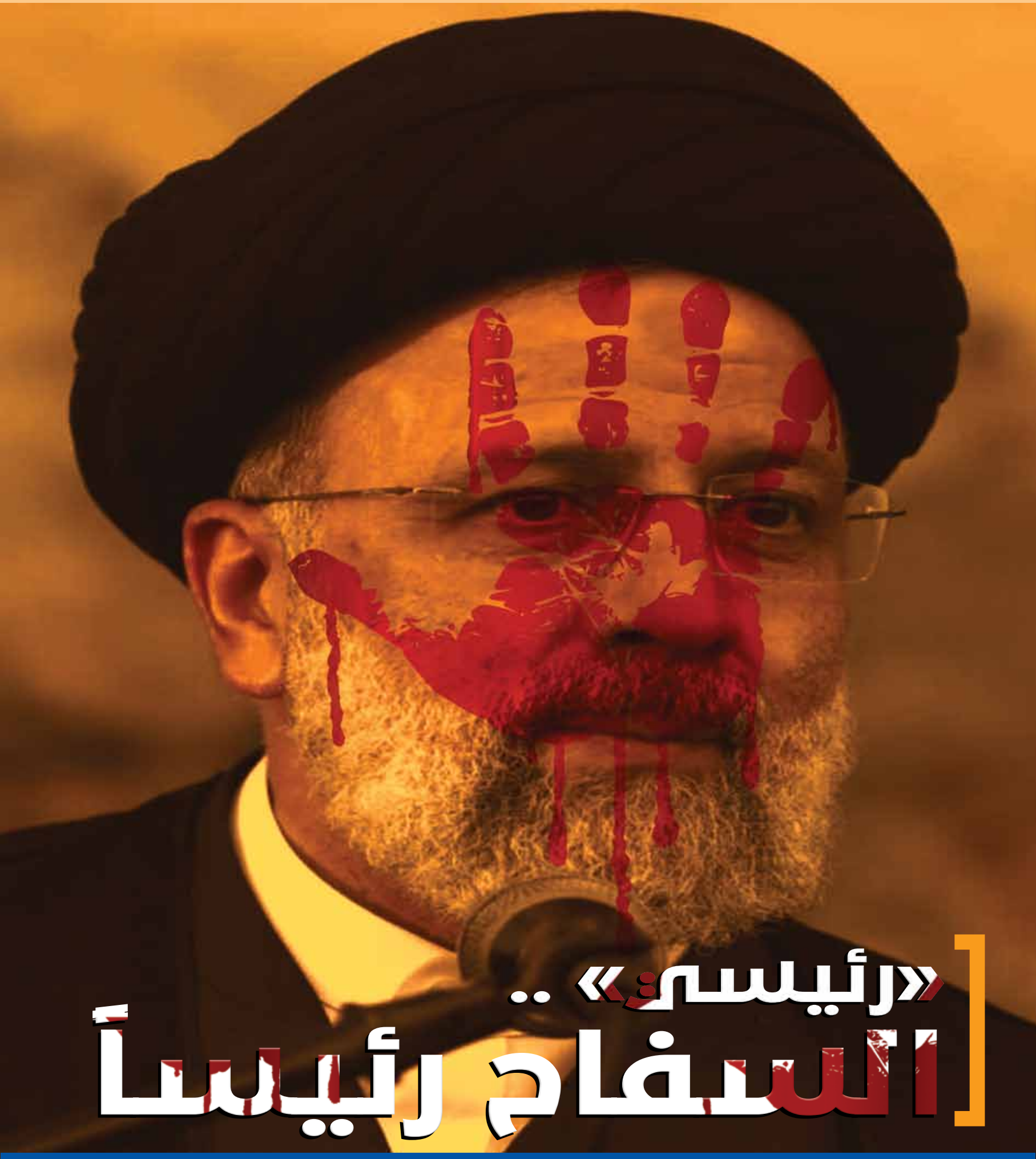

«رئيسي».. السفاح رئيساً

www.alkhaleej.net

شؤون إيرانية

مجلة تصدر عن:

مركز الخليج للدراسات الإيرانية

الموقع الإلكتروني alkhalej.net

العدد الأول

السنة الأولى

ذو القعدة 1442هـ - يوليو/ تموز 2021م

رئيس التحرير

شريف عبد الحميد

Sherif Abdelhamied

Editor-in-Chief

مستشار التحرير

د. شادي العفيفي

مجلس التحرير

طه الشريف

محمود رأفت

مروان محمود

أحمد النعمانى

حقوق نشر جميع المواد محفوظة

محتويات العدد

- «شؤون إيرانية» على خط المواجهة الأول ضد المشروع الفارسي.. نكون أو لا نكون 4
- وقائع «الصيف الدامي» في إيران 10
- مقتطفات من التسجيلات 11
- جريمة بلا عقاب.. وقبور بلا شواهد 14
- هل يُحاكم «رئيسي» بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية؟ 16
- دماء على عمائم الملالي 18
- إيران.. وطن الإعدامات وبلاد المشانق 20
- أطفال على حبل المشنقة 22
- السعودية تقف لـ«الوحش الإيراني».. بالمرصاد 24
- لماذا يعادى أصحاب «العمائم السوداء» السعودية؟ 27
- أحلم بأن يرفرف علمنا فوق عُمان والرياض ودمشق والقاهرة والكويت 28
- إيران.. «ملاذ الموساد» 29
- مخططات إيران.. تغيير ديمغرافي واسع في سامراء السنية 32
- كيف نتعايش مع «سوريا الإيرانية»؟ 34
- هل نستطيع العيش بجوار «العراق الإيراني»؟ 36
- كيف نقرأ إيران؟ 39
- هل دعمت إيران «داعش» بمباركة أمريكية؟ 41
- رئيسي مجرم.. و«القتل الجماعي» ينتظر الإيرانيين 43
- إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 45

المراسلات:

البريد الإلكتروني (التحرير): alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:

السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد

داخل مصر:400 جنيه مصري – اتحاد بريد عربي: 100 دولارًا أمريكيًا – أوروبا وأفريقيا: 120 دولارًا أمريكيًا – أمريكا وكندا: 130 دولارًا أمريكيًا – باقي دول العالم: 150 دولار أمريكي.

حوالات الاشتراكات

باسم رئيس التحرير: e-mail : sherif5566@gmail.com

رقم الحساب: 18130006056013000018

هاتف: +201002686541

واتس آب: +201015039040

ثمن النسخة:

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1,5دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهمًا – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات.

Austria,France,Germany and Italy:

EURO 10 – United Kingdom £5 – USA $10.

هشام صبري

«شؤون إيرانية» على خط المواجهة الأول ضد المشروع الفارسي.. نكون أو لا نكون

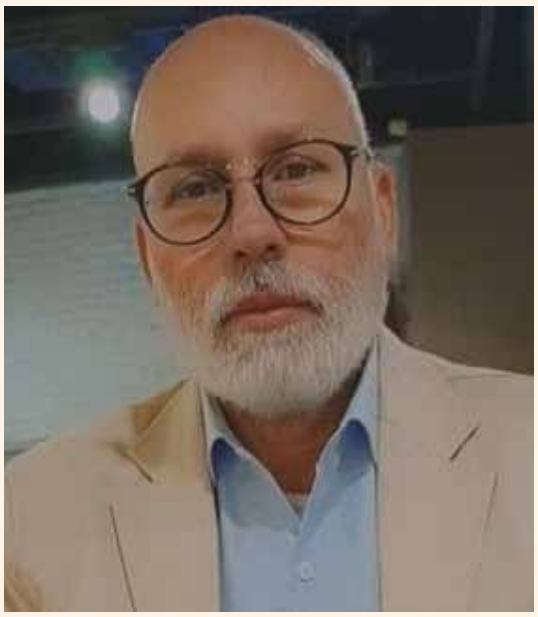

شريف عبد الحميد

تنبّهت الشعوب العربية، أخيرًا، إلى مخاطر المشروع الإيراني على الأمن القومي العربي، بل على الوجود العربي نفسه في المنطقة، فقد عاث ملالي طهران من أصحاب «العمائم السوداء» في أرضنا فسادًا وإفسادًا، فأراقوا الدماء الزكية، ولم يردعهم وازع من دين أو ضمير إنساني عن إيذاء جيرانهم العرب، ونشر الخراب في بلدانهم التي كانت يومًا ما آمنة مطمئنة، حتى جاء الملالي ليحوّلوها إلى جحيم، لكي تصبح في النهاية - كما يُراد لها- أرضًا يُبابًا خرابًا!

ولا جدال أن فيما حدث - وما زال يحدث- في سوريا واليمن والعراق ولبنان، هو عبرة لا مراء فيها لمن يعتبر، ومثال ساطع على الأزمات التي فجرّها حكام إيران في المنطقة، من حروب أهلية ودمار وهدم للدول ولقضايا الدول، ومطالب شعوبها، ونشرها ميليشيات طائفية شيعية ترفع أعلامًا سوداء وشعارات طائفية، وتستعيد من كتب التاريخ فتنة كانت نائمة، لعن الله من أيقظها.

لقد تخيّل موسوي الخميني يومًا أن من واجبه «قيادة الشعوب» العربية والإسلامية في الشرق والغرب، على اعتبار أن ثورته في إيران، لم تكن محلية، بل هي تتخطى الحدود الإيرانية، بحيث يجب أن تصل إلى كل بقاع الأرض. وطالما أن دولة الإمام عالمية واحدة لا تعدّد فيها، فكذلك يجب أن تكون دولة «نائبه»!

لم يكن مبدأ «تصدير الثورة» إلى كل بقاع الأرض، سوى رخصة سياسية ألبسها المشروع الإيراني ثوبًا دينيًا وإنسانيًا ودستوريًا، تسمح له بالعمل على هزّ استقرار بعض الدول المناوئة له، وإسقاط أنظمتها، عبر التحريض المذهبي وإشعال نار العصبيات والفتن الطائفية بين مكوّنات الشعب الواحد.

ومنذ 40 عامًا والمنطقة والعالم، في مواجهة مزمنة مع المشروع الفارسي الذي يتبناه النظام الإيراني. وخلال كل هذه المسيرة من التجريب والمحاولة، كانت المملكة العربية السعودية دائمًا صاحبة الرأي الأمثل في مواجهة إيران، وأثبتت الأحداث عبر محطات عديدة صواب رؤيتها حيال الخطر الإيراني، وسبل كبح جماحه قبل أن يتغول الوحش الإيراني أكثر فأكثر في الجسد العربي المستباح.

ولم يستبعد النظام الإيراني أية سبيل للسيطرة على الدول العربية والإسلامية، فتارة تجده يحاول السيطرة عن طريق الأموال والمساعدات المادية، وتارة أخرى من خلال السلاح والدعم اللوجستي لبعض الجماعات المسلحة، وتارة ثالثة من خلال نشر فكره بأي طريقة من الطرق من أجل الوصول إلى غاياتهم الخبيثة.

كما خدم إيران أيضًا في مشروعها التدميري، خروج بعض الدول عن الإجماع العربي حيال الخطر الإيراني، وتراخي البعض، رغم أن التجربة الوحيدة الناجحة للتنسيق العربي ضد مشروعات طهران والمتمثلة في عاصفة الحزم تمكنت من وقف التمدد الإيراني، وإجهاض طموح ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران للهيمنة على اليمن الشقيق، وهو ما يمنحنا مؤشرًا جليًا على الطريقة الناجعة للجم إيران، عبر بلورة استراتيجية عربية وإقليمية متماسكة وموحدة، والتفكير بطريقة جديدة لإنهاء حالة الاستنزاف الطويلة التي كلفت المنطقة، بل وكلفت إيران قبل غيرها كلفةً باهظةً، وأهدرت عقودًا من التنمية وحالت دون تحقيق الرخاء لشعوبها، وفي هذا الإطار لا أحد يقلل من العامل الغربي والدولي في مواجهة المشروع

الإيراني، بيد أن الأولوية أن تتولى الدول المتضررة مباشرة من عبث إيران زمام المواجهة الضرورية، وإعادة صياغة سياسة موحدة وحازمة لكبح طموحات طهران ومن شأن ذلك أن يجعل حتى اتباع استراتيجية احتواء إيران من الدول الغربية وخلافها أن يعيدوا النظر في سياستهم العوراء.

وينبغي لنا الاعتراف بأن الظروف السياسية التي سادت المنطقة العربية منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى الوقت الحاضر أسهمت في فتح الطريق أمام التدخلات الإيرانية، فبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في مطلع ثمانينيات القرن العشرين بُعيد نجاح الثورة الإيرانية وقفت أغلب الدول العربية إلى جانب العراق، فعمدت إيران إلى توظيف أبناء الطائفة الشيعية في البلاد العربية لزعزعة أمن هذه البلاد واستقرارها، وروّجت لهذه السياسة تحت عناوين متعددة، أبرزها تصدير الثورة إلى الدول المجاورة، ونصرة المظلومين في إشارة إلى الأقليات الشيعية في عدد من الدول العربية، إلى جانب توظيف فكرة دعم المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، والتي تمكنت إيران من خلالها من كسب تأييد شعبي عربي كبير، في مرحلة ما قبل ما يُسمى "الربيع العربي"، الذي دعمه ملالي طهران بكل قوة، على اعتبار أنه فرصة تاريخية سانحة لإسقاط كل الدول الرافضة للمشروع الفارسي، في فخ النزاعات الأهلية والحروب الصغيرة، فضلًا عن تهديد السلم الاجتماعي في بلدان مثل مملكة البحرين، وتنفيذ عمليات إرهابية في كل من الكويت والسعودية.

وإن ما تسعى إليه إيران دائمًا هو - ببساطة- "تخريب" العالم العربي من الداخل، لإضعاف دولنا العربية، بل وهدمها تمامًا، ومحاولة السيطرة عليها وعلى مقدرات شعوبها، من أجل إعادة إحياء الدولة الفارسية في المنطقة العربية.

لقد وضعت "الإستراتيجية الإيرانية العشرينية" (2005-2025)، عددًا من التصورات المستقبلية لما يُسمى بـ "الدور الإيراني" في المنطقة خلال عشرين عامًا. وتستهدف هذه الإستراتيجية العشرينية تحويل البلاد إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا، أي المنطقة العربية تحديدًا التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء المصرية، فضلًا عن التمدد في دول أفريقيا وجنوب أوروبا المسلمة، ما يعني امتداد طيف النفوذ الإيراني المستهدف إلى قارات العالم القديم الثلاثة.

ونصت "الإستراتيجية" المذكورة على أن طهران ستحظى بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية و"مصدر إلهام ثقافي" للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليميًا في العام 2025، لتحتل إيران المرتبة الأولى في منطقة جنوب غرب آسيا اقتصاديًا، وعلميًا، وتكنولوجيًا، وتصبح نموذجًا ملهمًا ولاعبًا فاعلاً ومؤثرًا في العالم.

والسؤال هو: أين نحن العرب من كل ذلك، وهل لدينا خطط إستراتيجية لمواجهة هذا المشروع الإيراني المستمر والقائم على قدم وساق؟

لا شك أن ما تم تنفيذه حتى الآن من هذا المشروع الإيراني، في 4 دول عربية هي العراق وسوريا ولبنان واليمن، برهان واضح على الاستراتيجية التي تتبعها إيران للوصول إلى أهدافها المنشودة؛ فهي تعلم يقينًا أن تقويض الأمن والاستقرار في أي دولة سيعود بالنفع الكبير عليها، ولكنها لم تنس أعداءها المحتملين بعد استكمال استعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية، لذلك تعمل، على مستوى أول، على زعزعة الأمن في الدول المحيطة بها، كالعراق وسوريا والبحرين واليمن والسعودية ومصر ولبنان والمغرب.

ولأن أحلام "الإمبراطورية الفارسية"، إذن، لم يعد مجرد حلم بغيض أحياه الملالي من بطون كتب التاريخ، بل هي واقع يسعون جاهدين إلى تحقيقه، فإن مجلة "شؤون إيرانية" تقف على خط المواجهة الأول ضد هذا المشروع التوسعي الطائفي، الذي يحاول الإمساك بمقدرات الوطن العربي، والتحكم في مستقبل أبنائه ليكي يكونوا مجرد توابع لـ "الباب العالي" الجديد في طهران!

ويرى القائمون على "شؤون إيرانية" أن مواجهة ذلك المشروع الفارسي، باتت أولوية قصوى ومُلحة على أحرار العرب، الذي يرفضون ما يرتكبه النظام الإيراني من جرائم في حق شعوبنا، والذي يجب عليهم أن يكونوا في طليعة المقاومة العربية ضد هذا المد الطائفي، الذي يستتر بغطاء الدين، والدين الحنيف منه براء، ويتغطى برداء "نصرة المستضعفين في الأرض"، بينما هو في الحقيقة أنه يستضعفنا نحن العرب. فإما نكون - في مواجهة إيران- أو لا نكون!

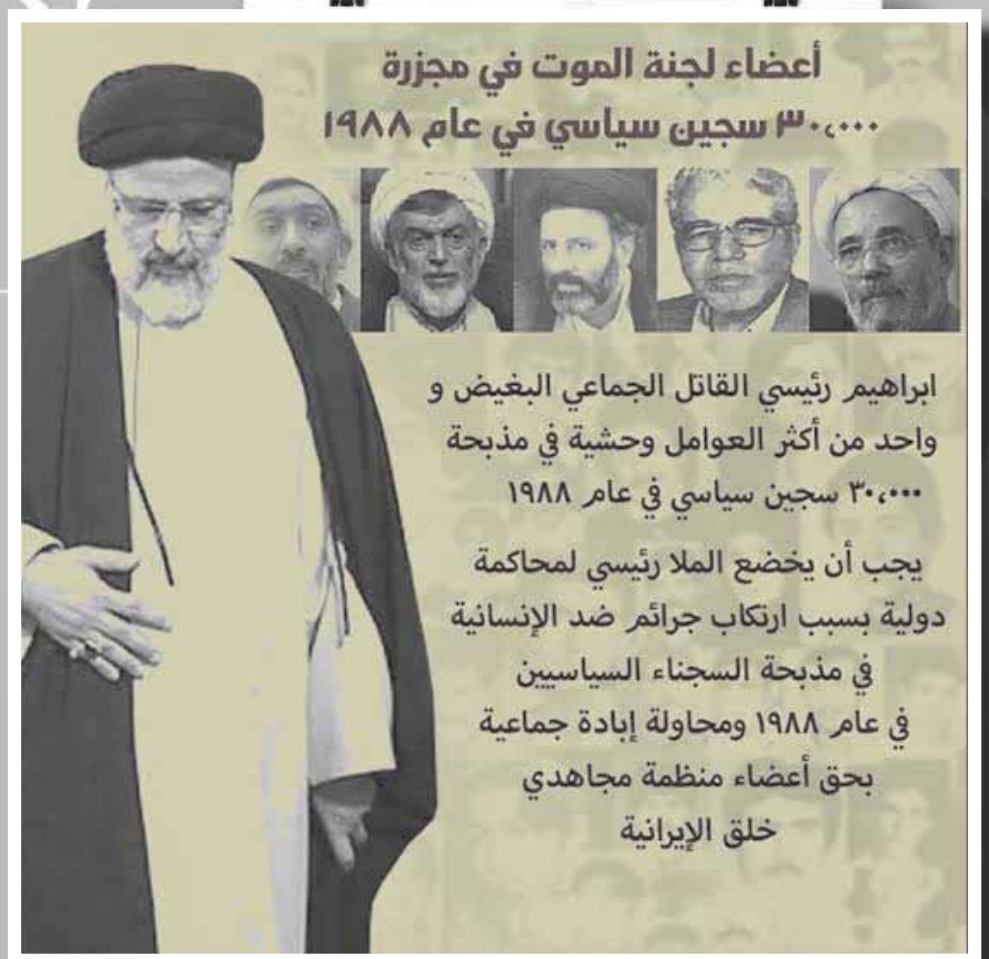

العدد الأول يوليو 2021

أحـلام "الإمبراطوريـة الفارسـية"، لم تعد مجرد حلـم بغيض أحياه الملالـي مـن بطـون كتـب التاريخ، بـل هي واقـع يسـعون جاهدين إلـى تحقيقـه، لذلـك فـإن مجلـة "شـؤون إيرانيـة" تقـف علـى خط المواجهة الأول ضد هذا المشـروع التوسعي الطائفي، الذي يحاول الإمسـاك بمقـدرات الوطـن العربـي، والتحكـم في مسـتقبل أبنائه ليكـي يكونـوا مجـرد توابـع لـ "البـاب العالـي" الجديد فـي طهران! ويـرى القائمـون علـى "شـؤون إيرانيـة" أن مواجهة ذلك المشـروع الفارسـي، باتـت أولويـة قصـوى ومُلحـة علـى أحـرار العـرب، الـذي يرفضون ما يرتكبه النظام الإيراني من جرائم في حق شعوبنا، والذي يجـب عليهم أن يكونوا فـي طليعة المقاومة العربيـة ضد هذا المد الطائفي، الذي يستتر بغطاء الدين، والدين الحنيف منه براء، ويتغطى بـرداء "نصرة المسـتضعفين فـي الأرض"، بينما هو فـي الحقيقة أنه يسـتضعفنا نحن العرب. فإما نكون - في مواجهة إيران- أو لا نكون!

شؤون إيرانية

@IranianAffairsMagazine

الملف

أعد الملف: إسراء حبيب

في مثل هذه الأيام من صيف عام ١٩٨٨، وبالتحديد في ١٩ يوليو/ تموز من ذلك العام، كان إبراهيم رئيسي، رئيس إيران الجديد، عضوًا بارزًا في «لجان الموت» التي حكمت على آلاف المعارضين لنظام الملالي بالإعدام، ووصل عدد الضحايا في تلك المذابح المروعة إلى نحو ٣٠ ألف ضحية، وفق بعض التقديرات غير الموثقة، نظرًا لعدم إعلان السلطات الإيرانية عن أعداد الضحايا في مذبحة ١٩٨٨.

عمل «رئيسي» لأكثر من ثلاثة عقود في الجهاز القضائي الذي كان بمثابة حجر الزاوية في القمع في إيران. في صيف 1988، أعدمت الحكومة الإيرانية آلاف السجناء السياسيين المحتجزين في السجون الإيرانية بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء. كان أغلبهم يقضي أحكامًا بالسجن بسبب نشاطهم السياسي إثر محاكمات جائرة في «المحاكم الثورية» التي كانت تضم أعضاء لم يعمل أي منهم في القضاء أبـدًا، فضلًا عن رجـال دين شيعة من أنصار الخميني.

خلال حملته الانتخابية، نفى رئيسي أكثر من مرة عضويته في «لجنة الموت» وأكد أنه لا يتحمل أي مسؤولية في قضية إعدامات الثمانينيات، وذلك رغم أن مرشد النظام علي خامنئي، كان قد وصف هذه الإعدامات، في خطاب تنصيب رئيسي رئيسًا للسلطة القضائية (2019) بأنها «أعلى درجات الفخر لدى النظام».

أما بعد فوزه بالرئاسة، فرد رئيسي على نابشي ماضيه الأسود، بطريقة غير مباشرة، خلال مؤتمره الصحافي الأول، الذي عقده في طهران منذ أيام، بأن كل ما فعله خلال توليه مناصب مختلفة في القضاء، هو «من أجل أمن الجمهورية الإسلامية وأمان الشعب»!

أحكام خارج القضاء

ولد إبراهيم رئيس الساداتي، المعروف باسم إبراهيم رئيسي، في 14 ديسمبر/كانون الأول 1960، في حي نوغان القديم بمدينة مشهد عاصمة محافظة «خراسان رضوي». وكان والده رجل دين من منطقة دشتك في مدينة زابُل بمحافظة سيستان وبلوشستان، عاش في مشهد وتوفي عندما كان الابن في الخامسة من عمره، دخل رئيسي الحوزة الدينية في قم قبل الثورة بفترة وجيزة، وكان حينها في سن الخامسة عشرة، وهناك تتلمذ العلوم الدينية على يد أشخاص مثل علي مشكيني، وحسين نوري همداني، ومحمد فاضل لنكراني، وأبـو القاسم الخزعلي، ومحمود هاشمي شهرودي.

عُيِّن رئيسي مدعيًا عامًا لمدينة كرج غرب طهران عام 1980، عندما كان يبلغ من العمر 20 عامًا فقط، وفي عام 1982 احتفظ بمنصبه السابق وعُين من قبل مدعي عام الثورة آية الله قدوسي، في منصب مدعي عام مدينة همدان، وبعد فترة نقل إلى الادعـاء العام في همدان، وظل في هذا المنصب حتى عام 1984، وفي عام 1985، أصبح نائب المدعي العام في العاصمة طهران، وظل في هذا المنصب حتى عام 1990، إلى أن أصبح المدعي العام في طهران بأمر من رئيس السلطة القضائية آنذاك محمد يزدي.

وفي هذا العام 1988، أصدر المرشد المؤسس للنظام موسوي الخميني، بشكل مستقل عن القضاء، ثلاثة أحكام خاصة «للتعامل مع المشاكل القضائية» في بعض المحافظات خارج القضاء العادي، بما في ذلك لورستان وكرمانشاه وسمنان، وبعد ذلك، أحيل عدة ملفات قضائية مهمة إليه وإلى حاكم الشرع حسين علي نيّري.

وظل في منصب المدعي العام لطهران حتى عام 1994، عندما عينه هاشمي شاهرودي رئيسًا للمفتشية العامة لمدة عشر سنوات، ومع تعيين صادق لاريجاني رئيسًا للسلطة القضائية، أصبح رئيسي أيضًا النائب الأول له لمدة عشر سنوات من 2004 إلى 2014.

وفي عام 2014، أصبح رئيسي مدعي عام إيران، وبعد وفاة سادن مرقد الإمام الرضا واعظي طبسي، عينه المرشد علي الخامنئي بدلًا منه على رأس أحد أهم المراكز الدينية والاقتصادية التي تمتلك المليارات من الوقف يشمل العقارات والفنادق والشركات الصناعية والزراعية، وتخضع للمرشد الأعلى للنظام، وفي عام 2018 عينه خامنئي بدلًا من لاريجاني في رئاسة السلطة القضائية.

كان رئيسي من المؤيدين للشدة التي تعاملت بها السلطات الإيرانية مع احتجاجات «الحركة الخضراء» التي تلت إعادة الانتخاب المثيرة للجدل للرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد عام 2009. وقـال رئيسي في تلك الفترة «من يتحدث إلينا عن التعاطف الإسلامي والسماح، نجيبه: سنقتلع جذور الفتنة، سنواصل مواجهة مثيري الشغب حتى النهاية».

ورئيسي، هو أول رئيس إيراني يصل إلى السلطة رغـم العقوبات المفروضة عليه، حيث فرضت الـولايـات المتحدة عقوبات على رئيسي بسبب اتهامات في مجال حقوق الإنسان. وأضافت وزارة الخزانة الأمريكية أسماء تسعة مسئولين إيرانيين إلى قائمة العقوبات، بمن فيهم رئيسي. وكان ملف إعـدامـات 1988 من الأسباب التي أوردتـها وزارة

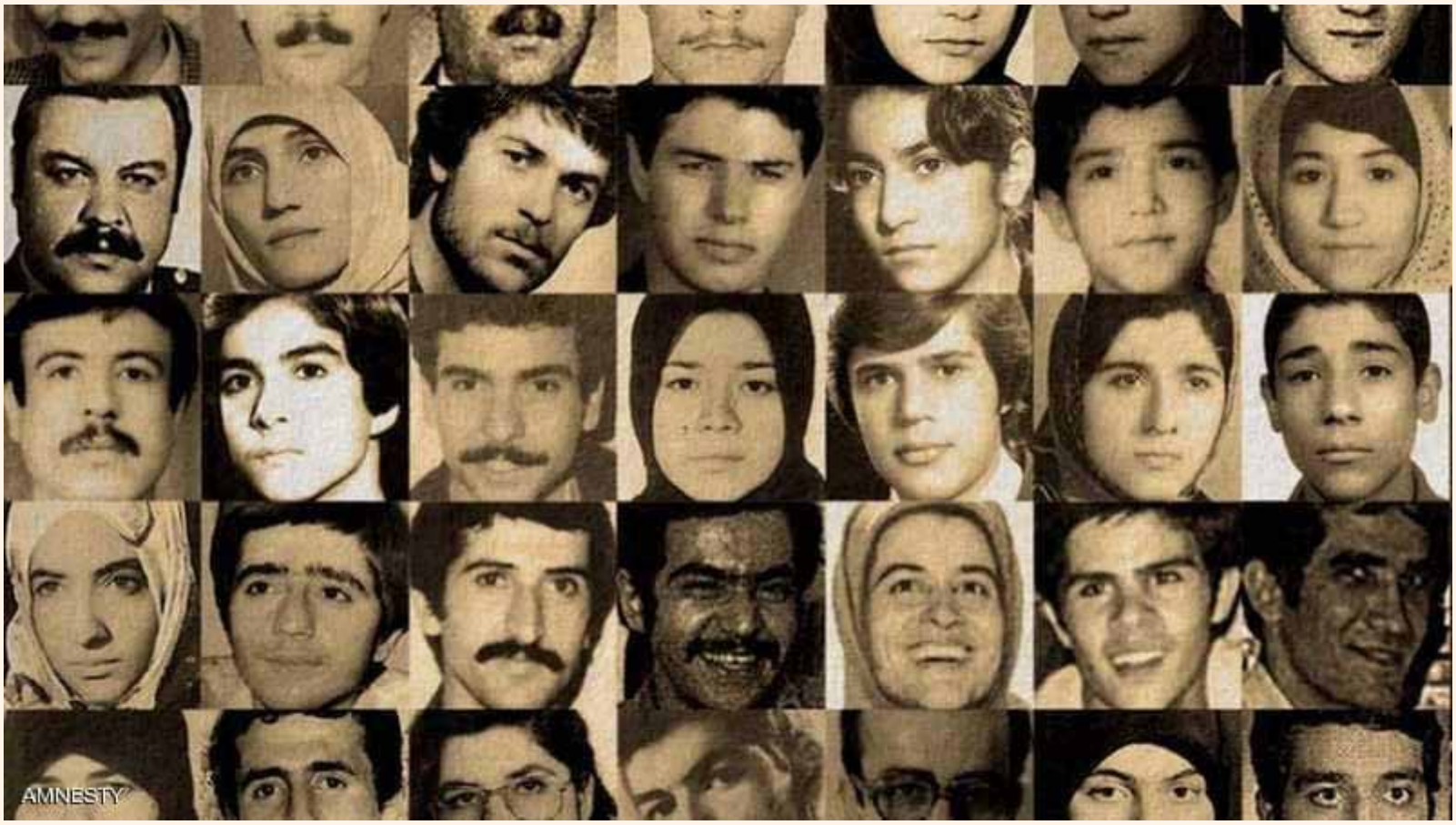

الخزانة الأمريكية لدى إعلانها فرض عقوبات عليه في 2019.

ويعتبر الحقوقيون الإيرانيون في الخارج، أن الفقرة التي وردت في بيان وزارة الخزانة الأمريكية، يجب أن تعمم على كل دول الاتحاد الأوروبي ومنظمات حقوق الإنسان، كإشعار رسمي بضرورة محاكمة رئيسي كمجرم حرب. وهذه الفقرة هي: «يرتبط اسم إبراهيم رئيسي بانتهاكات حقوق الإنسان في القضاء، ولا سيما من خلال عضويته في المجلس القضائي لإعدامات 1988، المعروف باسم لجنة الموت، ومع بقائه في القضاء، استمرت تجاوزاته، التي انتقدها نشطاء حقوق الإنسان، بما في ذلك الأحكام القاسية، والاعتقالات غير القانونية، والتعذيب وسوء المعاملة، كما كانت من قبل».

ويتوقع المراقبون أن يواجه رئيسي عقبة قانونية كبيرة في المستقبل، بعد أن تمكنت السلطات السويدية في العاصمة ستوكهولم، منذ نحو عام، من اعتقال مساعد قاضي سجن كوهردشت حميد نوري، الذي شارك شخصيًا في إعدامات 1988، تنفيذًا لأوامر رئيسي وقضاة «لجنة الموت» والذي ستبدأ محاكمته في أغسطس/آب المقبل 2021، وستستمر حتى مارس/آذار 2022، وسيشارك فيها أكثر من 100 مدعٍ وشاهد وناجٍ، ويأمل أهالي الضحايا والناجون في أن شهاداتهم ستؤثر على الوضع القانوني للرئيس المنتخب، ويتوقعون أن تحد من تعاطي الحكومات الأوروبية سياسيًا معه ومع نظام الملالي برمته.

شهادة إدانة لـ «رئيسي»

في بيان لها صدر أواخر يونيو/حزيران 2021، اعتبرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية الدولية، أن فوز إبراهيم رئيسي، في انتخابات رئاسية لم تكن حرة ولا نزيهة، يثير مخاوف حقيقية بشأن حقوق الإنسان والمساءلة في البلاد.

وقال مايكل بَيج، نائب مدير قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: «مهدت السلطات الإيرانية الطريق لإبراهيم رئيسي ليصبح رئيسًا بالقمع وانتخابات غير عادلة. أشرف رئيسي من منصبه على رأس الجهاز القضائي القمعي على بعض أبشع الجرائم في تاريخ إيران الحديث، وهي جرائم تستحق التحقيق والمساءلة بدلًا من الانتخاب لشغل منصب رفيع».

وأوردت المنظمة بيانها شهادة محمود رؤيايي، وهو سجين سياسي سابق استجوبه رئيسي، خلال حملة عام 1988، الذي قال إن الرئيس الجديد أصدر حكمًا بالإعدام على نزيل كان يعاني من حالة خطيرة من الصرع. يقول: «تم اقتياده إلى ممر الموت، حيث كان السجناء ينتظرون قبل الإعدام. كان يعاني من نوبة صرع لكن رئيسي حكم عليه بالإعدام. لم يستطع المشي. ولكن في اليوم ذاته، وعلى الرغم من قضاء عقوبته بالكامل، تم إعدامه».

وكان «رئيسي» البالغ من العمر 28 عامًا فقط حينها، نائب المدعي العام في طهران في صيف عام 1988 عندما عيّنه موسوي الخميني في «لجان الموت» التي كانت مهمتها تحديد السجناء السياسيين الذين رفضوا التخلي عن معتقداتهم وإرسالهم إلى المشنقة».

وفي الكثير من الأحاديث المسربة عنه، وعن قضاة «لجنة الموت» الآخرين، ادعى «رئيسي» أنه لم يكن لديه خيار حينها، سوى تنفيذ أوامر الخميني، وأنه وزملاءه حاولوا كثيرًا إعدام أقل عدد من الأشخاص، لكنهم فشلوا، إذ إن الأوامر كانت صارمة، وأعمالهم كانت مراقبة، كما أنهم وجهوا اللوم إلى مجلس القضاء الأعلى، لعدم محاولته ثني الخميني عن تنفيذ الأحكام، وفي إحدى أحاديثه قال إنه حاول الاستقالة مرارًا من اللجنة والعودة إلى حوزة قم، لكنه كان قد تورط، ولم يعد بإمكانه «التراجع».

■ المصادر:

1 - إبراهيم رئيسي: الابن المخلص لمؤسسة الحكم الإيرانية، موقع «بي بي سي» عربي، 19 يونيو/حزيران 2021.

2 - أول رئيس إيراني يخضع لعقوبات أمريكية.. من هو إبراهيم رئيسي المرشح الأوفر حظًا بالانتخابات الرئاسية؟ موقع «الأهرام»، 19 يونيو/حزيران 2021.

3 - من يكون الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي؟ موقع «دوتشيه فيله»، 22 يونيو/حزيران 2021.

4 - إبراهيم رئيسي: الطريق من «لجنة الموت" إلى الرئاسة الإيرانية، موقع «دراج»، 28 يونيو/حزيران 2021.

وقائع «الصيف الدامي» في إيران

كان ١٩ يوليو/تمـوز ١٩٨٨ يومًـا دمويًـا بمعنى الكلمة فـي إيران، ففي صباح ذلـك اليوم، ولمدة خمسـة أشـهر لاحقة، تم إعدام آلاف السجناء السياسيين في جميع أنحاء البلاد، بأوامر مباشرة من موسـوي الخميني، زعيم الثورة الإيرانية. وكان أغلب الذين جرى إعدامهم بدم بارد، من الناشـطين اليسـاريين أعضاء حزب «تودة»، الذين أعلنوا عن تأييدهم للثورة فور وقوعها، غير أن نظام الملالي انقلـب عليهـم فيما بعد، فضلاً عن أعداد كبيرة من النشـطاء الأكراد، وأنصـار الملكية المعارضين لحكم رجال الدين الشيعة.

مروان محمود

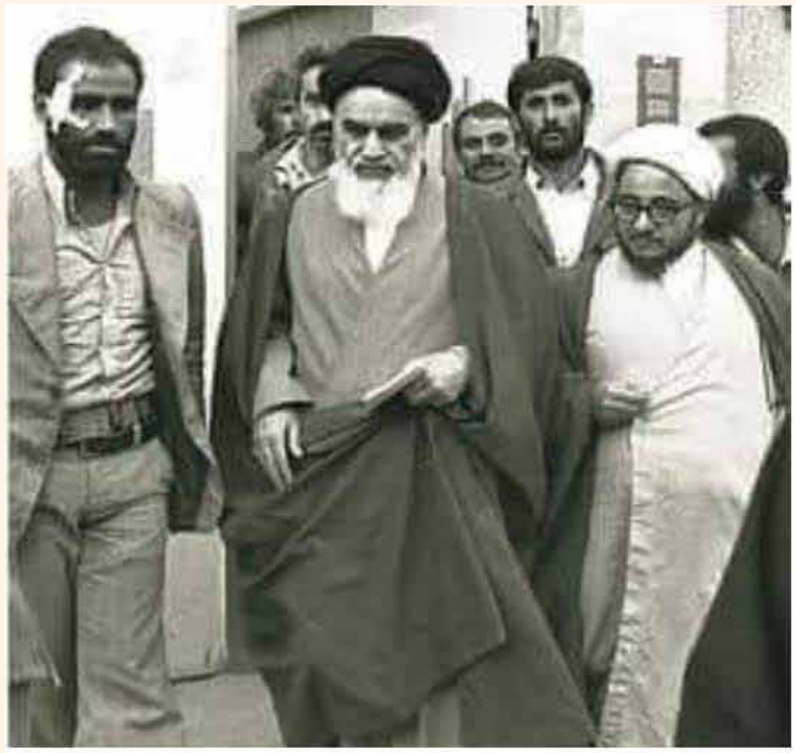

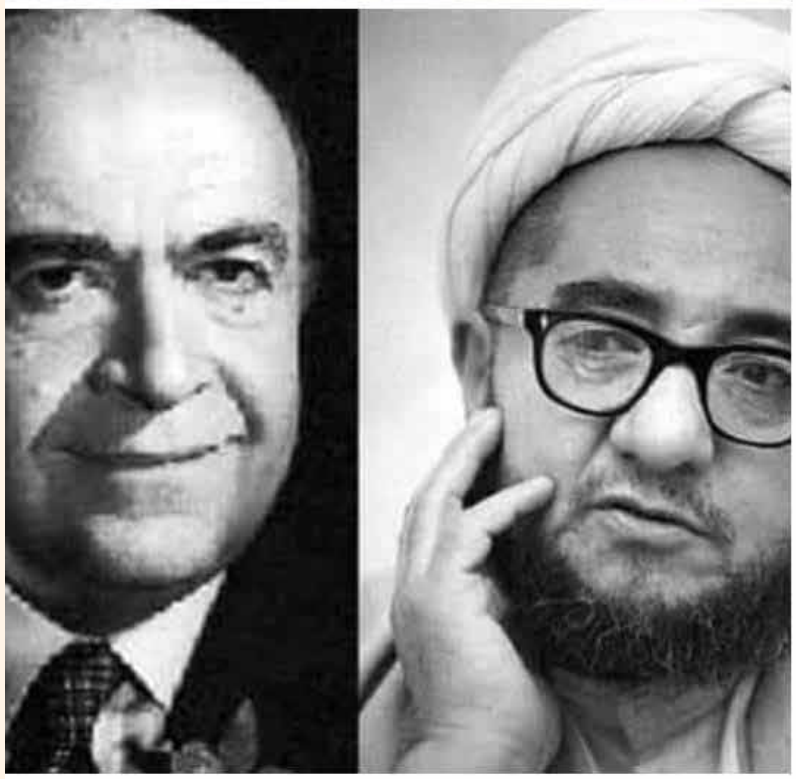

■■ وذكرت وثائق سرية تم كشف النقاب عنها بعد سنوات من المذبحة، وتصريحات إعلامية لمعارضين، أن الخطوات التمهيدية للمجزرة البشرية جرى التخطيط لها قبل عدة أشهر من بدء تنفيذ عمليات الإعدام، وأن المسؤولين عن السجون قاموا بخطوة الاستجواب في نهاية 1987، لعدد كبير من المتهمين، الذين اتُهموا بمحاولة إحداث فتنة في البلاد، وزعزعة استقرار النظام السياسي، وطبقت عليهم «لجنة الموت» حد الحرابة.

في بداية 1988 تمت إعادة الاستجواب وتفريق جميع السجناء السياسيين حسب انتماءاتهم الحزبية ومدة عقوبتهم. بدأ التنفيذ الفعلي لعمليات الإعدام في الساعات الأولى من 19 يوليو/ تموز، مع عزل السجناء عن العالم الخارجي، فقد أغلقت أبواب السجون وألغيت الزيارات والاتصالات الهاتفية ومنع تلقي الرسائل والطرود البريدية، ومنع أقارب السجناء من التجمهر في الخارج عند بوابات السجن، لكي لا يتسرب نبأ عمليات الإعدام الجماعية إلى الخارج.

«محاكم تفتيش» جديدة

يؤكد المراقبون وخبراء الشأن الإيراني، أن الأعداد الدقيقة للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام لا تزال محور خلاف. قد سجلت «منظمة العفو الدولية» أسماء أكثر من 4482 سجينًا سياسيًا اختفوا منذ ذلك الحين، لكن جماعات المعارضة الإيرانية تشير إلى أن عدد السجناء الذين أعدموا كان أعلى من ذلك بكثير، وربما يصل إلى 30 ألف شخص، من بينهم نساء وطالبات جامعيات، ونشطاء ليبراليين وأكراد ويساريين من الشباب، بما في ذلك أعضاء منظمة «فدائيو الشعب» الماركسية اللينينية، وحزب «تودة» الشيوعي، ومنظمة «بيكار» الماوية، ونشطاء آخرين من القوميات غير الفارسية، خاصة عرب الأحواز والأكراد والبلوش والتركمان وغيرهم.

أصدرت هذه الأحكام الجائرة، والتي أعقبها تنفيذ أكبر عدد من الإعدامات الجماعية في التاريخ المعاصر، ما سُمي فيما بعد «لجنة الموت» التي كان أحد أعضائها هو القاضي - آنذاك - إبراهيم رئيسي، رئيس إيران الجديد. وحرصت السلطات وقتها على أن تتم عمليات الإعدام بتكتم وسرية تامة، وأن تنكر ذلك الحدث، ولكن نظرًا لاتساع نطاق العمليات وبشاعتها، تمكن الناجون ممن بقوا على قيد الحياة أن يدلوا بكلمتهم حول هذه الواقعة الدامية.

كانت الأسئلة الموجهة للضحايا نوعًا من التفتيش في الضمائر، أشبه بـ «محاكم التفتيش» سيئة السمعة في إسبانيا، من قبيل: هل أنت مسلم؟ هل تعتقد بوجود الله؟ هل القرآن كلام الله؟ هل تعتقد في الجنة والنار؟ هل تصوم رمضان؟ هل تصلي؟

الهدف الحقيقي من هذه الأسئلة كان تحديد السجناء المعتبرين كـ «مرتدين عن الإسلام» والذين سيُطبق عليهم حد «الحرابة» ويُساقون إلى حبل المشنقة.

وكانت إعدامات 1988 هي الموجة الثانية من التصفيات التي نفذها مؤيدو الثورة الإيرانية ضد خصومهم من المعارضين. وإذا كانت الموجة الأولى التي برز أثناءها اسم القاضي صادق خلخالي، قد شملت رموز ومسؤولي عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وأُعدم خلالها الآلاف في محاكمات سريعة تعرضت لانتقادات المنظمات الحقوقية الدولية، فإن هذه الموجة الثانية (إعدامات صيف 1988) كانت تهدف إلى التخلص من كل معارضي النظام، بشكل نهائي.

أسرار مخضبة بالدماء

وضع تقرير «منظمة العفو الدولية» المُعنون «أسرار مخضبة بالدماء - لماذا تعتبر إعدامات 1988 في إيران جرائم مستمرة ضد الإنسانية» والصادر عام 2018، إبراهيم رئيسي ضمن «قضاة الموت» الأربعة الذين أشرفوا على الإعدامات التي يتراوح عدد ضحاياها بين الثلاثة آلاف والثلاثين ألفًا، حسب تقديرات مختلفة. ونسب التقرير إلى «رئيسي» قوله في محاضرة ألقاها في الأول من مايو/آيار 2018 نفيه أن يكون رئيس المحكمة التي نظمت الإعدامات، والتي قال إنها كانت تمثل الشعب. لكنه وصف عمليات القتل تلك بأنها «واحدة من إنجازات النظام المشرفة».

وفي سياق كشف هذه الأسرار المخضبة بالدماء، نشر أحمد منتظري، نجل المرجع الشيعي الراحل حسين علي منتظري، عام 2016، شريطًا صوتيًا، تضمن جزءًا من لقاء والده مع أعضاء «لجنة الموت» التي ارتكبت مجازر بإعدام عشرات الآلاف من السجناء السياسيين في صيف 1988.

وتطرق منتظري، حسب ما جاء في الملف الصوتي خلال لقائه مع أعضاء «لجنة الموت» المسؤولين عن إعدامات 1988 إلى قضية المحاكمات غير العادلة والفعل الانتقامي من خلال الإعدامات الجماعية، وقال مخاطبًا إياهم: «إنكم ارتكبتم أكبر جريمة في تاريخ الجمهورية الإسلامية»، محذرًا من أن «التاريخ سيعتبر الخميني رجلًا مجرمًا ودمويًا»، وهذا هو الموقف الذي أدى إلى إقالته من منصبه من قبل الخميني.

إعدامات جماعية لعشرات الآلاف من المعارضين أعضاء التنظيمات السياسية والنشطاء العرب والأكراد والبلوش والتركمان

وكشف عن مضمون تسجيل صوتي يتعلق باجتماع والده مع مسؤولي ملف إعدامات 1988، أو ما عرف بـ «لجنة الموت»، مشيرًا إلى أن التسجيل يكشف تورط 4 أشخاص في تلك الإعدامات التي طالت معتقلين في السجون الإيرانية. وقاموا في يناير/ كانون الثاني عام 1989 بزيارة لوالدي، وهناك ملف صوتي مسجل لهذا اللقاء».

أضاف نجل منتظري أن والده قال للحاضرين، خلال الاجتماع: لماذا أخبرتم أحمد الخميني (نجل المرشد وقتها) بالقضايا المهمة التي تمت في اجتماع 15 أغسطس/آب عام 1988 الذي عقد بشأن الإعدامات، ولم تخبروا الخميني نفسه؟ فردوا عليه بالقول إنه «لم تكن أمامهم طريقة أخرى». كما لفت إلى أن هؤلاء الأشخاص أخبروا أحمد الخميني بالقضايا التي نبه إليها منتظري، ولكن أحمد الخميني قال: «استمروا في عمليات الإعدام».

ممثلو السلطات القضائية والأمنية التي حضرت هذا الاجتماع مع حسين علي منتظري، هم: حسين علي نيري، حاكم الشرع آنذاك، ومرتضى إشراقي، مدعي عام طهران، آنذاك، وإبراهيم رئيسي، مساعد المدعي العام، آنذاك، ومصطفى بور محمدي، ممثل وزارة الاستخبارات في سجن إيفين.

وفي يوليو/تموز 2019، دافع مصطفى بور محمدي، وزير العدل الإيراني السابق والعضو في «لجنة الموت»، عن هذه الإعدامات. وخلال مقابلة صحفية، شبّه بور محمدي عملية إعدام الآلاف من المعارضين بسقوط «قذائف هاون على قرية»، قائلًا: «إذا قمنا في حرب ما بإطلاق قذيفة هاون وسقطت على قرية مجاورة، فهل سنجيب عن لماذا قصفت القرية؟».

وأضاف: «والآن هل عليّ أن أقدم أجوبة قانونية بأن القذيفة سقطت في مكان خطأ أو صحيح؟ المنافقون (مجاهدي خلق) جميعهم مجرمون وتجب محاكمتهم. لقد قتلوا المواطنين وشنوا حربًا وتجب محاكمتهم بأشد العقوبات».

■ المصادر:

1 - إبراهيم رئيسي وإعدامات 1988 (تحليل) موقع «الشرق الأوسط» 19 يونيو/حزيران 2021.

2 - إيران.. محاكمة مسرّب وثيقة «لجنة الموت» بدون محامٍ، موقع «العربية» 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

3 - إعدام السجناء السياسيين في إيران 1988، موقع «ويكيبيديا» بدون تاريخ.

4 - تسجيل لفرقة الموت يرعب إيران.. ويكشف فظائع إعدامات 1988، موقع «العربية» 22 ديسمبر/كانون الأول 2019.

5 - وزير عدل إيراني سابق يدافع عن إعدامات 1988 الجماعية ضد السجناء السياسيين، موقع «إيران إنترناشيونال» 25 يوليو/تموز 2019.

6 - وثائق تفضح تكتم إيران على الإعدامات الجماعية للمعارضين، موقع «الوطن» 21 أغسطس/آب 2020.

مقتطفات من التسجيلات

بحسب مقتطفات من التسجيلات التي نشرها أحمد منتظري، يخاطب آية الله حسين علي منتظري حاكم الشرع والمدعي العام لإيران ونائبه وممثل وزارة الأمن في سجن إيفين قائلًا، إن «ما قمتم به أبشع جريمة منذ تأسيس النظام بعد الثورة (1979)»، محذرًا الحاضرين في الجلسة من أن التاريخ سيسجل أسماءهم في قائمة المجرمين.

ويروي منتظري للحاضرين في الجلسة، نقلًا عن مسؤول قضائي، أن أحد المحكومين بالإعدام أعلن براءته من تنظيم «مجاهدي خلق»، ولكن قيل له «هل أنت مستعد أن تمشي على الألغام لو طلبنا منك لنتأكد من صدق براءتك من التنظيم؟ فرد قائلًا: هل الجميع مستعدون أن يمشوا على الألغام؟ بما أني أصبحت مسلمًا جديدًا لا يجوز أن تسألوني هذا السؤال، وهذا الرد تسبب في تنفيذ حكم الإعدام فيه».

ويخاطب منتظري الحاضرين في الاجتماع من المسؤولين القضائيين والأمنيين قائلًا: «منذ شهرين أوقفتم الزيارات، وقطعتم الاتصالات الهاتفية عن السجناء فهذا يثير العوائل. لقد حكمتم على أحدهم بالسجن ستة أعوام أو عشرة، واليوم تقومون بإعدامه دون أن يكون مارس أي نشاط جديد، وهذا يعني أن جهازنا القضائي مخطئ برمته. إن بعض القضاة راجعوني لأنهم غير مرتاحين لهذا الوضع».

وخلال التسجيل، يعبر منتظري عن رفضه لإعدام النساء، يقول إن هناك سجينات كتبن طلبات استرحام إلا أنه تم رفض طلباتهن.

وقال منتظري في التسجيل: «هل يظن السيد الخميني وأنتم معه أنكم تضمون النظام عبر هذه الأعمال؟ ولكن أنا أعتقد أن قتل شخص بريء واحد سيؤدي إلى هزيمة ثورتنا».

جريمة بلا عقاب.. وقبور بلا شواهد

أحمد النعماني

■■ في 19 يونيو/حزيران 2021، كتبت صحيفة «الجارديان» افتتاحية جاء فيها ذكر مجزرة 1988: «إذا كان جو بايدن يعتقد أن فلاديمير بوتين يستحق أن يُطلق عليه اسم قاتل، فإن وصفه لإبراهيم رئيسي، الرئيس المنتخب للنظام الإيراني البالغ من العمر 60 عامًا، ربما لا يمكن نشره»!

ورغم مرور 33 عامًا على مذبحة السجناء الإيرانيين، مازال الجناة وفي مقدمتهم «رئيسي» أحرارًا طلقاء حتى هذه اللحظة، بل إن أحدهم وهو «رئيسي» كوفئ بمنصب الرئاسة الإيرانية خلال الانتخابات الأخيرة!

غير أن ثمة مطالبات دولية مستمرة بمحاكمة المسؤولين عن إعدام السجناء الإيرانيين، وضمان عدم إفلات الجناة من العقاب، ففي الخامس من مايو/آيار الماضي 2021، طالب أكثر من 150 شخصية بينهم حائزو جائزة «نوبل» ورؤساء دول وحكومات سابقون ومسؤولون سابقون في الأمم المتحدة، بإجراء تحقيق دولي حول إعدام إيران آلاف المعارضين خارج إطار القانون في سجونها عام 1988.

ودعا مقدمو الطلب في رسالة مفتوحة إلى المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ميشيل باشليه، الأسرة الدولية إلى تقصي هذه المسألة الخطيرة، بما في ذلك من خلال تحقيق دولي في الجريمة التي مازال مرتكبوها بلا عقاب حتى هذه اللحظة.

ثقافة الإفلات من العقاب

دشنت منظمات دولية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان، منذ سنوات، حملة من أجل تحقيق العدالة في واقعة إعدام آلاف الإيرانيين معظمهم شبان، خارج إطار القانون في جميع أنحاء إيران، بناء على تحقيقات قضائية صورية أجراها أعضاء «لجنة الموت» التي كان إبراهيم رئيسي، رئيس إيران الجديد، أحد أعضائها البارزين.

ووجه سبعة مقررين خاصين تابعين لـ «الأمم المتحدة» في سبتمبر/أيلول 2020، رسالة رسمية إلى الحكومة الإيرانية أعربوا فيها عن قلق بالغ حيال رفض طهران المتواصل الإفصاح عن مصير الضحايا، والمكان الذي دُفنت فيه جثثهم.

وجاء في رسالة مقرري الأمم المتحدة: «نشعر بالقلق حيال الوضع الذي قد يرتقي إلى جرائم بحق الإنسانية» مطالبين بتحقيق «كامل» و«مستقل» وبإصدار «وثائق وفاة دقيقة» من أجل العائلات. وحذروا من أنه إذا استمرت إيران في «رفض احترام واجباتها» عندها ينبغي إجراء تحقيق دولي لإلقاء الضوء على هذه الأحداث.

ودعت الرسالة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إلى وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب القائمة في إيران من خلال تشكيل لجنة تحقيق حول الإعدامات خارج إطار القانون وعمليات الاختفاء القسري التي جرت عام 1988» مضيفة «نحض المفوضة العليا ميشيل باشليه إلى دعم تشكيل مثل هذه اللجنة».

وكان من بين موقعي الرسالة المفتوحة ستة من حائزي جوائز «نوبل» والرئيسة الإيرلندية السابقة ماري روبنسون التي تولت في السابق منصب باشليه على رأس المفوضية العليا لحقوق الإنسان، ورؤساء لجان تحقيق دولية سابقة شكلتها الأمم المتحدة للتحقيق في كوريا الشمالية وإريتريا. كما وقع الرسالة أيضًا 28 خبيرًا سابقًا في حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمدعي العام السابق للمحكمتين الدوليتين حول يوغوسلافيا السابقة ورواندا ورؤساء دول وحكومات سابقون.

جان زيغلر نائب رئيس اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

من جهة أخرى، طالب 60 نائبًا في البرلمان الأوروبي، في بيان مشترك، صدر في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2016، بمحاكمة قادة النظام الإيراني مذبحة السجناء السياسيين في إيران عام 1988. وقال النواب إن مذبحة السجناء السياسيين «جريمة ضد الإنسانية» وعليه «يجب تقديم الجناة إلى العدالة». وجاء في بيان نواب البرلمان الأوروبي أن «الخميني أصدر الأوامر بتشكيل (لجان الموت) في أكثر من 70 مدينة إيرانية، والعديد من أولئك الذين أصدروا أحكام الإعدام يحتلون مناصب رئيسية في إيران، من بينهم مصطفى بور محمدي، وزير العدل الحالي في حكومة الرئيس حسن روحاني، والذي كان واحدًا من كبار صناع القرار في البلاد في ذلك الوقت».

وفي سبتمبر/أيلول من العام نفسه، 2016، نظمت جمعيات إيرانية معارضة مؤتمرًا استثنائيًا في العاصمة الفرنسية باريس، تمهيدًا لإطلاق حملة لمقاضاة المسؤولين عن مجزرة السجناء السياسيين عام 1988، ولوقف الإعدامات المستمرة حتى هذه اللحظة في إيران.

وشارك في المؤتمر مئات من ممثلي الجمعيات الإيرانية في أوروبا، إلى جانب عدد من الشخصيات الأوروبية والأميركية، منها برنارد كوشنر وزير الخارجية الفرنسي السابق، ومؤسس منظمة «أطباء بلا حدود» الدولية، وإد رندل السيناتور الديمقراطي الأمريكي.

وذكر القائمون على المؤتمر أن «انعقاد هذا الحدث، يأتي في وقت تشهد فيه إيران تزايدًا في عدد الإعدامات، حيث نفذ أكثر من ثمانين إعدامًا في أغسطس/آب الماضي» كما طالبوا بـ «محاكمة الآمرين والمنفذين لهذه الجريمة ضد الإنسانية، وصدور قرار دولي في هذا المجال».

وفي فبراير/شباط 2018، قال جان زيغلر نائب رئيس اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إنه يتم العمل حاليًا على إنشاء لجنة تحقيق أممية في مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في مجازر عام 1988.

أضاف زيغلر في تصريحات صحفية على هامش اجتماعات عقدت في جنيف لمناقشة انتهاكات إيران بمبادرة من جمعية «العدالة لضحايا مجزرة 1988» أن هذه التحضيرات جاءت لتضع حدًا لإفلات المسؤولين الإيرانيين من العقاب على الجرائم التي ارتكبوها والتي تمثل عارًا على الإنسانية، موضحًا أن اللجنة ستعمل على تحديد هوية المسئولين عن المجازر التي قام بها النظام وتتبعهم لتجنب إفلاتهم من العقاب.

وأكد المسؤول الحقوقي الأممي أن نظام العدالة الدولي، والأعراف الإنسانية كافة، تجعل من الضروري التحقيق في هذه جرائم النظام وإحالة منفذيها أمام العدالة بشكل مضاعف تجنبًا لتكرار مثل هذه المجازر مع المعتقلين حاليًا.

ويرى المراقبون السياسيون أن الفترة المقبلة ستشهد حملة لإطلاق نداءات دولية، خصوصًا بعد وصول أحد الجناة وهو «رئيسي» إلى سدة الحكم في إيران، وذلك من أجل حث أجهزة الأمم المتحدة المعنيَّة على تعيين لجنة لتقصّي الحقائق وتقديم مرتكبي ومدبّري الجريمة للعدالة، وعدم الاكتفاء برعاية «لجنة العدالة من أجل ضحايا إبادة عام 1988» لأنها قد لا تُفضِي إلى شيء، إلا مجرَّد تصريحات سياسية لمسؤولين إيرانيين لتلطيف الأجواء مع المجتمع الدولي.

■ المصادر:

1 - إعدامات 1988 الجماعية في إيران في طريقها لتحقيق أممي، موقع «العين» 11 فبراير/شباط 2018.

2 - إيران.. محاكمة مسرّب وثيقة «لجنة الموت" بدون محامٍ، موقع «العربية»، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

3 - الإعدامات آلية لحماية النظام ومنهج الدولة الإيرانية، موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة» 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

4 - تسجيل لفرقة الموت يرعب إيران.. ويكشف فظائع إعدامات 1988، موقع «العربية»، 22 ديسمبر/كانون الأول 2019.

5 - حملة للمعارضة الإيرانية بشأن إعدامات 1988، موقع «الجزيرة نت»، 3 سبتمبر/أيلول 2016.

6 - دعوة إلى الأمم المتحدة للتحقيق في مقتل الآلاف في سجون إيران عام 1988، موقع «سويس إنفو» 5 مايو/ آيار 2021.

هل يُحاكم «رئيسي» بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية؟

منظمات وجهات حقوقية دولية تُطلق حملة لمحاكمة الرئيس الإيراني الجديد كمجرم من أعضاء «لجان الموت»

إسراء حبيب

■■ أطلقت منظمات وجهات حقوقية دولية، من بينها هيئات تابعة للأمم المتحدة، مؤخرًا، حملة لمحاكمة الرئيس الإيراني الجديد، إبراهيم رئيسي، كمجرم ارتكب جرائم ضد الإنسانية. وهو الأمر الذي سيمثّل - حال حدوثه- سابقة هي الأولى من نوعها في التاريخ الحديث؛ أن يُحاكم رئيس دولة وهو في سدة الحكم، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية!

وذكـرت «منظمة العفو الدولية»، في تقرير مفصل لها صدر منتصف ديسمبر/كانون الأول 2018، مستندة إلى الجرائم السابقة والمستمرة المناهضة للبشرية والمتعلقة بمجزرة السجناء السياسيين في صيف عام 1988؛ أن إبراهيم رئيسي كان أحد أعضاء «لجان الموت» في طهران، وأنه قام في شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول عام 1988 بإخفاء عدة آلاف من المعارضين ومعارضي الرأي السياسيين قسرًا في سجني «إيفين وكوهردشت» وأعدمهم بطريقة لا تمت للقضاء بصلة.

وأضافت المنظمة، في بيانها، أن جثث الضحايا دُفنت سرًا في مقابر جماعية لا تحمل أية أسماء ولا أدلة، مؤكدة ضرورة أن تُخضع الدول التي تمارس الـولايـة القضائية العالمية «رئيسي» للتحقيق الجنائي وفقًا للمعايير والقوانين الدولية، بسبب ارتكابه جرائم مناهضة للبشرية، ومن بينها القتل والاختفاء القسري والتعذيب على نطاق واسع ومنظم.

القاتل الجماعي

يـؤكـد الـمـراقـبـون السياسيون أنـه بموجب المعايير والقوانين الدولية لحقوق الإنسان، ومن بينها «مجموعة مبادئ الأمـم المتحدة المنقحة للمحافظة على حقوق الإنسان والارتقاء بها من خـلال مكافحة الحصانة»؛ يجب منع المسؤولين الحكوميين المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما أولئك الذين يعملون منهم في القطاعات القضائية والإعلامية والأمنية العليا، من العمل في المؤسسات الحكومية مرة أخرى. كما يجب أن يخضع من ثبت عليهم بالمستندات والأدلة التورط في ارتكاب جرائم دولية؛ للتحقيق الجنائي ومثولهم أمام المحكمة في حالة وجود أدلة كافية ذات مصداقية وإيقافهم عن العمل في مناصبهم أثناء فترة المحاكمة.

ومع ذلك، فإن أزمة الحصانة الهيكلية السائدة في إيران سمحت للمشتبه فيهم بالأدلة الدامغة في ارتكاب جرائم دولية، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ بالهروب من العدالة، بل والأنكى من ذلك أنهم شغلوا أعلى المناصب في السلطة، ما أدى إلى تقويض سيادة القانون، ومهد الطريق لتكرار ارتكاب الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان في إيران على نطاق واسع.

وأكد المراقبون أنه في حالة «رئيسي» يجب على الـدول الأعـضـاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن تتخذ تدابير محددة منذ فترة طويلة للتعامل مع أزمة الحصانة الهيكلية

فيما يتعلق بأخطر الجرائم الدولية. على أن يكون من بين هذه التدابير إنشاء آلية محايدة ومستقلة لجمع الأدلة والوثائق المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية المرتكبة في إيـران والحفاظ عليها وتحليلها وتعزيزها بطريقة يمكن الاعتماد عليها في الإجـراءات الجنائية، وبالتالي تمهد الأرضية للإجراءات الجنائية المستقلة والعادلة في المستقبل.

في سبتمبر/أيلول 2020، انتقد سبعة خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة المجتمع الـدولي لفشله في اتخاذ إجـراء بشأن مذبحة عام 1988، محذرين من أن هذا التقاعس «شجع» السلطات في إيران على إخفاء مصير الضحايا والحفاظ على استراتيجية الانحراف، والإنكار.

وفي 26 يونيو/حزيران 2021، قال طاهر بومدرا، رئيس سابق لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في العراق وعضو مجلس إدارة مؤسسة العدالة من أجل ضحايا مذبحة عام 1988 في إيران (JVMI)، إن أوروبا يجب ألا تظل صامتة بعد ما أصبح «القاتل الجماعي» رئيسًا لإيران.

وأوضح «بومدرا في مقال له نشره موقع «نيو يـوروب» بأن أوروبـا تواجه تحديًا أخلاقيًا جديدًا، يتمثل إما في التمسك بمبادئ حقوق الإنسان الخاصة بها أو التخلي عنها من أجـل المصالح الاقتصادية بعد إعلان رئيسي، القاتل الجماعي بكل المقاييس، الرئيس القادم لإيران. وأفاد بأن رئيسي، الذي تقلد رئاسة القضاء الحالي المتشدد في إيران، هو الأكثر شهرة في لعب دور مركزي في إعدام آلاف السجناء السياسيين خارج نطاق القضاء في عام 1988.

أضاف بومدرة، أن جلسات المحاكمة التي عقدتها «لجان الموت» استمرت أقل من دقيقتين، بحسب الناجين، حيث طُلب من الضحايا تحديد انتمائهم الحزبي، ونقلهم من هناك ليجري تعليقهم من الرافعات، عادة ستة ضحايا في كل مرة، وبعد ذلك تم رش جثث الضحايا بالمطهرات، وتم نقلهم سرًا خلال الليل إلى مقابر جماعية.

وحذّر الرئيس السابق لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في العراق من أنه «لم يؤد فشل المجتمع الدولي في اتخاذ أي إجـراء ضد رئيسي وغيره من مرتكبي مذبحة عام 1988 إلا إلى تغذية ثقافة الإفلات من العقاب في إيران، لكي لا ننسى أنه عندما اندلعت الاحتجاجات على مستوى البلاد ضد النظام الديني في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، قطعت السلطات على الفور الإنترنت وأطلقت النار وقتلت حوالي 1500 متظاهر غير مسلح في الشوارع، وفي الصيف الماضي، أعـدم القضاء الـذي يرأسه رئيسي بطل المصارعة الوطني الإيراني «نويد أفكاري» لمشاركته في احتجاجات سلمية».

وأشـار إلى أنه «خلال 41 عامًا من الخدمة في الجمهورية الإسلامية، لم يفعل إبراهيم رئيسي شيئًا سوى إصدار أحكام بالإعدام» مؤكدًا أن «قسوة رئيسي في قمع المعارضة ودعمه الكامل لأنشطة الحرس الإرهابية في الخارج أقنعت المرشد الأعلى بأنه الرجل المناسب لقيادة الحملة على الانتفاضة القادمة التي لا بد أن تحدث ضد نظام الملالي».

وصمة عار

كان رئيسي هو المسؤول، بوصفه أكبر مسؤول خـلال فترة ولايته كرئيس للسلطة القضائية اعتبارًا من مـارس/ آذار 2019، عن الاعتقالات العشوائية لآلاف الأفراد من المتظاهرين السلميين ومعارضي الرأي والمعارضين والمدافعين عن حقوق الإنـسـان والأقليات الدينية والعرقية. ومنحت السلطة القضائية في عهده الحصانة المطلقة للمسؤولين في الحكومة وقـوات الأمـن المسؤولة عن قتل مئات الرجال والنساء أثناء الاحتجاجات العامة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، فضلًا عن الاعتقالات الجماعية لآلاف المتظاهرين وارتكاب جريمة الإخفاء القسري والتعذيب وغيرها من السلوكيات البربرية القاسية اللاإنسانية.

وتؤكد تقارير إعلامية من داخـل إيـران، أن المشاركة في «لجنة الموت» ولقب «سفاح مجزرة عام 1988» من العبارات التي تشغل بال «رئيسي» في كل لحظة، وأنه ليس بإمكانه إزالة وصمة عار تلطخ يده بدماء السجناء السياسيين عن نفسه، نظرًا لأن شهداء مجزرة عام 1988 يشغلون ضمير الرأي العام لأبناء الوطن في كل لحظة.

وأعرب رئيسي، في أول مؤتمره الصحفي بعد الانتخابات، عن مخاوفه من المساءلة الدولية بسبب مجزرة السجناء السياسيين والملاحقة والمحاكمة على ارتكاب هذه الجريمة ضد الإنسانية، وقال في محاولة استباقية للدفاع عن نفسه: «كانت حقوق الإنسان هي النقطة المركزية التي كنت أتابعها دائمًا في جميع مسؤولياتي ... كل الإجراءات التي اتخذتها كانت دائمًا في الدفاع عن حقوق الإنسان.»

وأضـاف فـي كـلام يـدعـو إلـى السخرية أنه «يستحق الثناء» لدفاعه عن حقوق الشعب. وقال سفاح مجزرة 1988 في نفس الوقت بوقاحة تفوق التصور: أنا بصفتي المدعي العام فخور بالدفاع عن حقوق الشعب، والدفاع عن أمن الشعب، والدفاع عن رفاه الناس، أينما كنت»!

■ المصادر:

1 - إعدام السجناء السياسيين في إيران 1988، موقع «ويكيبيديا» بدون تاريخ.

2 - دعوة إلى الأمم المتحدة للتحقيق في مقتل الآلاف في سجون إيران عام 1988، موقع «سويس إنفو» 5 مايو/آيار 2021.

3 - تسجيل لفرقة الموت يرعب إيران.. ويكشف فظائع إعدامات 1988، موقع «العربية» 22 ديسمبر/ كانون الأول 2019.

4 - وزير عدل إيراني سابق يدافع عن إعدامات 1988 الجماعية ضد السجناء السياسيين، موقع «إيران إنترناشيونال» 25 يوليو/تموز 2019.

5 - إيران.. محاكمة مسرّب وثيقة «لجنة الموت» بدون محامٍ، موقع «العربية» 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

دماء على عمائم الملالي

أشهر عملية إعدام فى تاريخ إيران.. 4 من مسئولي الشاه

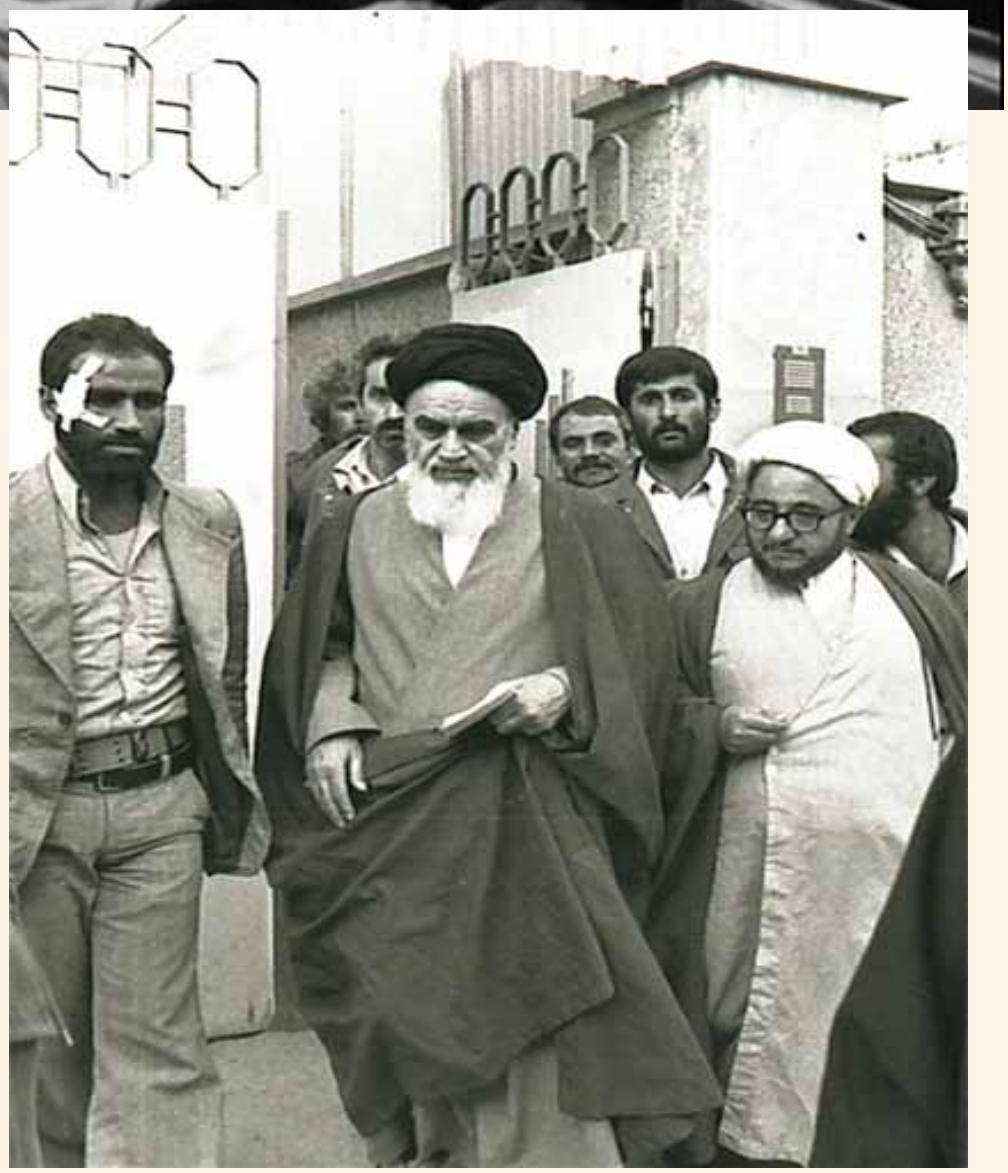

خلخالي-مع-الخميني

إسراء حبيب

أعدم نظام الملالي منذ وصوله إلى الحكم عام 1979، وحتى الآن، عشرات الآلاف من المعارضين والخصوم السياسيين، سواء اليساريون والبهائيون والأحوازيون والبلوش والأكراد والعرب، وذلك بتُهَم مختلفة، ففي بداية الثورة كانت أغلب الإعدامات بدعوى محاربة الإمبريالية، واجتثاث الحكم الملكي البهلوي، والانتماء إلى الجماعات الاشتراكية، وغير ذلك من الاتهامات الجاهزة، والتي طالت ناشطين كانوا من حلفاء الملالي قبل الثورة، ثم انقلب عليهم رجال الدين بعد ذلك، بلا أي غضاضة أو تأنيب ضمير ثوري. ثم ظهرت بعدها تُهم أخرى لمن جرى إعدامهم، منها العمل ضد الأمن القومي والفساد في الأرض.

ومهما يكن من أمر هذه الاتهامات الملفقة، فقد كان نظام ولاية الفقيه يريد بهذه الإعدامات القضاء على جميع الفئات والمجموعات المؤثِّرة في قيام الثَّورة، والتي لعبت الدور الأساسي في تحرير الشعوب من ظلم النِّظام البهلوي، ليخلو له الجوّ في الانفراد بالسُّلطة والتحكّم في جميع الأمور وإدارتها وفق منظومته الفكرية التوسُّعية.

اعترافات «سفاح الثورة»

بعد انتصار ثورة الخميني، وتوطد أركان النظام الجديد في مطلع عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، دخلت الثورة الإيرانية مرحلتها الثانية، باندلاع الصراع بين حلفاء الأمس وقيام قادة النّظام الجديد بتحديد المعارضين والخصوم السياسيين المناوئين للنّظام وأفكاره وتوجهاته الجديدة، ومنهم النشطاء الأكراد، وعرب الأحواز والبلوش والأكراد، فضلًا عن البهائيين، لتبدأ موجات من النفي والتضييق والاعتقالات والإعدامات بحقّ كل هذه الجماعات، لإيمانهم بأيديولوجيات وأفكار مغايرة لا تتّسق مع أيديولوجيا الوليّ الفقيه، ما يمثّل عقبة في طريق تنفيذ النّظام رؤيته ومخطّطاته العدوانية، في الداخل والخارج معًا.

ويعترف رئيس أول «محكمة ثورية» فى إيران، محمد صادق صادقى جيويى، الشهير باسم صادق خلخالي، والملقب بـ«سفاح الثورة»، بأنه أصدر أحكامًا بإعدام مئات المعارضين لنظام الملالي، في تلك الفترة المبكرة من عمر النظام.

يقول صادق خلخالي فى مذكراته الصادرة بعنوان «أيام العزلة»: «كنت حاكمًا للشرع، وقمت بمحاكمة وإعدام 500 من المجرمين وعملاء نظام الشاه، كما أعدمت المئات من مسببي أحداث كردستان ومناطق كنبد والأحواز، فضلًا عن إعدام عدد من مهربي المخدرات. وإنني أمام هذا العدد الكبير من المعدومين أقف الآن غير آسف، ولا نادم، وضميري مرتاح».

يضيف خلخالي، فى مذكراته عن أولى الإعدامات التى نفذها بعد يومين فقط من انتصار الثورة: «العبد الفقير بعد أن توليت المنصب عملت على مطلب الخمينى بمحاكمة مجرمين الدرجة الأولى، وكان أول من تمت محاكمتهم ونالوا العقاب، 4 أشخاص من فلول النظام الملكى، وهم نعمة الله نصيرى رئيس جهاز الاستخبارات والأمن القومي للشاه «السافاك» منوشهر خسروداد قائد القوات الجوية، رضا ناجي القائد العسكري بأصفهان، ومهدى رحيمى قائد الشرطة فى طهران، وتم إعدامهم ليلًا في عام 1979، فوق سطح مدرسة».

ويتطرق خلخالي، إلى عملية إعدام أمير عباس هويدا، آخر رئيس حكومة فى عهد الشاه السابق رضا بهلوى، وأحدثت ضجة كبيرة في إيران، حيث أُعدم سريعًا بعد محاكمة قصيرة استمرت 45 دقيقة فقط، وذلك رغم محاولات رئيس الحكومة المؤقتة مهدى بازرجان وقف تنفيذ الحكم.

ووفق المذكرات، جرى إعدام هويدا بأمر مباشر من الخمينى، رغم مساعي بازرجان لإجراء محاكمة والتواصل مع محاميين للدفاع عنه، وتمت محاكمته فى سجن «قصر». وتوسل هويدا إلى كبار المسؤولين لتأخير عملية الإعدام شهرين، لكن خلخالى رفض. وفى النهاية قال له هويدا، كآخر أمنية له في الحياة قبل شنقه: أبلغ أمي السلام وقل لها تأتى لرؤيتي قبل تنفيذ الحكم، فرد خلخالى: بحثنا عنها لتأتى لكن لم ننجح»!

ورغم سرعة هذه الإعدامات التي كانت تتم في زمن قياسي، سواء صدور الحكم أو التنفيذ، لم

إعدام المئات من جنود نظام الشاه

يُسمح للمُدانين بتوكيل محام للدفاع عنهم، ويقول خلخالي عن ذلك: «لا يوجد في أحكام الشريعة نص مفاده أن نسمح للمُدانين بأن يوكلوا محامين، إن الذين كنا نحاكمهم ليسوا بُكمًا أو صُمًا، ويمكنهم أن يردوا على أسئلتنا، نحن نسأل هؤلاء: هل قتلت فلانًا مثلًا؟ فيرد بقوله: نعم. ونسأله: كيف قتلته فيقول مثلًا أطلقت عليه النار من الخلف. إن هذا الشخص لا يحتاج إلى محام لكي يدافع عنه».

الموت بحد «الحرابة»

لم تقتصر الإعدامات على الفترة المبكرة من عمر ثورة 1979 فحسب، بل استمرت بوتيرة مرتفعة حتى هذه اللحظة، فقد ارتفع معدل عمليات الإعدام في إيران منذ وصول الرئيس الحالي حسن روحاني إلى السُلطة في مارس/آذار 2013 ليصل عدد المحكوم عليهم بالإعدام منذ تولّيه حتى 2016 ما يقارب 3 آلاف شخص، وهو عدد يفوق بكثير عدد الإعدامات في أثناء فترة حكم المحافظ أحمدي نجاد. وخلال عام 2015 أعدمت إيران 957 شخصًا وفقًا لتقارير «هيومن رايتس ووتش»، و753 شخصًا خلال عام 2014 وفقًا للأمم المتحدة، وتستخدم إيران «أعواد المشانق» وسيلة للإعدام، وهي من أكثر أساليب الإعدام بُطئًا وإيلامًا.

ويتوقع المراقبون ارتفاع معدلات الإعدام خلال عهد الرئيس الجديد إبراهيم رئيسي، وذلك من دون اكتراث بالاحتجاجات الداخليّة والإدانات الدولية، فقد ارتكبت إيران الجرائم بحقّ النشطاء السياسيين، وفي تدخلاتها في شؤون دول الجوار، وكل هذا على مرأى ومسمع الأمم المتحدة، وكل ما تفعله الأمم المتحدة تجاه تلك الجرائم والتجاوزات هو التنديد.

ويقول الباحث عبد الرؤوف الغنيمي، إن مُجمل النظم السياسية في الوحدات الدولية الكبرى والصغرى على السواء، بخاصة تلك التي تشهد نظام حكم غير ديمقراطي، تسعي للحفاظ على ذاتها لاستمراريتها واستدامتها أطول مدّة ممكنة من الزمن، لا سيما إذا كانت تحمل أفكارًا ذات بُعد أيديولوجي عقَديّ، فالأنظمة العقَديّة عادة ما تكون أكثير ميلًا إلى تبنّي وسائل صدامية مع معارضيها كالإقصاء أو الاستئصال، سواء من خلال التصفية أو الإعدام، ضدّ أي فصيل أو جماعة عرقية أو طائفة كانت، ما دامت ترى فيها تهديدًا مباشرًا أو غير مباشر لمنظومتها الفكرية المختلفة عن أيديولوجيا تلك الجماعة أو الطائفة».

ولم يحد نظام الملالي الحاكم في إيران إثر انتصار ثورة 1979، عن تلك القاعدة، فهو نظام سياسي عقديّ يسعى للحفاظ على ذاته وتوجهاته داخليًا وخارجيًا من خلال حزمة من الوسائل والآليات، من بينها سياسة الاعتقالات والإعدامات بحق المعارضين والسجناء السياسيين من الذين يرى فيهم النّظام تهديدًا مباشرًا لبقائه واستمراره، مبررًا ذلك بمحاربته مؤيدي الإمبريالية وقوى الاستكبار العالمي وأنصار النّظام الإيراني السابق على الثَّورة بقيادة الشاه محمد رضا بهلوي، وبتُهم أخرى منها محاربة الله، والعمل ضدّ الأمن القومي، والإفساد في الأرض، ما استدعى تطبيق حد الحرابة عليهم ظلمًا».

■ المصادر

1 - من ذاكرة تاريخ إيران «جزار الثورة».. رئيس أول محكمة كشف بمذكراته إعدام 500، موقع «اليوم السابع»، 9 فبراير/ شباط 2019.

2 - إبراهيم رئيسي: الطريق من «لجنة الموت» إلى الرئاسة الإيرانية، موقع «دراج»، 28 يونيو/ حزيران 2021.

3 - حملة للمعارضة الإيرانية بشأن إعدامات 1988، موقع «الجزيرة نت»، 3 سبتمبر/أيلول 2016.

4 - الإعدامات آلية لحماية النظام ومنهج الدولة الإيرانية، موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

إيران.. وطن الإعدامات وبلاد المشانق

«منظمة العفو الدولية»: النظام الإيراني يقوم منذ عام 2015 حتى الآن بإعدام 3 من مواطني البلاد يوميًا

يوسف شرف الدين

■■ «إن كل معارض للنظام يجب أن يتوقع الإعدام. وهناك أعداء للثورة من داخل النظام؛ لذلك فالتصفية لا تمتد لأولئك المعارضين فقط، بل إلى داخل النظام نفسه»!

كانت هذه بعض تصريحات محمد رضا باهنر، النائب عن التيار الأصولي المتشدد في مجلس الشورى الإيراني، وهي بمثابة «اعتراف رسمي» علني من نائب برلماني مقرب لنظام الملالي، بأن عمليات الإعدام الجماعي «باسم الثورة» باتت سياسية دولة في إيران منذ اندلاع ثورة الخميني عام 1979، وحتى مجيء سفاح القضاء إبراهيم رئيسي إلى الرئاسة.

وبحسب الإحصاءات التي أوردتها «منظمة العفو الدولية» منذ عام 2015، حتى مطلع العام الحالي 2021، يقوم النظام الإيراني بإعدام 3 من مواطني البلاد يوميًا، شنقًا، فخلال الأعوام 2013، 2014، 2015 جرى إعدام 665، 721، 966، على التوالي (أي منذ بدء رئاسة حسن روحاني)، وكنظرية إدارة التوحش، يقوم النظام الإيراني بإرهاب المجتمع وتحذيره من أي احتجاج على وقف تطرف السلطة ضد الشعب والتمييز الإثني والطائفي في البلاد، أسوأ ذلك ما يجري أثناء الإعدام، من إرهاب مخيف. ففي ساعات الصباح الباكر تنتشر القوات في شوارع البلدة، ثم يُحشد الناس إلى ساحة الإعدام بما فيه أهل المعدوم، وأقاربه، وبطريقة بشعة عن طريق الرافعة أو عن طريق تعليق المحكوم عليهم ووضع حافلة تحت أقدام المحكومين لتنفيذ هذا الحكم الدموي.

وليس هذا فحسب، فعندما ينتهي الإعدام في الميادين العامة، وهي ممارسة أبطلتها كل دول العام باستثناء إيران، يأتي دور تعذيب ذوي المحكوم عليهم، فالجثث لا تسلم ببساطة وسهولة، بل بتعهدات مثل منع إجراء أي مراسم عزاء، وأن تتم عملية الدفن بشكل خفي بدون جنازة أو اشعار، هذا إن قبل النظام بتسليم الجثة لذويه وإلا تأخذ معهم وتدفن في مقابر جماعية أو بعيده ويظل الأهالي يبحثون ويتابعون النظام لأشهر وربما سنوات لمعرفة مكان من تم إعدامه، دون جدوى.

نظرية إدارة التوحش

اتسمت عمليات الإعدام التي نفذها نظام الملالي خلال سنوات حكمه المبكرة بالعشوائية، وقُدرت في السنوات الأولى من نظام الحكم الجديد بين 8 آلاف و30 ألف سجين سياسي، لكنها اتسمت بالسرية في تلك

النائب محمد رضا باهنر وعضو لجنة الموت مصطفى بور محمدي

الفترة، رغم أنها صدرت بفتوى شرعية من الزعيم الروحي للثورة الإيرانية، موسوي الخميني.

وبحسب فتوى الخميني فإنه يجب إعدام كل متعاون مع الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، وكل من تجسس ضد إيران وضد من تعاون مع القوى الغريبة المطالبة بالاستقلال، بالإضافة إلى كل من شارك في أعمال عسكرية ضد نظام الحكم الجديد.

ويقول المحلل السياسي عدنان هاشم: «في إيران يطاردك النظام الكهنوتي بحبل المشنقة كلما حاولت التعبير (معارضًا) أو أعطيت درسًا من مذهبك الذي لا ينتمي لمدرسة «السلطة» (الإثني عشرية الجعفرية)؛ وببساطة تُلفق لك تهمة تجارة المخدرات أو الانتماء لجماعات متطرفة؛ لتكون نوّاة لنظرية إدارة التوحش ضد عائلتك وشعبك».

وكشفت الهيئات والمنظمات الحقوقية والدولية عن أن إيران تستخدم عقوبة الإعدام «دون قيد أو شرط، وفي جميع الأحكام السياسية بشكل خاص، وتفرض دائمًا من قبل المحاكم التي تفتقر تمامًا إلى الاستقلال والحياد، ويتم توقيعها إما على جرائم غامضة الصياغة أو تهم فضفاضة.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2014، نددت الأمم المتحدة في قرار لها، بانتهاكات حقوق الإنسان في إيران، وجاء في قرار التنديد «وانتقد القرار الخاص بإيران والذي أعدته كندا طهران لقيامها بحملة على النشطاء والصحفيين والمعارضين ولاستخدامها المتزايد لعقوبة الإعدام».

ولم يشفع الانتماء المذهبي للشيعة العرب في إيران أمام النظام، فاتهم الملالي بعض الأحوازيين العرب البالغ عددهم ما يقارب مليونًا ونصف مليون، يقطنون بالأحواز، بالنزعة الانفصالية، وأيضًا بـ «الإفساد في الأرض» والترويج لأفكار دول أخرى في المجتمع الإيراني، واعتبار ذلك مهدِّدًا للأمن القومي الإيراني.

ومنذ عام 2005 تعرّض عشرات الأحوازيين للإعدام عند بداية انتفاضة الشعب العربي الأحوازي، عقب الكشف عن الرسالة الشهيرة الصادرة من مكتب رئاسة الجمهورية الإيرانية وتحتها توقيع محمد علي أبطحي مدير مكتب الرئيس خاتمي آنذاك، وكانت الرسالة تقترح تغيير الديموغرافية (التركيبة السكانية) في المحافظة الأحوازية وتفتيت النسيج الاجتماعي العربي، وكذلك نقل بعض العائلات الأحوازية إلى مدن ومحافظات أخرى، أي إن الهدف من المشروع يتمثل في تفتيت الهوية القوميَّة لعرب الأحواز.

ومنذ أبريل/نيسان 2005 حتى 2013 أعدم نحو 70 أحوازيًا، غير من قُتل في المظاهرات السلمية، بتهمة المشاركة الفعّالة في المظاهرات والمسيرات. وخلال عام 2014 أفاد أهالي قرية «جوبجي» بأن قوات الأمن دفنت جثمانَي الناشطين هادي راشدي وهاشم شعباني في بداية 2014 في الصحراء بالقرب من القرية، كما أكّد أحمد شهيد، المقرِّر الخاصّ للأمم المتحدة لحالة حقوق الإنسان في إيران، أن السُّلُطات أعدمت 4 نشطاء من عرب الأحواز منذ بداية 2014 حتى يونيو/حزيران 2014.

ولم يكن السكان من «البلوش» أفضل حالًا من عرب الأحواز، فقد تعرضوا على مدى العقود الثلاثة الماضية لعمليات إعدام شتَّى بدوافع سياسية بحتة، ويشكِّل البلوش الغالبية العظمى من سكان محافظة سيستان وبلوشستان جنوب شرقيّ إيران، وينتمون جميعًا إلى المذهب السُّنّي، وقد كانت هذه المنطقة -ولا تزال- من أكثر مناطق الصراعات الداخليَّة في إيران.

وكشفت تقارير حقوقية دولية عن أن «البلوش» في إيران يشكّلون أعلى نسبة في الإعدامات التي ينفذها النظام الإيراني، بتهمة «محاربة الله والإفساد في الأرض»، ففي 20 ديسمبر/كانون الأول 2010 أعدمت إيران 11 بلوشيًا في زاهدان عاصمة محافظة سيستان وبلوشستان، ووجهت إليهم تُهَم الانتماء إلى حركة المقاومة البلوشية المسلَّحة التي أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم الذي وقع في 15 ديسمبر/كانون الأول في تشابهار في بلوشستان، وفي 26 أكتوبر/تشرين الأول 2013 أعدمت إيران أيضًا 16 سجينًا بلوشيًا في سجن زاهدان، وفي اليوم التالي أعدمت شابًا بلوشيًا في سجن خرم آباد بتهمة الانتماء إلى حركة المقاومة البلوشية التي اتُّهِمَت بشَنّ هجوم ضدّ أحد مراكز حرس الحدود أودى بحياة 14 جنديًا إيرانيًا في مدينة سراوان على الحدود الباكستانية.

ويتم تنفيذ عمليات الإعدام حتى هذه اللحظة في إيران، رغم اتساع حجم المعارضة الشعبية للمشانق، وهو ما يؤكده محمود أميري مقدم، مدير منظمة حقوق الإنسان في إيران، بقوله «إن إيران باتت إحدى «الساحات الرئيسية» للمواجهة بين الشعب المعارض للعقوبة وبين المنفذين لها» وذلك من خلال الحملة الشعبية في إيران عبر هاشتاغ «لا تعدموهم»، الذي ظهر بقوة على وسائل الاجتماعي داخل وخارج البلاد، نهاية العام الماضي 2020. وهي الحملة التي أظهرت حجم الفجوة والتباعد بين الشعب الإيراني المقموع بالمشانق والإعدامات، والنظام الإيراني السادر في غيّه وظلمه لهذا الشعب، المغلوب على أمره.

■ المصادر:

1 - إيران.. بلد المشانق المعلقة، موقع «سكاي نيوز عربية» 3 يناير/كانون الثاني 2016.

2 - توحش إيران ضد الأقليات.. «مشانق» لا تهدأ، موقع «مجلة البيان» 25 أغسطس/آب 2016.

3 - إبراهيم رئيسي: الابن المخلص لمؤسسة الحكم الإيرانية، موقع «بي بي سي عربي» 19 يونيو/حزيران 2021.

4 - كيف ساهمت الإعدامات العلنية في الدفع بأطفال إيران إلى المشانق؟ موقع «الحرة» 26 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

5 - مشانق إيران آلية قمع واغتيال، موقع «الشرق الأوسط» 18 ديسمبر/كانون الأول 2020.

أطفال على حبل المشنقة

مروان محمود

«إعدام الأطفال».. جريمة ضد الإنسانية لم ترتكبها أي دولة أو مجتمع بشري في التاريخ

■■ ارتكب النظام الإيراني، على مدار عدة عقود، جريمة بشعة ومضادة للإنسانية، لم ترتكبها أي دولة في التاريخ المعاصر، ولا حتى مجتمع بشري في التاريخ القديم، وهي جريمة «إعدام الأطفال» الذين لم يبلغوا الحُلم، ويُعفيهم القانون الدولي من المسؤولية الجنائية حتى بلوغهم سن 18 عامًا، غير أنهم يُعلقون على أعواد المشانق في إيران.

وأفادت تقارير حقوقية وإعلامية صدرت مؤخرًا، بأن عشرات الأطفال الإيرانيين قضوا سنوات مراهقتهم وراء القضبان في انتظار إعدامهم، رغم أن القوانين الدولية تحظر تنفيذ عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد بحق الأطفال الذين يرتكبون جرائم وهم بسن تقل عن 18 عامًا.

وطبقًا للقانون الإيراني يعتبر سن البلوغ هو انتهاء سن الطفولة وهو 15 سنة للفتيان، وتسع سنوات للفتيات. ويعود للقاضي الحكم على مدى «نضج» المتهمين في قضايا عقوبتها الإعدام.

إعدام الطفل «حسين»

قبل أيام قليلة، في 24 يونيو/حزيران 2021، أعرب خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة عن قلقهم بشأن إعدام محتمل للطفل حسين شهبازي، الذي كان يبلغ من العمر 17 عامًا وقت ارتكاب جريمته، ودعوا سلطات النظام الإيراني إلى الامتناع عن تنفيذ الحكم. وأعلن الخبراء، أنه تم تحديد موعد إعدام شهبازي، وأنه يمكن تنفيذ هذا الحكم قبل ذلك الموعد.

وأكد خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة أن إعدام الأطفال والأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا يعد انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

فيما أعلنت «منظمة العفو الدولية» أن شهبازي، البالغ من العمر الآن 20 عامًا، سيتم إعدامه خلال أيام، إن لم يكن قد أُعدم بالفعل الآن، مشيرة إلى أن «جزءًا من سبب إدانته» يشمل الاعترافات التي تم الحصول عليها في المعتقل من خلال التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية».

وقال بيان لـ «العفو الدولية» في حينه، إن «عقوبة الإعدام انتهاك خطير للقانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يحظر بشدة استخدام عقوبة الإعدام في الجرائم التي يرتكبها الأطفال. وشددت المنظمة على أن إصرار سلطات إيران على حكم الإعدام بحق محمد حسن رضائي، رغم المحاكمة الجائرة للغاية، وعدم التحقيق في مزاعم التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وهو ما يضاعف من هذا الظلم».

وكانت منظمة العفو الدولية، قد حذرت من إعدام ما لا يقل عن 90 طفلًا أُدينوا بجرائم في السجون الإيرانية، مشيرة إلى أن ستة أشخاص على الأقل دون سن 18 قد أُعدموا في عام 2019.

واعتُقل حسين شهبازي في 30 ديسمبر/كانون الأول 2018، بعد اشتباك مع قوات الأمن وحكم عليه بالإعدام في 13 يناير/كانون الثاني 2020. وتمت الموافقة على هذا الحكم من قبل المحكمة العليا في 16 يونيو/حزيران 2020. وبحسب التقارير، أُعدم في إيران، خلال العام الماضي، 3 أشخاص كانت أعمارهم دون سن 18 عامًا، وقت ارتكابهم الجريمة.

اعترافات قسرية

من جهة ثانية، تم إعدام محمد حسن رضائي، صباح يوم 31 ديسمبر/كانون الأول 2020 في سجن لاكان في رشت (شمال إيران)، وكان «رضائي» قد اعتُقل عن عمر يناهز 16 عامًا بتهمة قتل شخص أثناء نزاع جماعي.

وذكرت منظمة حقوق الإنسان في إيران، أن محمد حسن رضائي نُقل إلى الحبس الانفرادي في سجن لاكان في رشت لتنفيذ عقوبة الإعدام، وأن عائلته قد استُدعيت إلى السجن لزيارة أخيرة. وأكدت المنظمة أن «رضائي» حُكم عليه بالإعدام في «عملية غامضة».

وأُلقي القبض على محمد حسن رضائي عام 2007، عندما كان يبلغ من العمر 16 عامًا، فيما يتعلق بوفاة رجل طعنًا أثناء نزاع جماعي.

وقالت المنظمة، في بيان لها صدر في حينه، إن «العملية القضائية التي

أدت إلى إدانة محمد حسن رضائي كانت جائرة للغاية»، وإن المسؤولين وضعوه في الحبس الانفرادي رغم صغر سنه، دون السماح له بالاتصال بأسرته أو توكيل محامين. وقد تعرض للضرب بشكل متكرر بالعصيّ واللكمات والركلات، والجلد بالخراطيم لكي يعترف على نفسه».

وحكمت المحكمة الابتدائية على رضائي بالإعدام عام 2008 على أساس «اعترافات قسرية» بينما سحب «اعترافاته» أمام المحكمة، قائلًا إنه أدلى بها تحت التعذيب. وكانت السلطات الإيرانية قد خططت لإعدام رضائي قبل أسبوعين، لكن بعد احتجاجات دولية على احتمال إعدام هذا الطفل، أوقف الإعدام بعد ثلاثة أيام من نقله إلى الحبس الانفرادي، وأعادته السلطات إلى الحجز العام.

من جانبها، قالت الناطقة باسم مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رافينا شمداساني في بيان، «إن إعدام أطفال مذنبين محظور بشكل قاطع بموجب القانون الدولي وإيران ملزمة التقيّد بهذا الحظر».

وأضافت أن مكتب حقوق الإنسان يشعر بالاستياء من تنفيذ الإعدام على الرغم من الجهود التي بذلها للتواصل مع طهران في هذه القضية. ولفتت إلى أن هناك «مزاعم مقلقة تفيد بأن الاعترافات القسرية المنتزعة تحت التعذيب استُخدمت في إدانة رضائي» مضيفةً أن هناك «مخاوف جدية أخرى بشأن انتهاك حقوقه في الحصول على محاكمة عادلة».

وفي مايو/أيار من العام الماضي 2020، تم أيضًا إعدام شابين آخرين، هما مهدي صهريبفر وأمين صداغات، بعد اعتقالهما بتهم جنائية في سن الطفولة.

وتعليقا على ذلك، قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشيليت، إن إعدام مهدي صهريبفر وأمين صداغات اللذين كانا يبلغان من العمر 17 عامًا في إيران بتهمة الاغتصاب والسرقة، بعد محاكمة يبدو أنها انتهكت بشكل خطير الضمانات الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة، أمر يدعو للأسف.

وكان مهدي صهريبفر وأمين صداغات يبلغان من العمر 15 عاما عندما قُبض عليهما واتُهما بالاغتصاب والسرقة عام 2017. ووفقًا للمعلومات التي تلقاها مكتب حقوق الإنسان، فقد احتُجزا في مركز احتجاز للشرطة لمدة شهرين، حيث حُرما في البداية من حقهما في الاستعانة بمحام، وتعرضا للضرب والإكراه على الإدلاء باعترافات كاذبة. وكان الصبيان قد نفيا في الأصل جميع التهم. وقد أدينا فيما بعد وحُكم عليهما بالإعدام.

وقالت باشيليت: «هالني هذا الأمر» موضحة أن مكتبها تواصل مع السلطات في إيران، للدعوة إلى فرض حظر كامل على إعدام الأشخاص الذين كانوا قاصرين وقت ارتكاب الجريمة، قائلة «أدعو السلطات مرة أخرى إلى وقف جميع عمليات إعدام المذنبين الأحداث، كما أدعو على الفور، إلى وقف تنفيذ جميع أحكام الإعدام هذه».

وكانت منظمة العفو الدولية قد حذرت من إعدام ما لا يقل عن 90 طفلًا أُدينوا بجرائم في السجون الإيرانية، مشيرة إلى أن ستة أشخاص على الأقل دون سن 18 قد أُعدموا في عام 2019، مشيرة إلى أن إيران هي واحدة من آخر دول العالم التي تواصل تنفيذ عقوبة الإعدام على الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون سن 18 عاما، في انتهاك واضح لالتزاماتها بموجب «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، و«اتفاقية حقوق الطفل».

■ المصادر

1 - إعدام محمد حسن رضائي.. الطفل الإيراني الذي اعتُقل وعمره 16 عامًا، موقع "إيران إنترناشيونال"، 31 ديسمبر/كانون الأول 2020.

2 - إعدامات إيران تطال الأطفال.. و80 "جريمة" مصيرها الموت، موقع "سكاي نيوز عربية"، 17- أغسطس/آب 2019.

3 - باشيليت تستنكر إعدام صبيين في إيران وتؤكد أن إعدام الأطفال "ممنوع تماما" بموجب القانون الدولي، موقع "الأمم المتحدة"، 3 مايو/آيار 2019.

4 - إيران وإعدام الأطفال.. سجل حقوقي مليء بالجرائم، موقع "العين"، 9 فبراير/شباط 2018.

السعودية تقف لـ «الوحش الإيراني».. بالمرصاد

السعودية هي الدولة الإقليمية الكبرى ذات الرصيد السياسي والحضاري تواجه «المشروع الفارسي» والأطماع الطائفية

شريف عبدالحميد

■■ كشف ملالي طهران عن وجههم القبيح، واتضحت - بجلاء - خلال الأعوام الأخيرة معالم المشروع الإيراني التوسعي في المنطقة، كما تصاعدت مساعي نظام الملالي الحثيثة للتغلغل في المحيط الإقليمي المجاور لها، بما في ذلك المنطقة العربية، ومنطقة الشرق الأوسط ودول آسيا وأفريقيا المسلمة، وبلغوا في ذلك درجة من التوحش لا نظير لها، حيث قتلوا عشرات الآلاف من الأبرياء في سوريا والعراق واليمن، ودمروا بلدانًا عربية كانت آمنة، سعيًا منهم إلى استكمال «المشروع الفارسي» الهادف للسيطرة على مقدرات الشعوب، تحت عناوين طائفية، وبدعاوى كاذبة مثل «نصرة المستضعفين» في الأرض تارة أخرى.

لكن المملكة العربية السعودية، الدولة الإقليمية الكبرى ذات الرصيد السياسي والحضاري والثقافي العظيم، وقفت بالمرصاد لهذا المشروع الفارسي، وفطن قادتها مبكرًا لخطورة المشروع المرعب منذ بدايته، فعملت الرياض - بكل قوة وحزم- على كبح جماحه، وفقدت السعودية أرواحًا طاهرة وأموالًا طائلة في سبيل إيقاف ذلك المد الإيراني المستمر.

السعودية رديف الخليج

ليست أطماع إيران في المنطقة، سواء خلال عهد الشاه أو تحت حكم الملالي، بجديدة، حيث يقول د. السيد علي أبو فرحة، إن الأطماع الإيرانية

في المنطقة العربية تعود إلى محاولتهم في السابق احتلال البحرين، ثم انسحابهم منها بعد التفاهم البريطاني- الإيراني آنذاك على تقاسم مناطق النفوذ. ومازال نظام الملالي يتخذ من الطوائف الشيعية والقومية الفارسية عنصران أساسيان فى تعامله مع دول الشرق الأوسط، بصفة عامة ومع دول الخليج خاصة. ومع هذا الطموح المتزايد لإيران كان لابد أن تصطدم بالسعودية، على اعتبار أنها الدولة الأكبر والأكثر نفوذًا في الإقليم. وقع هذا الصدام المحتوم في أكثر من منطقة وبأكثر من أسلوب، حيث وقفت المملكة بجانب دول الخليج أمام السياسات الإيرانية التوسعية، بما تملكه من مقدرات سياسية واقتصادية كبيرة، وحذرت الرياض مرارًا من سياسات طهران المتطرفة، ومحاولاتها امتلاك السلاح النووى لتعزيز موقفها في مواجهة دول الخليج، وكذلك احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، والتدخل فى الشئون الداخلية لدولة البحرين.

وكانت اليمن هي المحطة الأهم في استراتيجية السعودية لمواجهة المد الإيراني، حيث وقفت المملكة بكل قوة فى وجه الدعم الموجه لجماعة «الحوثي» الانقلابية، والتي هددت أمن السعودية والخليج بشكل عام، وقصفت المطارات والمنشآت المدنية والاقتصادية بصواريخ وطائرات مسيرة أمدّها بها «الحرس الثوري» ما يمثل تهديدًا وجوديًا للأمن القومي السعودي.

من جهة أخرى، سعى صانع القرار السعودي مؤخرًا إلى مواجهة «الوحش الإيراني» في ملعبه الرئيسي، وهو العراق، لا سيما مع وجود أفضلية متمثلة في العمق العربي للقبائل العراقية الشيعية، ومنهم رجال الدين ذوو الأصول العربية، وهو محور مهم للتركيز السعودي، لكن إيران تمتلك بالفعل مفاتيح الوجود السعودي بذاته في العراق، فهي تستطيع مثلًا أن تعرقل المشاريع الاستثمارية من خلال المعوقات البيروقراطية، إن لم تتمكن من توجيه الإرادة الحكومية، كما أن إيران تسيطر على مفاتيح أمنية أساسية، ولا سيما مع سيطرتها على الفصائل الأساسية في الحشد الشعبي، وهو ما يجعل من الأنشطة السعودية وكذلك الأشخاص السعوديون هدفًا لتهديد دائم.

في المقابل، عمدت إيران إلى التواصل مع المجتمع السني، واستمالة قيادات محلية وسياسية فيه، مستفيدة من واقع انهيار مقدرات القوة للعرب السنة في العراق، ومن قدرة طهران على تسهيل فرص التواجد السياسي للطامحين منهم، أو الحصول على مواقع حكومية أو توفير مكاسب اقتصادية وحصانات أمنية،

ونجح هذا التكتيك الإيراني، ولو نسبيًا، لا سيما وأن القوى السياسية السنية، لم يعجبها ضعف الدور الأمريكي والتجاهل الخليجي للتواصل معها، أو للمشاركة على الأقل في دعم السكان السنة، الذين كانوا أكثر تعرضًا للتنكيل والإهمال، والذين تعرضت مدنهم للتدمير بعد سيطرة «داعش» عليها.

ولمواجهة ذلك، وقع العراق والسعودية في مارس/آذار 2021، خمسة اتفاقيات تعاون على هامش أول زيارة رسمية قام بها مصطفى الكاظمي، رئيس الوزراء العراقي للمملكة. وهي الزيارة التي جاءت في خضم توترات بين الرياض وطهران،

رسالة السعودية وقدرها هو تحمّل العبء الأكبر من المسؤولية التاريخية المُلقاة على عاتقها لصد التغلغل الإيراني

وعلى ضوء جهود مستمرة لكبح النفوذ الإيراني في الساحة العراقية، بينما تسعى الحكومة العراقية للعودة إلى الحاضنة العربية والخليجية بعد سنوات من العزلة.

واعتبر المحللون أن رئيس الوزراء العراقي عمل على توثيق العلاقات الاقتصادية في زيارته للسعودية، لتحقيق عدة أهداف، من أهمها إعادة بلاده إلى الحاضنة الخليجية، ومواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في العراق بعد عدة صدامات مع قوات «الحشد الشعبي» الموالية لطهران، خاصة في ظل سعي المملكة بدورها إلى العودة للساحة العراقية ضمن جهود ردع النفوذ الإيراني في البلاد.

وإلى ذلك، سعت دول أفريقية للاستعانة بالسعودية، لمساعدتها في الحد من المد الإيراني تحت غطاء المذهب الشيعي، بعد أن استهدف نظام الملالي التمدد في أفريقيا، وهو ما ظهر جليًا في مواقف تلك الدول وزياراتها الأخيرة للعاصمة الرياض. وكرست السعودية جهودها الدبلوماسية للوقوف إلى جوار دول القرن الأفريقي بصفة خاصة لمقاومة مخاطر المد الشيعي.

وتستغل إيران الفقر الذي يعيشه سكان الدول الأفريقية، في نشر التشيع حيث تستغل حاجتهم للمال وتقوم عبر أنشطة ثقافية وخدمية بنشر التشيع بطريقة غير مباشرة، وتستغل حب الشعب للدين وآل البيت، وهو ما مهد لها الطريق في دول القارة، كما أنها عبر استخدام عدد من التجار الذين ينتشرون في غرب أفريقيا استطاعت تجنيد أتباع لها في البلاد.

ويعمل التجار الإيرانيون وبعض اللبنانيين المنغمسين في المخطط الفارسي على نشر التشيع في الدول الأفريقية، فيما ينشط دور الحرس الثوري الإيراني المتمثل في تقديم مساعدات إنسانية للدول التي تمر بأزمات، كذا دعم بعض الجماعات المسلحة وإثارة القلاقل في البلاد الأفريقية.

وسعيًا إلى مواجهة التمدد الإيراني، استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، خلال السنوات الأخيرة بحفاوة كبيرة زعماء دولتي إثيوبيا وجيبوتي، إضافة للزعيم الإريتري، للإعلان عن تحالف جديد يهدف للحد من انتشار التشيع الإيراني في القارة السمراء.

وفي موريتانيا، كانت تحركات إيران تتخفى وراء ستار الصوفية في البلاد، إلا أن الدول الخليجية بقيادة المملكة قامت عام 2008 بتجميد مساعداتها وقروضها المالية للحكومة الموريتانية التي وقفت عاجزة أمام انتشار التشيع في البلاد.

وساهمت التحركات السعودية في القرن الأفريقي في تعزيز الأمن الإقليمي والبحري في باب المندب، والحد من عمليات القرصنة وتقليص دور المجموعات المسلحة في البحار، فضلًا عن التربص لكل محاولات تهريب السلاح إلى اليمن.

ميراث الكراهية

أكدت الكاتبة الأمريكية هولي إيليات في مقال لها نُشر على موقع قناة CNBC الأمريكية، أن السعودية تجابه المحاولات الإيرانية الساعية إلى إحلال نفوذها في دول عربية عدة، وأهمها اليمن. مشيرة إلى أن المملكة تنبهت منذ عدة عقود إلى مخاطر وأهداف الإيرانيين في هذا البلد الآمن، إلا أن الحوثيين باتوا يخوضون معركة للسيطرة على البلاد، ويطلقون صواريخ إيرانية باتجاه الرياض، من أجل خدمة أهداف إيران التوسعية، ودعمًا لميراث الكراهية الذي بثه الملالي في المنطقة برمتها.

وشددت الكاتبة على دور الإيرانيين المباشر في تدمير اليمن، وتحويله إلى بلد يخوض أهله حربًا أهلية لا نهاية لها في الأفق ضد بعضهم البعض، حيث قالت إن «اليمن يتعرض للدمار والموت والمجاعة، بسبب جهود طهران في دعم المتمردين اليمنيين».

ومن جانبها، قالت مجلة «نيوز ويك» الأمريكية إن السعودية دخلت في حرب داخل اليمن، بعد أن وجد الإيرانيون في الميليشيا الحوثية فرصة للتغلغل في الدول المجاورة، مشيرة إلى أن الحرب المباشرة بين السعودية وإيران لم تبدأ بعد، إلا أن السعوديين فضلوا مواجهة التمدد الإيراني من خلال محاربة أذرعه في المنطقة.

وتأكيدًا على مساعي إيران للهيمنة على المنطقة، قالت الإذاعة الأمريكية PRI عبر موقعها إن «حربا باردة» نشبت بين السعودية وإيران في أعقاب تنامي التهديدات الشيعية في منطقة الشرق الأوسط. وأضافت أن النظام في إيران يسعى إلى خدمة أهداف دينية وسياسية من خلال التوسع في دول أخرى، وأهمها الدول العربية السنية، الأمر الذي أثار حفيظة المملكة العربية السعودية، وجعلها في مواجهة مباشرة مع وكلاء إيران في الدول العربية. وأشار التقرير كذلك إلى وقوف السعوديين في وجه أطراف ينفذون «حروبًا بالوكالة» نيابة عن النظام الإيراني، مثل الحوثيين في اليمن، وحزب الله في لبنان.

وتطرقت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية إلى الجهود السعودية في مواجهة وكيل إيران في لبنان، وهو ميليشيات «حزب الله» الشيعية. وقالت الصحيفة إن السعوديين حاولوا كشف التلاعب الإيراني بهذا البلد العربي من خلال حزب الله الذي يسيطر على مختلف مفاصل الدولة، ويتستر وراء رئيس وزراء سني.

وأشارت مجلة «ديلي ستار» البريطانية إلى الجاهزية السعودية لمواجهة التهديدات الإيرانية، حتى وإن تطلب الأمر الدخول في معركة مباشرة مع النظام الإيراني. وتطرقت المجلة إلى فيديو دعائي متداول يُظهر استعداد السعودية لمواجهة التمدد الإيراني بقلب الطاولة على حُكام إيران، من خلال غزو عسكري تدخل فيه القوات السعودية إلى قلب طهران. وألمحت المجلة إلى أن الحكومة السعودية تحظى بدعم شعبي عارم إزاء معركتها ضد النظام الإيراني، وهو ما تجلى في قيام النشطاء السعوديين والصحف المحلية بتداول الفيديو على نطاقٍ واسع.

ويقول الكاتب فاروق يوسف: «في أوقات سابقة جرب الإيرانيون أن يفرضوا طريقة تفكيرهم على السعوديين وفشلوا. مفاوضات الحج كانت أبرز مثال على ذلك. لم يتخلّ السعوديون عن الشروط التي وضعوها أساسًا لتلك المناسبة. لم يعجب الإيرانيون أن يلتزموا بقوانين السلامة التي فرضت من أجل ألا يخرج موسم الحج من إطاره الديني. لم يفهم الإيرانيون المغزى يومها. لم تكن السعودية في حاجة إلى سوء الفهم الإيراني لتكتشف دورها الطليعي في المنطقة من غير أن تبحث عن مرجعية لقراراتها خارج ما يمليه عليه واجبها، كونها الدولة الأكبر في العالم العربي.

ولا تنسف المعادلة السعودية المعادلة الإيرانية فحسب، بل هي أيضًا تجنّب المنطقة آثار صراع تجده السعودية عبثيًا. من وجهة نظر السعودية فإن على إيران أن تلتفت إلى شؤونها ذلك لأنه ما من أحد في المنطقة في حاجة إلى وصايتها. هناك في المنطقة كبار ناضجون لا يحتاجون إلى نصيحة يسديها الولي الفقيه. من الصعب على إيران أن تقبل بذلك المنطق الذي كانت إلى وقت قريب تعتبره نظريًا، غير أن التحولات التي شهدتها السعودية نقلت ذلك المنطق إلى مستواه العملي فصار لزامًا على إيران أن تصدقه. لم تعد إيران القوة الوحيدة في المنطقة.

ويضيف الكاتب أن «الشبهات التي أغضبت السعودية يوم تم التوقيع على الاتفاق النووي صارت حقائق تقلق النظام الإيراني. وهو ما شكل دعمًا للعقل السياسي السعودي. ما قاله الأمير محمد بن سلمان عن إمكانية أن تملك بلاده قنبلة نووية إذا ما امتلكتها إيران ليس مجازًا لغويًا. ذلك لأن المعادلة السعودية الجديدة تقوم أصلًا على مبدأ توازن الرعب إذا لم تجد إيران حلًا لمشكلاتها في المنطقة وهو ما يمكن أن تقوم به أسرع مما يتوقعه أتباعها. إيران المدججة بالسلاح لن تقوى على مواجهة أي صراع حقيقي بسبب ضعفها الاقتصادي. وهو ما صار يدركه الإيرانيون من غير أن يتمكنوا من الخروج من مأزقهم بسبب تمكن عقدة ولاية الفقيه منهم».

وأخيرًا، يؤكد المراقبون أنه هذه هي رسالة السعودية، وهذا هو قدرها لتحمل المواجهة والعبء الأكبر من المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقها، لصد التغلغل الإيراني في المنطقة، وفي الإقليم برمته، وسيكتب التاريخ لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، أنه الذي يواجه الآن هذا الخطر، بكل ما أوتيت المملكة من قوة ونفوذ سياسي وديني وحضاري في منطقة الشرق الأوسط، وعلى مستوى العالم.

■ المصادر:

1 - دور المملكة العربية السعودية في مواجهة النفوذ الإيراني في اليمن، موقع «المركز العربي الديمقراطي»، 21 مارس/آذار 2017.

2 - جهود السعودية تساهم في الحد من التمدد الإيراني بأفريقيا، موقع «الشرق الأوسط»، 5 يناير/كانون الثاني 2016.

3 - مؤشرات انحسار المد الشيعي الإيراني مستقبلًا، موقع «مركز المستقبل للدراسات»، 25 مايو/آيار 2015.

4 - السعودية في مواجهة إيران بالعراق؛ لمن الغلبة؟ موقع «الجزيرة نت»، 19 مايو/آيار 2020.

5 - صحف عالمية: هكذا تواجه السعودية التمدد الشيعي الإيراني، موقع «كيو بست»، 5 فبراير/شباط 2018.

6 - تقارب سعودي - عراقي لكبح النفوذ الإيراني، موقع «ميدل إيست أونلاين»، 31 مارس/آذار 2021.

تاريخ من الحقد والكراهية بدأه الخميني

لماذا يعادي أصحاب «العمائم السوداء» السعودية؟

أسرار «العداء» الذي يكنه نظام الملالي تجاه المملكة ذات الأيادي البيضاء على كل القضايا العربية والإسلامية

أحمد النعماني

■■ «أنا على استعداد لأن أغفر يوماً ما لصدام حسين هذه الحرب التي بدأها، ولكني لن أغفر أبدا للسعودية دعمها له»!

هكذا قال موسوي الخميني، أول مرشد في تاريخ إيران، بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية (1979-1988)، ليضع بذلك أولى بذور العداء والحقد الأسود، الذي يكنه نظام الملالي أصحاب «العمائم السوداء» تجاه المملكة العربية السعودية، ذات الأيادي البيضاء على كل القضايا العربية والإسلامية.

في البداية، مدت السعودية أولاً يد الصداقة إلى إيران، حيث وقعت المملكة معاهدة مبكرة مع إيران الشاه في 1929، لكن تلك المعاهدة ما لبثت أن تكدرت بعد تصريحات عدوانية أدلى بها الشاه ضد دولة البحرين، التي طالب بها آنذاك، أو الجزر الإماراتية التي يحتلها منذ أن خرج البريطانيون منها في 1971، واحتلتها إيران فيما بعد.

هذه العدوانية الإيرانية السافرة، استدعت موقفاً سعودياً حازما، تطور عندما بادرت الرياض إلى ترسيم حدودها البرية والبحرية مع البحرين 1958، تأكيدا للاعتراف بها كدولة مستقلة، كما عززتها بجنود من «الحرس الوطني» السعودي تحسباً لأي عدوان إيراني محتمل.

اعتداءات إيرانية مستمرة

بعد وصول الملالي إلى سدة الحكم، ظلت الأوضاع بين الجانبين ودية وإن شابها بعض

الخميني: أنا على استعداد لأن أغفر يوماً ما لصدام حسين هذه الحرب التي بدأها.. ولكني لن أغفر أبدا للسعودية دعمها له!

الجمود السياسي والتحفظ، نظرا لعدم اتضاح نوايا حكام طهران الجدد وقتها، حتى قطعت السعودية العلاقات الدبلوماسية للمرة الأولى مع إيران في عام 1988 بعد مصرع أكثر من 400 شخص، معظمهم إيرانيون، ارتكبوا أعمال شغب أثناء أداء فريضة الحج في مشعر منى. وعلى إثر ذلك وقعت مواجهات مع عناصر من الشرطة السعودية، وتم استئناف العلاقات في العام 1991.

وفي يوليو عام 1987 توترت العلاقات مجددا بين السعودية والنظام الإيراني، وكادت تصل إلى حد القطيعة بعد مقتل 402 حجاج، من بينهم 275 إيرانيا في اشتباكات بمدينة مكة المكرمة. وتصاعد التوتر إثر خروج محتجين إلى شوارع طهران واقتحامهم السفارة السعودية واحتجاز الدبلوماسيين السعوديين بداخلها، كما أضرموا النار في السفارة الكويتية، وقد توفي آنذاك الدبلوماسي السعودي مساعد الغامدي في طهران متأثرا بجروح أصيب بها عندما سقط من نافذة بالسفارة، واتهمت الرياض طهران بالتأخر في نقله إلى المستشفى.

واعتدى المهاجمون على القنصل السعودي في طهران رضا عبد المحسن النزهة، وبعد تلقيه العلاج اقتادته قوات «الحرس الثوري» الإيراني واعتقلته لفترة وجيزة، بالمخالفة لكل القواعد الدبلوماسية، قبل أن تفرج عنه بعد مفاوضات بين السعودية وإيران.

وعام 1986 اكتشفت السلطات الأمنية السعودية عددا من الحجاج الإيرانيين القادمين لمطار جدة يخفون في حقائبهم مادة شديدة الانفجار وتُعرف باسم C4، وخلال تفتيش رجال الجمارك لـ 95 حقيبة تم ضبط ما يعادل 51 كيلو جرام من هذه المادة المتفجرة، وقد سجلت اعترافاتهم وبثها التلفزيون السعودي على الهواء مباشرة.

ونظم الحجاج الإيرانيون مظاهرة ضد الموقف السعودي الداعم للعراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وذلك أثناء موسم الحج في مكة المكرمة عام 1987 وبعد أحداث الشغب مباشرة طالب الخميني المرشد الاعلى الثورة الثأر للقتلى من الحجاج الإيرانيين والإطاحة بالحكومة السعودية.

ومن جديد، توترت العلاقات الإيرانية

السعودية بعد حادثة تدافع منى لموسم حج 2015 التي سقط فيها عدد كبير من القتلى الإيرانيين، والذي قابله صمت شبه مطبق من السلطات السعودية بخصوص الحادثة، وقد أعادت هذه الحادثة للواجهة مطالب الإيرانيين بتسيير مشترك تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي لمناسك الحج.

وفي 3 يناير 2106، وقطعت الرياض للمرة الثانية العلاقات الدبلوماسية مع نظام الملالي، إثر اقتحام سفارتها في طهران احتجاجا على إعدام الداعية الشيعي نمر النمر مع 46 شخصًا آخرين، بتُهم تتعلق بالإرهاب. وبعدها اقتحم محتجون إيرانيون السفارة السعودية في طهران وأضرموا النار فيها، وأنزل المحتجون العلم السعودي من فوق مبنى السفارة. كما هاجم متظاهرون إيرانيون مبنى القنصلية السعودية في "مشهد"، وأحرقوا جزءا منه على خلفية إعدام نمر النمر.

إيران ليست «دولة طبيعية»

يقول الباحث مصطفى الأنصاري، إنه «على الرغم من طول الخلاف بين السعودية وإيران، فإن قلة بين المهتمين يتفقون على الأسباب الحقيقية لذلك البون الذي وصل إلى الصدام مرات عدة، وكان على شفا مواجهة مفتوحة في مراحل تاريخية مختلفة. فبالنسبة للسعوديين، لا يرون في إيران تحت حكم الملالي دولة طبيعية يمكن التفاهم معها، بعد أن استنفدوا كل المحاولات. بينما ترى إيران أن ما تسميه «التبعية السعودية» للغرب تجعل التلاقي معها عصياً».

ويرى بعض الباحثين أن منشأ الصراع الأول بين الجانبين هو أن مبدأ «تصدير الثورة» الذي شرعه الخميني ومن جاء بعده من مرشدي إيران، لم يتوقف قط، وإن اختلفت أساليب تحقيق هذا المبدأ، باختلاف المراحل التاريخية، ففي مرحلة كانت محاولة اغتيال أمير الكويت في الثمانينيات من جانب أحد أعضاء «حزب الدعوة» العراقي المدعوم من إيران، أحد مظاهر تصدير تلك الثورة، بينما في مرحلة تالية رأى الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني أن «تصدير الثورة» إلى الدول المجاورة لن يكون بغير القوة!

وعزت دراسة إيرانية صدرت عن جامعة أصفهان، أعدها الباحثون «صادق شافعي، وأصغر منتظر، ومحمد علي جلونكر» التوترات المتمرة في تلك العلاقة، بأنها أحد عوامل الشك المتجذرة في نظرة حكام طهران الجدد إلى جيرانهم في الضفة الأخرى من الخليج، حيث ذكرت الدراسة أن» انتصار الثورة الإسلامية لم يقلل فقط من أهمية العلاقات الجيدة التي كانت سائدة في البداية بين البلدين، بل أضفى على العلاقة بينهما حساسية خاصة، وتعقيداً غير عادي. بخاصة في العقد الأول من الثورة، عندما خرجت العلاقات بين البلدين عن طبيعتها وأصبحت قاتمة».

وأضافت الدراسة أن إيران استقبلت إطلاق «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» عام 1981 بقلق بالغ، فمن منظور إيراني أن السعودية شكلت المجلس «بتشجيع من الولايات المتحدة، في وقت كان فيه خصماها الرئيسيان، إيران والعراق، في حالة حرب، بحيث يزيد أعضاء المجلس تدريجياً من وزنهم الجيوسياسي في مواجهة القوة الإقليمية لإيران. بخاصة وأن الولايات المتحدة دعمتهم أيضاً سياسياً وعسكرياً».

ويعتبر الكاتب البريطاني باتريك كوبيرن، أن الحرب العراقية الإيرانية (1979-1988)، أو ما يُعرف بـ«حرب الخليج الأولى» هي المسؤولة عن العداء الإيراني للسعودية ولدول الخليج بشكل عام، مشيرا إلى أن «قلة من الناس في عالمنا المعاصر تدرك كيف أن حرب إيران والعراق، كانت فاتحة سلسلة من النزاعات مدارها العراق والخليج، وأنها رسمت معالم السياسة في عالمنا الحديث».

ويؤكد المراقبون أن الدور المنوط بالسعودية خصوصاً، والخليج عموماً في سياق مواجهة المطامع الإيرانية في الإقليم، بات مسؤولية لا مناص من النهوض بها، بوصف السعودية مهد العروبة والإسلام الأول، لقيام سلطانها على معظم شبه الجزيرة العربية، والحرمين الشريفين في مكة والمدينة، وهي المفخرة التي لا تخفي إيران منازعة العرب إياها في كل مناسبة.

■ المصادر

1 - السعودية وإيران.. تاريخ أسود من الكراهية تغذيها الطائفية والعرقية، موقع روسيا اليوم، 4 يناير 2016.

2 - السعودية وإيران... صراع لا بد منه! موقع إندبندنت عربية، 21 فبراير 2021.

3 - لماذا تتنافس إيران والسعودية؟ موقع بي بي سي عربي، 4 يناير 2016.

4 - إعدام الزعيم الشيعي نمر النمر في السعودية يثير موجة من الغضب، موقع بي بي سي عربي، 2 يناير 2016.

الخميني منذ 38 سنة:

أحلم بأن يرفرف علمنا فوق عمان والرياض ودمشق والقاهرة والكويت

حتى لا ننسى هذا العدد من مجلة «الدستور» والذي يعود لعام 1983، في أوج اشتعال حرب الخميني مع العراق، حيث تفرد المجلة كامل غلافها لإبراز «وصايا» المرشد الأعلى الذي يلخص أحلامه بأن يرفرف علمه فوق عمان والرياض ودمشق والقاهرة والكويت، علمًا أن «العلم الإيراني» كان وما زال يرفرف فوق تلك العواصم، باستثناء القاهرة التي قطعت علاقاتها مع طهران، فعن أي علم كان يتحدث يومها الخميني، إلا علم فارس!!

واللافت في غلاف المجلة أيضًا أن الخميني المهووس بتصدير ثورته ومذهبها، كان يخطط لحرب أخرى، بينما كان لايزال يخوض حربًا شرسة لكسر العراق، وهذا ما يوضح أن إيران هي الوجه الآخر لـ«إسرائيل» فكلاهما لا تستطيعان العيش دون شن الهجمات العدوانية على الجيران تحت مسمى «الحروب».

إيران..
«ملاذ الموساد»

يوسف شرف الدين

أحمدي نجاد:
أعلى مسؤول إيراني لـ «مكافحة التجسس الإسرائيلي» في البلاد كان جاسوسًا لتل أبيب

■■ اعتقلت إيران في مطلع أبريل/نيسان 2021، جاسوسًا (إسرائيليًا) وعددًا آخر من الأشخاص بتهمة الاتصال بأجهزة مخابرات دول أخرى. وأعلن المدير العام لمديرية الأمن بمحافظة أذربيجان، وقتها، عن اعتقال مجموعة من الجواسيس من بينهم شخص جنده جهاز «الموساد» الإسرائيلي، موضحًا أنه تم اعتقال جاسوس يعمل لصالح (إسرائيل) وعدة جواسيس على صلة بـ «أجهزة مخابرات دول مختلفة»، في نطاق المحافظة.

وكشفت الهجمات التخريبية الأخيرة التي شهدتها إيران على مدار الأشهر الماضية، عن أن (إسرائيل) شكلت «شبكة سرية» من الجواسيس داخل البلاد، وأن أجهزة طهران الأمنية عاجزة عن رصدها تمامًا، رغم أنها موجودة منذ عشرات السنين.

واعتبرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية أن السهولة الواضحة التي تمكنت بها المخابرات الإسرائيلية من الوصول إلى أعماق الحدود الإيرانية، وضرب أهدافها الأكثر حساسية بشكل متكرر، بمساعدة منشقين في الأغلب، كشفت ثغرات أمنية محرجة وتركت قادة إيران في حالة من الخوف والفزع.

وأضافت الصحيفة أنه خلال أقل من 9 أشهر منذ اغتيال قيادي في تنظيم «القاعدة» كان مختبئًا في طهران، واغتيال عدد كبير من العلماء النوويين الإيرانيين في حوادث غامضة، هز انفجاران منفصلان غامضان منشأة نطنز النووية لتعيق جهود البلاد لتخصيب اليورانيوم.

جواسيس في «الحرس الثوري»

يعود صراع الجواسيس بين (إسرائيل) وإيران إلى سنوات طويلة مضت بعد سقوط نظام الشاه، حيث لم تتوقف محاولات «الموساد» للتجسس على طهران. أشهر تلك المحاولات هي تلك التى اتُهم فيها 13 يهوديًا إيرانيًا بالتجسس لصالح (إسرائيل) عام 2000، وصدرت ضدهم أحكام مختلفة.

واعترف أحد المتهمين، ويدعى حميد دانى تفيلين، أمام كاميرات التليفزيون الإيرانى بالتجسس، قائلًا إن «الموساد» استغل زيارته لـ (إسرائيل) عام 1994 وقام بإعداده للقيام بمهمة التجسس. وأكد «تفيلين» أنه لم يكن يعمل بمفرده، بل ضمن شبكة من العملاء هدفها جمع المعلومات وإرسالها إلى (تل أبيب).

وأعلن المتحدث باسم المحاكم الإيرانية أن حميد تفيلين اعترف بأنه سلم وثائق وأسرار عسكرية إيرانية لـ «الموساد» وأنه تدرب على التجسس وجمع المعلومات داخل (إسرائيل) نفسها. كما حصل على مبالغ كبيرة نظير ذلك. كما اعترف اثنان آخران من يهود إيران بالتجسس، وهما فرهاد صالح وموسى أشير، بأن مهمتهما كانت جمع المعلومات عن المنشآت الصناعية والمواقع العسكرية التابعة للجيش الإيراني.

اتهام 13 يهوديا إيرانيا أمام القضاء الإيراني بالتجسس لصالح إسرائيل.. وبعضهم تدرّب على يد «الموساد»

وفي مثال آخر على قدرة (تل أبيب) على العمل داخل إيران، نفذت (إسرائيل) في عام 2018 غارة ليلية جريئة لسرقة نصف طن من الأرشيف السري لبرنامج إيران النووي من مستودع في طهران.

وامتدت جواسيس أذرع (إسرائيل) كذلك، إلى أعلى المستويات في إيران، ففي 24 سبتمبر/أيلول 2019، أثارت تصريحات قيادي إصلاحي إيراني حول اعتقال جواسيس لـ (إسرائيل) بمكاتب قادة الحرس الثوري، جدلًا داخل أجنحة النظام الإيراني المتصارعة.

وهدد محمد رضا نقدي، مساعد «الحرس الثوري» لشؤون العمليات، بمحاكمة الوزير السابق، بهزاد نبوي، وهو قيادي بالتيار الإصلاحي وعضو سابق في البرلمان، بسبب ما قال إنها «ادعاءات زائفة» حول وجود جواسيس في مكتبه وفي هرم قيادة «الحرس».

وكان نبوي، قال في تصريحات غير مسبوقة له كأحد المطلعين على أسرار النظام، خلال مقابلة له، إن «4 مؤسسات مالية مرتبطة بالمرشد الأعلى علي خامنئي تسيطر على 60% من الثروة الوطنية الإيرانية، وإن هناك جواسيس متوغلون في أعلى المستويات داخل النظام الإيراني»، مشيرًا إلى أن اثنين من مساعدي قائد ميليشيات الباسيج السابق محمد رضا نقدي، مساعد قائد الحرس الثوري الحالي لتنسيق العمليات، قد سجنوا بتهمة التجسس لصالح (إسرائيل) وأُعدم أحدهم شنقا.

وقال نبوي إنه «تم القبض على شخصين يعملان في مكتب جنرال في «الحرس الثوري» جاسوسين إسرائيليين، وقد كانا وراء القضبان مع العديد من السجناء السياسيين»، مضيفًا «واحد منهما أعدم لاحقًا».

ولم تكن هذه هي المرة التي يعترف فيها سياسيون إيرانيون، بوجود جواسيس لـ (إسرائيل) في أعلى مستويات وأجهزة ومؤسسات النظام الإيراني، فقد أكدت وسائل إعلام إصلاحية في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2018، أنه تم القبض على ثلاثة جواسيس في أجهزة الحرس الثوري، كانوا يتلقون «رواتب شهرية» من (إسرائيل)، دون علم الأجهزة الأمنية!

من جهة أخرى، كتب الناشط الإيراني في التيار القومي الإيراني رضا عليجاني، تقريرًا في مايو/آيار 2015، كشف خلاله عن اعتقال 30 عضوًا من أجهزة المخابرات التابعة للحرس الثوري الإيراني وميليشيات الباسيج لتعاونهم المباشر مع (إسرائيل).

ويرى مسؤولون ومحللون إيرانيون إن الأمر الأكثر إثارة للقلق بالنسبة لإيران هو أن الهجمات كشفت أن لدى (إسرائيل) شبكة نشطة من المتعاونين داخل البلاد، وأن أجهزة المخابرات الإيرانية فشلت في العثور على هؤلاء الجواسيس.

وقال سنام وكيل، نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس: «إن قدرة الإسرائيليين على ضرب الداخل الإيران بهذه الطريقة أمر محرج للغاية ويظهر ضعفًا يؤثر سلبًا على الداخل الإيراني».

قنبلة أحمدي نجاد

في تصريحات جريئة وغير مسبوقة، قال الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد إن أعلى مسؤول تولى مكافحة «التجسس الإسرائيلي» في وزارة المخابرات الإيرانية هو نفسه كان جاسوسًا لـ (إسرائيل).

وجاءت تصريحات أحمدي نجاد بعد أن تحدث رئيس الموساد السابق، يوسي كوهين، عن «نفوذ المخابرات الإسرائيلية في البرنامج النووي الإيراني»، بما في ذلك قوله إن «الموساد» كان يراقب العالم النووي الإيراني فخري زاده لسنوات، وقبل مقتله في ديسمبر/كانون الأول 2020، كان الموساد قريبًا جسديًا من زاده.

وفي مقابلة بالفيديو، أشار نجاد إلى تفاصيل ما سماه «عملية إسرائيل المكثفة» داخل إيران، لافتًا إلى وجود «عصابة أمنية» رفيعة المستوى في إيران، قائلًا: «هذه العصابة الأمنية الفاسدة عليها أن تشرح دورها في اغتيال العلماء النوويين والتفجيرات في نطنز. لقد سرقوا وثائق مهمة للغاية في تورقوز آباد وفي منظمة الفضاء. هذه ليست مزحة، هذه وثائق أمن البلاد، لقد جاؤوا وأخذوها».

وأكد الرئيس الإيراني السابق أن «هذه العصابة الأمنية يجب أن توضح»، مضيفًا: «لقد جاؤوا إلى تورقوز آباد ونفذوا تلك العملية المكثفة، وأخذوا بضع شاحنات من الوثائق وسلموها إلى (إسرائيل). هل كانت ورقة واحدة ليضعوها في جيوبهم، كانت بضع شاحنات من الوثائق. في هذا البلد، مع كل نقاط التفتيش الموجودة، كيف غادرت العديد من شاحنات الوثائق البلاد؟».

وأضاف: «تم إخفاء هذا الخبر عن الناس، وعندما وصلت الوثائق النووية إلى العدو وتم الكشف عنها، عند ذلك علمنا بالأمر. إن وثائق منظمة الفضاء كانت في خزانة مكتب رئيس هذه المنظمة. فتحوا السقف ودخلوا وفتحوا الخزنة وأخذوا الوثائق».

وقال نجاد: «لاحقًا، قامت العصابة الأمنية بإخفاء هذه السرقة، وقدمت معلومات كاذبة للوزير المختص، قائلة إن سرقة وثائق الفضاء كانت سرقة عادية، وإن اللصوص دخلوا من نافذة الجار في الطابق الخامس واعتقلتهم الشرطة؛ بينما جاؤوا من السطح، ولا يوجد شيء على الإطلاق في غرفة رئيس وكالة الفضاء للسرقة العادية».

وأوضح أنه «بعد مقتل العلماء النوويين توجهت العصابة الأمنية رفيعة المستوى في إيران إلى عدة سجناء، لإخفاء خط التسلل ومنع المواطنين أو المسؤولين الكبار من إدراك أن شبكة تسلل كانت تقوم بذلك. لقد أجبروا عددًا من السجناء على الحضور أمام الكاميرا، لكنني على الفور أخبرت الوزير المختص [حيدر مصلحي، وزير مخابرات حكومة أحمدي نجاد] أن هذه كانت كذبة».

وتابع نجاد أن «المسؤول الأول عن مراقبة الجواسيس الإسرائيليين والتعامل معهم في وزارة المخابرات هو نفسه جاسوس إسرائيلي»، مضيفًا: «هل أصبح هذا الشخص وحده جاسوسًا إسرائيليًا في وزارة المخابرات وليس له صلات وقام بدعم العديد من العمليات في إيران، وفعل كل ذلك بمفرده؟».

وتساءل: «ماذا حدث لاغتيال فخري زاده؟ لا سيما بهذه المواقف المتناقضة التي اتخذتها السلطات، حيث قال وزير المخابرات [محمود علوي] إننا كنا نعرف بزمان ومكان الحادث، لكنه لم يذكر من هو المقصر ومن هو المتعاون».

وردًا على سؤال عما إذا كان أي شخص قد تمت محاسبته في قضايا سرقة وثائق نووية وفضائية وقتل علماء نوويين وانفجارين كبيرين في موقع التخصيب، قال أحمدي نجاد: «لا أحد يتابع على الإطلاق، وأجهزة الاستخبارات الإيرانية التي يجب أن تمنع هذه الحالات قبل حدوثها، تتوجه أمام الكاميرا وتقول إننا اكتشفناها في وقت مبكر جدًا، ويعلنون اسمًا مزيفًا أو غير معروف ويقولون قتلناه أو غادر البلاد ويغلقون القضية».

■ المصادر

1 - إيران تعتقل جواسيس بينهم إسرائيلي يعمل لصالح الموساد، موقع المصري اليوم، 4 أبريل/نيسان 2021.

2 - جدل بإيران حول جواسيس لإسرائيل بمكاتب قادة الحرس الثوري، موقع العربية، 24 سبتمبر/أيلول 2019.

3 - "ملاذ الجواسيس".. الفزع يضرب إيران على وقع اختراقات أمنية فادحة، موقع العين، 20 أبريل/نيسان 2021.

4 - حرب المخابرات بين إسرائيل وإيران فى زمن كورونا، موقع الأهرام، 27 مايو/آيار 2021.

5 - أحمدي نجاد: أعلى مسؤول إيراني لـ"مكافحة التجسس الإسرائيلي" كان جاسوسًا لإسرائيل، موقع إيران إنترناشونال، 2 يونيو/حزيران 2021.

مخططات إيران.. تغيير ديمغرافي واسع في سامراء السنية

تتعرض مدينة سامراء السنية لمخططات إيرانية واضحة المعالم تنفذ بأيدي قيادات في فيلق القدس الإيراني وميليشيات الحشد الإرهابية، والحجة التي يرفعونها دائمًا في وجه العرب السنة العراقيين «إننا نواجه داعش»، والآن تريد تلك الجهات السيطرة على جامع سامراء الكبير الذي بني زمن الدولة العباسية والمدرسة الدينية السنية التي تمثل إرثًا تاريخيًا وعلميًا لأهل سامراء لإدارته الأصيلة المتمثلة بالوقف السني.

وجهاء سامراء وسنة العراق أعلنوا عن غضبتهم بشكل واسع، لأن هناك محاولات استيطانية واسعة، حيث تقوم ميليشيات الحشد بنقل المئات من مدن جنوبية في العراق وإسكانهم محل المهجرين العراقيين السنة.

ديوان الوقف الشيعي يشارك الحشد في الجريمة

حيث يقومان بالاستيلاء على ممتلكات أهالي سامراء العامة والخاصة، ويقوم الحشد بأوامر إيرانية بشن حملات اعتقالات وقتل مسعورة مستمرة تستهدف جميع فئات المجتمع من أبناء سامراء المضطهدين.

بدورها، أكدت اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي إن قضاء سامراء في محافظة صلاح الدين يتعرض إلى استهداف ممنهج، متنوع بين التطهير العرقي والتغيير الديموغرافي، وأضافت اللجنة أن استمرار استهداف قضاء سامراء هو مشروع إيراني خطير؛ يجري بتواطؤ حكومي وميليشياوي مع بعض سياسيي محافظة صلاح الدين، مؤكدة أن استهداف سامراء جريمة مدانة ومستنكرة تدل على تجرد مرتكبيها من كل معاني الإنسانية والرحمة.

استراتيجية الاستيطان الإيراني

وكشف مجلس العشائر العربية في محافظة صلاح الدين عن استيلاء الوقف الشيعي بدعم من ميليشيا الحشد الشعبي وإيران على أراضي شاسعة في مدينة سامراء ومحيطها، وصولا إلى مدينة تكريت، وقال عضو المجلس الشيخ طامي المجمعي إن الوقف الشيعي استولى مؤخرا على 330 دونم في منطقة الضرحاتية في محافظة صلاح الدين، بتواطؤ من دائرة التسجيل العقاري في قضاء بلد (الشيعي)، وأكد المجمعي أن الوقف الشيعي استولى على مساحات شاسعة من الأراضي تقدر بآلاف الدونمات، في مدينة سامراء ومحطيها، وكذلك في المنطقة الممتدة من تكريت إلى محافظة ديالى، وأشار إلى أن الاستيلاء يتم عبر تهديدات من قبل الحشد الشعبي، ومنها تهديد الدوائر الحكومية من أجل تحويل ملكية الأراضي التابعة للدولة، مشيرًا إلى أن تلك الأفعال ترافقها

مجلس عشائر صلاح الدين: استيلاء «الوقف الشيعي» بدعم من ميليشيا الحشد الشعبي وإيران على أراضي شاسعة في مدينة سامراء ومحيطها، وصولًا إلى مدينة تكريت

محمود رأفت

عمليات تغيير ديموغرافي من خلال توطين نحو ألف عائلة من مربي حيوان الجاموس في محيط سامراء.

غضبة السامرائيين

أعلنت عدد من منظمات المجتمع المدني في مدينة سامراء بمحافظة صلاح الدين رفضها ضم كل من المدرسة الدينية والجامع الكبير إلى مرقد الإمامين العسكريين الذي تختلف إدارته طائفيًا عن إدارة المدرسة والجامع.

ويطالب أبناء سامراء، حسب الشيخ قحطان، بـفتح المنطقة القديمة وتعويض المتضررين، والسماح بافتتاح جميع المحال التجارية، والفنادق، والمرافق السياحية التي يملكها أبناء سامـراء، والقريبة من المرقدين، وتشكيل لجنة مشتركة للنظر في استملاك الأراضي المحيطة بالمرقدين عبر التوصل إلى صيغة تفاهم مع أبنائها، سواءً بإعادتها إليهم أو شرائها من العتبة العسكرية والوقف الشيعي، وبقيمتها الحقيقية التي لا تقل عن قيمة نظيراتها القريبة من المواقع المقدسة في بغداد، وكربلاء، والنجف، والكوفة"، ويقول الشيخ قحطان إن «أبناء سامراء يطالبون بإشراكهم في إدارة المرقدين، كما كان الحال منذ 12 قرنًا»، مؤكدًا أن «أهالي سامراء كانوا أمناء على المرقدين وسيبقون كذلك».

وهـذه المخاوف أكّدتها أيضًا النائبة السنيّة عن «اتّحاد القوى» نور البجاري: «إنّ مظاهر التغيير الديموغرافيّ تتجلّى في بعض مناطق صلاح الدين، حيث لا يسمح للأهالي بالعودة إلى مناطقهم بعد طرد داعش، وتتركّز في سامراء، حيث تجري عمليّات توطين منسّقة للشيعة في المدينة ذات الغالبيّة السنيّة».

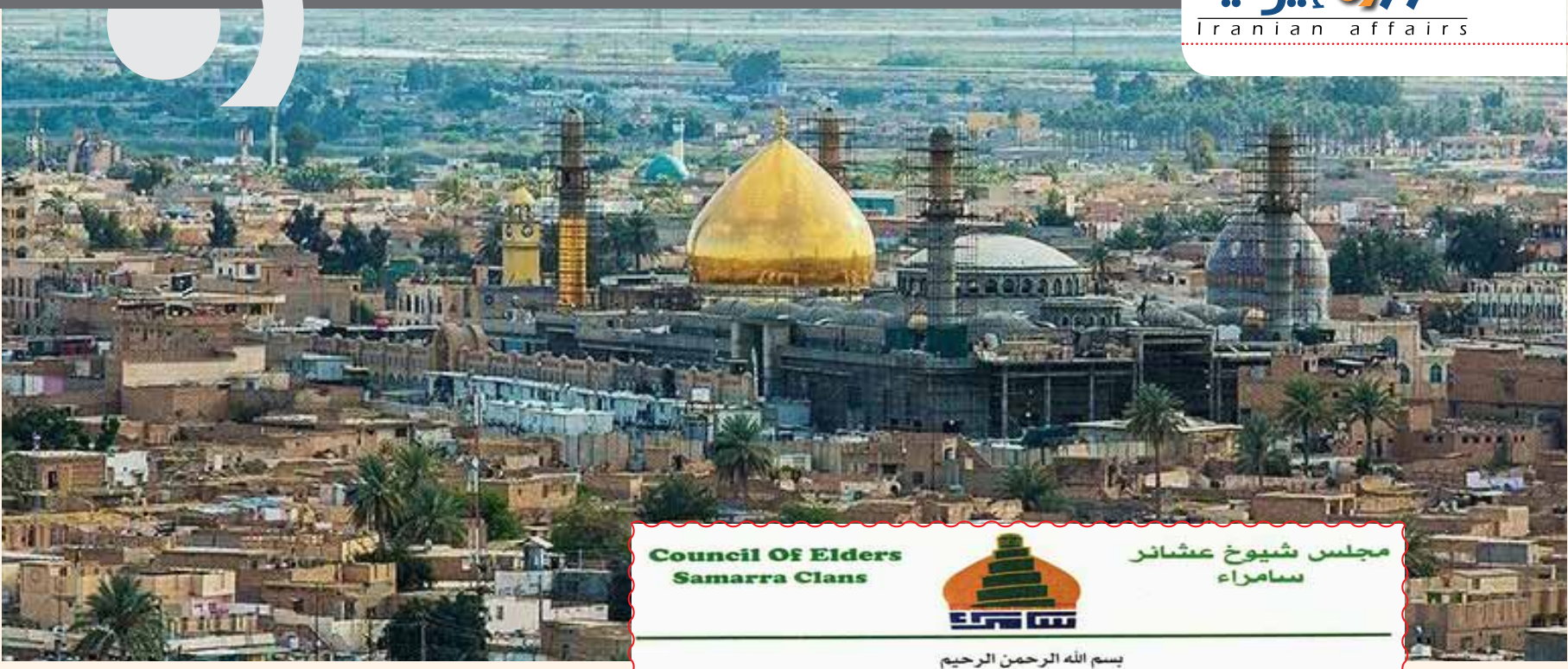

مجلس شيوخ عشائر سامراء
Council Of Elders
Samarra Clans

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا ۚ أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ ۚ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)) صدق الله العظيم

بيان صادر من مجلس شيوخ عشائر سامراء

في الوقت الذي نأمل انفراج الوضع العام في العراق و سامراء بشكل خاص و التي عانت على مر السنين من الظلم و الكوارث و منها تفجير مرقد الامامين العسكريين عليهما السلام في عام ٢٠٠٦ و ما تبعها من الفتنة الطائفية التي احرقت الحرث و النسل في عموم العراق و التي ذهب ضحيتها الاف المواطنين الابرياء سواء من قتل او تهجير او تغييب .

و استبشرنا خيراً آملين ببزوغ فجر جديد و ذلك بالمباشرة بأعمال اعمار مرقد الإمامين الشريفين و لقرب المدرسة الدينية (المعهد الاسلامي) تم استعمالها بوضع معمل التذهيب فيها بأمر من السيد رئيس مجلس الوزراء و بالاتفاق مع أهالي مدينة سامراء و تعهد بإعادة اعمار المدرسة بعد الانتهاء من اعمال التذهيب للقبة و تسليمها للوقف السني .

و اليوم نستغرب من ورود اخبار لها تأثير على السلم المجتمعي في عموم العراق من وجود نية بمصادرة المدرسة الدينية و جامع حسن باشا و الجامع الكبير الذي مضى على انشائه ٨١٠ عام و لما لها من الدلالات الواضحة على التعايش السلمي و المجتمعي لكافة الطوائف الاسلامية طيلة الفترة الماضية و انها من الأوقاف العائدة الى ديوان الوقف السني مديرية اوقاف سامراء .

عليه ندعوا كافة المرجعيات الشيعية و السنية و الرئاسات الثلاث و محافظ صلاح الدين و مجلس شيوخ عشائر صلاح الدين و المثقفين اصحاب الكلمة الصادقة للوقوف على حقيقة الموضوع و نعلن نحن مجلس شيوخ عشائر سامراء عدم موافقتنا على مصادرة الأملاك المذكورة آنفا و ضرورة إعادة فتحها كما كانت سابقا لما تمثله من رمزية عقائدية و تاريخية لأهل المدينة

حفظ الله العراق و العراقيين من كل سوء
و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

نسخة منه إلى:
- المرجعية الدينية في النجف الاشرف
- المجمع الفقهي العراقي
- رئاسة الجمهورية
- رئاسة مجلس النواب
- رئاسة مجلس الوزراء
- ديوان الوقف السني و الشيعي
- محافظ صلاح الدين
- مجلس عشائر صلاح الدين
- قائممقامية سامراء
- مديرية الوقف السني في سامراء

مجلس
شيوخ عشائر سامراء
٢٠٢١/٥/٥

وأكدت شهادات من أهالي سامراء أن حالة الإغلاق التام المقصودة بضمنها منع الزوار من دخول المنطقة التجارية رغم كل المناشدات للحكومات العراقية المتعاقبة، كانت تهدف على المدى البعيد إلى تحويل عائدية المنطقة وتغيير ملاكها الأصليين، من خلال الضغط على الكثير من أصحاب العقارات لبيعها بأثمان بخسة إلى سماسرة ووسطاء ليسوا من أهل المدينة، وبعضهم مرتبط بالميليشيات أو الوقف الشيعي، جراء الحاجة والوضع الاقتصادي المتردي والفقر والعوز ما اضطر بعضهم لبيع عقاراته خوفا من مصادرتها، خاصة بعد عام ٢٠١٤، إذ تم شراء أكثر من ٧٠ % من هذه الأملاك وتحويلها إلى سجلات الوقف الشيعي، أما الأملاك الأخرى فهي مستغلة من قبل القوات العسكرية وحماية العتبة، ولا يسمح لأحد بزيارتها، كما أن العتبة وعن طريق مسؤولين في بغداد استولت على 27 دونما في منطقة حاوي البساط على طريق سامراء-الدور وتخضع هذه المنطقة لدائرة آثار محافظة صلاح الدين التي يقول مسؤولوها إنهم عاجزون عن منعها.

وأشارت هيئة علماء المسلمين إلى أن ديوان الوقف الشيعي لم يكتف باغتصاب المرقدين العسكريين في سامراء من ديوان الوقف السني، وغلق مسجد سامراء الكبير ومدرسته الدينية منذ 15 سنة ومنع أداء الصلاة فيه؛ يسعى بكل وقاحة للاستيلاء على المسجد والمدرسة الدينية عن طريق الاتفاق مع "حكومة الاحتلال الثامنة، وقالت الهيئة إن هذا الإجراء الطائفي المستفز لغالبية الشعب العراقي وأهل سامراء خصوصًا؛ يهدف إلى محو تاريخ مدينة سامراء ومرجعيتها الإسلامية المعروفة؛ وتزوير التأريخ عن طريق الاستيلاء على مسجد سامراء الكبير ومدرسته العريقة؛ واستكمال تنفيذ مخطط التغيير الديموغرافي في محافظة صلاح الدين، وهو ما ينذر بتهجير مئات الآلاف من أهل المدينة وتركهم في العراء مثلما حصل في وقائع سابقة، لعل من أبرزها ما جرى في ناحية (جرف الصخر) في محافظة بابل.

مرصد أفاد

كما بين مرصد أفاد الحقوقي وفق شهادات حصل عليها أن ما يجري من عمليات حصار وضغط على ملاك المنطقة التجارية والسكنية المحيطة بالمرقدين العسكريين في سامراء هي محاولات للتغيير الديمغرافي، فمنذ عام 2006 وإلى يومنا هذا يُمنع الأهالي من استغلال محالهم التجارية إلى جانب التجاوز على الجامع الكبير والمدرسة الملحقة به من قبل ديوان الوقف الشيعي، وحصل مرصد أفاد على شهادات تؤكد استمرار سياسة الضغط على السكان في تلك المناطق لدفعهم لبيع ممتلكاتهم لصالح الوقف الشيعي بعد تعطيل جميع الأعمال التجارية وإغلاق المنطقة بالكامل بعد حادثة التفجير قبل 15 عامًا، حيث وضعت الجهات الحكومية اليد على فنادق وعشرات المحال التجارية ولم يسمح لأصحابها باستغلالها أو حتى الدخول لها أو زيارتها.

كيف نتعايش مع «سوريا الإيرانية»؟

تمركز «الحرس الثوري» في قواعد عسكرية على البحر المتوسط سيؤدي إلى اتساع دائرة الخطر الإيراني

يوسف شرف الدين

بدأت تدخلها العسكري في سوريا مع اندلاع الحرب الأهلية في عام 2011، وكان الهدف الأساسي لهذا التدخل دحر الثورة وإنقاذ حكم بشار الأسد من السقوط، وبالتالي الحفاظ على «الحكم العلوي» الذي يشكّل نقطة محورية في استراتيجية الملالي البعيدة المدى، والهادفة إلى انشاء «هلال شيعي» يمتد من إيران عبر العراق وسوريا، وصولًا إلى لبنان.

إيران في المستنقع السوري

منذ بدايات عام 2012، مثلت الأزمة السورية فرصة للجانب الإيراني لنشر وتعميق نفوذه في الساحة السورية، مدفوعًا بأهمية سوريا الاستراتيجية؛ لدورها في ضمان تواصل ممره البري من طهران لبيروت، والوصول للمياه الدافئة على شواطئ البحر المتوسط. وبينما كانت موازين القوى مائلة لصالح قوى المعارضة السورية المسلحة، وكاد معها نظام «الأسد» أن يسقط، وتخسر معه الميليشيات المدعومة إيرانيًا.

وهناك سبب آخر، مكّن إيران من تعميق نفوذها في سوريا، إلى حد سيطرتها التامة على مفاصل الدولة السورية، وهو التغاضي «الأمريكي الإسرائيلي» منذ بداية الأزمة عن التدخل الإيراني وانتشار ميلشياتها في الساحة السورية؛ فقد

■■ في 14 فبراير/شباط 2013 اعترف رجل الدين الشيعي مهدي طائب بأهمية سوريا للمشروع الإيراني في المنطقة، قائلًا: «لو خسرنا سوريا لا يمكن أن نحتفظ بطهران، ولكن لو خسرنا خوزستان (الأحواز) سنستعيده ما دمنا نحتفظ بسوريا».

مثل هذا الاعتراف يعبر عن مدى النفوذ الإيراني المستفحل في سوريا، وكونه خطرا داهمًا على الأمن القومي العربي، حيث سعت إيران، بكل السبل المشروعة وغير المشروعة، إلى لعب دور إقليمي مهم على الساحة، وهو ما تطلب منها أن تصبح طرفًا محوريًا في القضايا الأساسية في المنطقة، وفي مقدمتها الأزمة السورية المستمرة منذ عام 2011، كأحد أطول النزاعات الأهلية في التاريخ.

ويقول الباحث د. نزار عبد القادر، إن إيران

ارتأوا في ذلك فرصة لاستنزافها، ومن ثم تعاملت الولايات المتحدة و(إسرائيل) مع الساحة السورية كمستنقع لمن يتورط فيها أكثر منها ساحة للنفوذ «الجيوسياسي».

وبمرور الوقت، ظهرت الأزمة السورية ليس كمستنقع يستنزف من يتورط فيها، وإنما ساحة للنفوذ تتمدد فيها إيران يومًا بعد يوم، خاصة بعد سيطرتها على بعض المعابر على الحدود العراقية السورية، فضلًا عن امتداد نفوذها للجنوب السوري، حيث الحدود مع (إسرائيل). تزامن ذلك مع وصول «دونالد ترامب» لمنصب رئاسة الولايات المتحدة، والتي أعلن معها عن استراتيجية تصعيدية تجاه إيران ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط. فكانت النتيجة تصعيد عسكري «إسرائيلي أمريكي» ضد إيران في سوريا، من خلال ضربات جوية انتقائية من حين لآخر، بتغاضٍ روسي، وهي الحليف القوي لإيران والمسيطرة على الأجواء السورية.

وتعمقّ النفوذ الإيراني في سوريا من خلال إرسال مئات المستشارين العسكريين من «الحرس الثوري»؛ للمشاركة في تقديم الاستشارات ووضع الخطط، إلى جانب الإشراف على عشرات المجموعات الشيعية المسلحة قيادةً وتدريبًا وتسليحًا. وتتحدث بعض التقديرات عن وجود نحو 2000 مستشار وأكثر من 9 آلاف مقاتل في مجموعتي «فاطميون» المكونة من شيعة أفغانستان، و«زينبيون» المُشكلة من شيعة باكستان، إلى جانب 7 آلاف مقاتل من ميليشيات «حزب الله» اللبنانية، وأعداد غير معروفة من مجموعات شيعية عراقية تنتمي إلى «الحشد الشعبي»، أو تابعة لميليشيات أخرى، وهي التي وجّهت عدة ضربات صاروخية إلى القوات الأمريكية مؤخرًا.

وبعد سقوط محافظة «حلب» الاستراتيجية في أيدي نظام الأسد، بدأ «الحرس الثوري» تنفيذ استراتيجية جديدة متعددة الأهداف في سوريا، تركّز الهدف الأول فيها على التهيئة لإقامة وجود عسكري دائم لـ«فيلق القدس» وللميليشيات التابعة له في البلاد، وهو ما يهدد الأمن القومي للدول العربية المجاورة، ويدعم سيطرة «حزب الله» على مقدرات لبنان إلى الأبد.

وقضت الخطة الإيرانية بإنشاء بنى تحتية أساسية تضم مراكز قيادات، ومجموعة من غرف العمليات وقواطع السيطرة المناطقية، ووحدات استطلاع وجمع المعلومات، وفوج للطائرات المسيّرة مع مدرج، ومخازن للأسلحة الثقيلة والصواريخ وغيرها من المنشآت اللوجستية. أما الهدف الثاني فتركَّز على إنشاء مصانع لتطوير الصواريخ وصيانتها، وقضت الخطة بتحويل عدد من هذه الصواريخ إلى صواريخ عالية الدقة وبعيدة المدى.

«الحرس» على ضفاف المتوسط

يرى المراقبون أن يتمثل الخطر الأول من تمركز «الحرس الثوري» على البحر المتوسط في اتساع دائرة الخطر والأذى الإيراني لتطال البحر

الحفاظ على «الحكم العلوي» في سوريا يشكّل نقطة محورية في استراتيجية الملالي الهادفة لإنشاء «الهلال الشيعي»

المتوسط، ويدور الثاني حول زيادة أوراق الضغط الإيرانيَّة ضد مصالح خصومها من بعض الدول ذات العلاقات الاستراتيجيَّة بدول غرب أوروبا وأمريكا، وذلك بامتلاكها ورقة ضغط جديدة ضد حركة التجارة الدولية وإمدادات النفط. ويتمثل الخطر الثالث في مزيد من الالتفاف الإيراني على العقوبات الأمريكيَّة بما يسهم في إفقاد العقوبات واستراتيجيَّة الضغوط القصوى الأمريكيَّة جدواها أو يحدّ من فاعليتها على أقل تقدير، بما يصب في النهاية لصالح إيران وتعظيم معدَّل قوّتها ونفوذها الإقليمي لا تحجيمه، ويساعد على تهديد إيران للسلم والأمن الدوليين.

من جهة ثانية، شكّل تمدد النفوذ الإيراني في سوريا أحد المخاوف الرئيسة لـ (إسرائيل)، سواء من خلال نشر القوات الإيرانية أو الدعم المكثف لميليشيا «حزب الله» لذلك تبنت (إسرائيل) استراتيجية سياسية وعسكرية تهدف إلى كبح قدرات طهران في البلاد، وتأطير نفوذها الآخذ بالاتساع.

وتشهد التمركزات الإيرانية في سوريا، منذ فترة، غارات جوية إسرائيلية مكثفة لتجاوز إيران ما تسميه (إسرائيل) «الخطوط الحمراء الإسرائيلية في سوريا»، وذلك بتقديمها السلاح لميليشياتها المسلَّحة في سوريا ولبنان، بما يغير معادلة القوة لغير صالح (إسرائيل)، ونقل الخطر قرب (إسرائيل) بمدّ نطاق نفوذها بنقل مقرات بعض ميليشياتها نحو الجنوب السوري بدرعا والقنيطرة شمال الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومساعيها لتطويق (إسرائيل) بتكرار سيناريو حزب الله اللبناني في الجنوب السوري. ولذلك من المتوقع تكثيف الغارات الجوية (الإسرائيلية) ضد التمركزات الإيرانيَّة عامَّة، والتمركز الإيراني في اللاذقية خاصَّة، بعد إعلان صنّاع القرار في (تل أبيب) بأن إيران ستستغل هذه القطارات والممرات في نقل السلاح لحزب الله والميليشيات الموالية لإيران في سوريا، ما يفيد بمحاولات (إسرائيل) المسبقة لشرعنة ضرباتها المحتملة ضد المقرات الإيرانيَّة في اللاذقية، لا سيما مع إدراكها للنيّات الإيرانيَّة للحصول على موطئ قدم على البحر المتوسط، وما يمثله الوجود الإيراني في البحر المتوسط من صداع أمنيّ لـ (إسرائيل).

ولكن الاستراتيجية (الإسرائيلية) في عدم التدخل المباشر في الشأن السوري، خلال السنوات الأولى للصراع على الأقل، ثم تحولها إلى سياسة الضربات الجوية، فشلت في الحد من النفوذ الإيراني المدعوم من روسيا، حتى أصبحت إيران تمسك بمفاصل الدولة السورية، بعد أن كانت حليفًا خارجيًا، ولم تعد (إسرائيل) قادرة على الفصل بينهما، وأصبحت ترى أن إضعاف إيران يتطلب إضعافًا للنظام السوري، وربما تغييره، وهذا ما سيحصل مستقبلًا.

ويرى المراقبون أن إيران ستعيد استراتيجيتها في سوريا لكي تستطيع مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية التي طرأت خلال الفترة الأخيرة، بحيث تتوافق مع ضرورات المواجهة مع منافسيها وخصومها، وتفعّل عمليات التنسيق مع حلفائها، إذا كانت راغبة فعليًا في الحفاظ على وجودها في سوريا.

ويؤكد الباحث عماد الدين الجبوري، أن استفحال النفوذ الإيراني في سوريا، أمر يتعلق بضعف وتراجع الأمن القومي العربي، لأسباب عدة، وأن من المستحيل أن تتعايش الدولة العربية مع نظام سوري لا يمتلك مقدرات الأمور في بلاده، بل هي في يد طهران، لكن الاستفادة من أخطاء الماضي مهم، ودعم التحالف العربي الذي تقوده السعودية أهم، إذ إن مجابهة التمدد الإيراني له الأولوية في هذه المرحلة الحرجة من التاريخ العربي.

■ المصادر

1 - مستقبل الوجود الإيراني في سوريا، موقع "مركز الإمارات للسياسات"، 24 فبراير/شباط 2021.

2 - مخاطر إيران تجاه أمننا القومي (الحلقة السادسة)، "إندبندنت عربية"، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

3 - الوجود الإيراني في سوريا: اتفاقات ومسارات، موقع "المعهد المصري للدراسات"، 13 أغسطس/آب 2018.

4 - أثر السياسة الإقليمية الإيرانية على الأمن القومي العربي، موقع "المركز الديمقراطي العربي"، 12 يوليو/تموز 2016.

هل نستطيع العيش بجوار «العراق الإيراني»؟

إيران مكنّت الشيعة من السيطرة على مقدرات بلاد الرافدين بعد الاحتلال الأمريكي.. وتهميش الحضور السياسي السُني

أحمد النعماني

■■ سيطرت إيران على مقدرات العراق، بعد الغزو الأمريكي لبلاد الرافدين عام 2003، حيث شجعت طهران على إسقاط نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، عدوها اللدود، وإنهاء وجود العراق كدولة إقليمية كبرى، حتى وإن تم ذلك بأيدي الولايات المتحدة «الشيطان الأكبر»!

والسؤال، الآن، هو: هل نستطيع العيش بجوار «العراق الإيرانية»، وهل في مقدور العالم العربي الوثوق في ملالي طهران وهم على مرمى حجر من المنطقة، بعد أن عاثوا في بلاد جيرانهم العرب فسادًا، وأنشأوا ميلشيات كبرى تابعة لهم مثل «الحشد الشعبي» كانت بمثابة «طابور خامس» لهم؟

ولا جدال أن الأمن القومي العربي في ظل التمدد الإيراني داخل العراق، بات محفوفًا بالمخاطر، خاصة وأن نظام الملالي حقق للأطماع الإيرانية بتمدده إقليميًا في المناطق العربية ما لم يحققه أي نظام سياسي سابق، منذ سقوط الدولة الصفوية قبل ثلاثة قرون تقريبًا. فالتمدد السياسي الإيراني في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وخلاياه المنتشرة في الجسد العربي، تجعل العمل على رص صفوف الأمن القومي ضرورة قومية قصوى.

البحث عن متنفس

يرى د. عبد العزيز الظاهر، أن النفوذ الإيراني في العراق لم يكن نابعًا من قوة إيران فحسب، بل نتيجة الظروف والمتغيرات الداخلية العراقية

طهران شجعت على إسقاط نظام صدام حسين حتى وإن تم ذلك بأيدي الولايات المتحدة «الشيطان الأكبر»!

والإقليمية والدولية، وقد استغلتها إيـران ورقة ضغط تستخدمها بوجه أهل السنة في العراق، وإن دورهـا في العراق كان سببًا في عزل العراق عن حاضنته العربية والإسلامية. وقد استطاعت إيران من خلال حلفائها الشيعة أن تسيطر على العراق من خلال إستراتيجيات عدة أهمها: إيصال حلفائها من الساسة الشيعة في العراق إلى السلطة وصناعة القرار ودعمهم للبقاء في سدة الحكم، والثانية تتلخص في تجربتهم الشعبية العسكرية المتمثلة بالميليشيات ومنها المنضوية تحت لافتة «الحشد الشعبي»، والتي جعلتهم سيفًا مسلطًا على رقاب أهل السنة، وحولتهم إلى جنود يدافعون عن أمن إيران بصورة غير مباشرة بزعم أنهم يقاتلون دفاعًا عن أراضيهم، فضلًا عن توغلها داخل المجتمع العراقي بوسائل شتى منها: دينية ومذهبية واقتصادية وأخرى اجتماعية.

واستغلّت إيـران سُقوط جارتها العراق تحت الاحتلال، والتغيرات الحاصلة سواء في بنية الأنظمة العربية أو التحوّلات في السياسة الأمريكية التّي تميزت بالموادعة والسلمية في التعامل معها، خاصّة فترة حكم جورج بوش الأب وباراك أوباما، لتنفرد بتقرير مصير الشرق الأوسط وفي التحكّم بموازين القُوى وشكل التحالفات في المنطقة وفي توسيع نفوذها الممتّد من بغداد إلى صنعاء وبيروت ودمشق.

وسعت إيران إلى البحث في العراق المجاور بعد أن حكمه الشيعة، عن متنفس إقليمي، لكي يكون منفذها إلى العالم الإسلامي، لأنها تعاني من عزلة ثقافية تقف حائلًا بينها وبين هدفها فيما يسمى بـ «تصدير الثورة»، وأن الأزمة الأمنية في العراق تجعلها متخوّفة من امتدادها إلى داخل إيران وعرقلة «تصدير ثورتها».

وكان البعد العقائدي المذهبي هو الذريعة الذي اتخذتها إيران، لتدخلها إلى جانب الحكومة العراقية الشيعية الموالية لها في حربها ضد تنظيم «داعش» بحجة حماية الأماكن والمزارات الدينية الشيعية في العراق، والزوار الإيرانيين الوافدين إليها، وهو ما أوجبته الفتاوى التي أطلقتها المرجعيات الدينية الشيعية.

غير أن توظيف الحرب على الإرهاب لأهداف طائفية، أفسح المجال لارتكاب مجازر بأهل السنة لم يسبق لها مثيل، وتشريدهم وتخريب مناطقهم، بغطاء دولي تحت ما يسمى «مكافحة الإرهاب»، وهو في الحقيقة استئصال لأهل السنة، فها هي ترسّخ

ميليشيا «الحشد الشعبي» المُلحقة رسميا بالجيش العراقي ذات ولاءات طائفية.. ومرجعيتها هي طهران وليس بغداد

نفوذها في العراق، وتحاول تغيير صورتها من متهمة بدعم الإرهاب إلى شريك في محاربته.

ويمكن القول، إجمالًا، إن النفوذ الإيراني ارتكز في العراق على ثلاث ركائز رئيسية، هي: استخدامها قوتها الناعمة كقوة شيعية تدعي الدفاع عن الشيعة في كل مكان، ونفوذها لدى بعض السياسيين الشيعة، وأخيرًا سيطرتها على معظم فصائل ميليشيا «الحشد الشعبي» التي تم إلحاقها رسميا بالجيش النظامي العراقي، لكنها مازالت ذات ولاءات طائفية، ومرجعيتها هي طهران وليس بغداد.

ومع ذلك، فإن تلك الركائز تواجه تحديات غير مسبوقة، يتمثل أولها في تضاؤل شعبيتها بين الشيعة العراقيين، على الرغم من استثماراتها في تعزيز الخطاب المذهبي والطائفي على مدار السنوات السابقة. وثانيها، رفض بعض الأحزاب السياسية الشيعية اتباع أوامر طهران. وثالثها، انسحاب بعض الفصائل المسلحة من تبعية «الحشد الشعبي» فضلًا عن تراجع الدعم المادي الإيراني لبعض فصائلها، وخوفها من رد الفعل الأمريكي، وهي كلها عوامل ساهمت في إضعاف نفوذها في داخل العراق. وتتراجع الخيارات الإيرانية في العراق.

ويتمثل دور إيران السياسي في العراق، فيما تملكه من نفوذ في الحكومة العراقية والحركات والأحزاب السياسية الشيعية الفاعلة في العملية السياسية ومراكز صنع القرار، الأمر الذي يسهل لها التأثير في الأحداث والتطورات الجارية والسياسات المتخذة في العراق، وفي المحيط العربي برمته.

وتعمل طهران على استمرار خلخلة الأوضاع السياسية في العراق بما يجعل الحكومات العراقية ضعيفة، وإيجاد نخب سياسية تدين بالولاء والطاعة لإيران، فبقدر ضعف وحاجة الحكومات العراقية لإيران بقدر ما ستحقق إيران مصالحها.

كيف نواجه «العراق - الإيراني»؟

كان لمقتل الجنرال الدموي قاسم سليماني، مهندس التدخلات الإيرانية في شؤون المنطقة، تأثيرات سلبية كبيرة على نفوذ طهران في العراق، وتمثل أول المؤشرات على وجود تداعيات مباشرة لتصفية «سليماني» على النفوذ الإيراني في العراق في تولي مصطفى الكاظمي منصب رئيس الوزراء، في أعقاب محاولة فاشلة من إيران لدعم «محمد علاوي» لتشكيل حكومة، وهو ما يمثل تطورًا لا يمكن الاستهانة به، خاصة أنه يمثل نجاحًا محتملًا لسياسة أمريكا القائمة على فرض الضغوط القصوى على طهران.

وفيما يتزايد النفوذ الإيراني في العراق، ينمو رفض شعبي عراقي حثيث لهذا النفوذ، حيث رفع متظاهرو ساحة التحرير في بغداد لافتات تنادي بإنهاء هذا النفوذ، وهتفوا «إيران برّه برّه.. بغداد تبقى حرة» فضلًا عن تنظيم حملات شعبية في عدة مدن لمقاطعة البضائع الإيرانية، على خلفية منع تدفق مياه نهر «الوند» وتحدي المقيمين في بغداد نمط الحياة الإيرانية التي يسعى المتشددون- على حد قولهم- إلى زرعها عنوة في المدينة من خلال فرض زي معين، ومنع الأهالي من ممارسة حياتهم العادية. هذا مع العلم أن انتقاد النفوذ الإيراني في العراق لا يقتصر على المدنيين، لكنه يمتد أيضًا إلى بعض رجال الدين المعممين، وعلى خلفية ذلك جرت محاولات إسكات الأصوات الناقدة كما حدث مع استهداف رجل الدين الشيعي إياد جمال الدين.

من جانبها، تحاول حكومة مصطفى الكاظمي أن تستعيد بعضًا من سلطة الدولة الغائبة على العديد من مرافقها المسلوبة، خصوصًا الاقتصادية منها، فالخزينة خاوية والحكومة تواجه عجزًا ماليًا يهدد بتفكك الدولة، بسبب سيطرة الجماعات المسلحة وعصابات الفساد المتحكمة بالدولة العراقية على الموارد المالية الرسمية، كالمنافذ الحدودية والموانئ والعقود الحكومية وشبكات جباية الضرائب والرسوم.

لكن الحكومة، وبسبب تغلل هذه الجماعات في كل مفاصل الدولة خلال الفترات السابقة، خصوصًا فترة عادل عبد المهدي الذي استسلم كليًا لهذه الجماعات وأصبح أداة طيعة بأيديها، ستبقى ضعيفة إن لم تحصل على مساندة عربية ودولية فعلية، وليست فقط سياسية ودبلوماسية. العراق بحاجة إلى الدعم المالي والاستخباري والعسكري، وبحاجة إلى الاستثمارات العربية والدولية في مرافقه الاقتصادية كي يتمكن فعليًا من الفكاك من الكماشة الإيرانية أو تقليص تأثيرها وتخفيف قيودها على البلد كي يتمكن العراقيون من العيش بحرية وأمان.

وأول الساحات هي المواجهة الإقليمية لنفوذ إيران في العراق، بالتنسيق بين أهل العراق ومحيطهم من الدول العربية والإسلامية، ومحاولة الضغط على النظام الإيراني وتحجيم نفوذه في العراق، وإعادة العراق إلى حاضنته العربية والإسلامية بدلًا من الارتماء بأحضان المشروع الصفوي الفارسي في المنطقة، وإقناع المجتمع الدولي عبر الطرق الدبلوماسية بضرورة حل ميليشيات الحشد الشعبي وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية، تحقق التوازن وتحفظ لأهل السنة في العراق هيبتهم.

ولا تتوقف مواجهة المد الإيراني على أهل العراق وحدهم، الرافضين لنفوذ طهران في بلادهم، بل تتعدى ذلك إلى الدول العربية والإسلامية، فهم مثل ركاب سفينة إن نجت نجوا.. وإن غرقت غرقوا جميعًا. لذلك، ينبغي على الساسة العرب توحيد موقفهم، والتنسيق فيما بينهم وبين باقي النخب السياسية في الخارج، واستغلال المحافل الدولية لتعرية الحكومات الشيعية المتعاقبة وبيان جرائمهم للعالم بحق أهل العراق، فضلًا عن التنسيق مع المحيط العربي والإسلامي لإنشاء مشروع الإقليم السني، الذي يحفظ كيان أهل السنة ويمنع المشروع الإيراني الفارسي الصفوي من التوغل والتمدد داخل مجتمعهم.

كما يجب استغلال الإعلام في تعرية علاقة إيران بالمشروع «الصهيو-أمريكي» وتحالفهم السري معهم، وخلق خطاب يثير الشارع الإيراني ويخلق المشاكل فيما بينهم لزعزعة حكومتهم وإدخالها في دوامة وإشغالها بوضعها الداخلي بدلًا من الهيمنة والتوسع في العراق والعالم العربي والإسلامي. ولتحقيق هذا الهدف لابد من تأسيس فضائية ناطقة باللغة الفارسية وموجهة للداخل الإيراني، بخطاب موضوعي وغير هجومي لضمان متابعتها والاقتناع بما يتم طرحة من أفكار وبرامج من خلالها.

■ المصادر

1 - النفوذ الإيراني في العراق، موقع "مجلة البيان"، 23 أغسطس/آب 2017.

2 - هل يشهد النفوذ الإيراني تصدعًا في العراق؟ موقع "مركز المستقبل"، 7 أبريل/نيسان 2020؟

3 - المواجهة الحتمية مع إيران، موقع "سكاي نيوز عربية"، 20 يوليو/تموز 2020.

4 - مخاطر إيران تجاه أمننا القومي (الحلقة السادسة) موقع "إندبندنت عربية"، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

كيف نقرأ إيران؟

«الخميني» توهم أنه سيكون لإيران بعد ثورة 1979 «دور قيادي» سيصل إلى كل أنحاء العالم الإسلامي!

إسراء حبيب

وسط دوامة الأحداث المصيرية المتسارعة في الشرق الأوسط، والتي كان لنظام الملالي يد مُضرجة بالدماء فيها، تُثار أسئلة جوهرية على مستوى الأدبيات السياسية المعاصرة، وفي أوساط الباحثين على مستوى الجيوبولتيك، علم الجغرافيا السياسية، وهي: كيف نقرأ إيران؟ وهل هناك جهل أمريكي بـ «الألف باء» الفارسية؟ ولماذا تُصر واشنطن على القراءة الخطأ والتلعثم، كلما كان موضوع الدرس هو إيران؟!

وأيضا، ثمة تساؤلات تطرح نفسها على الباحث في العلوم السياسية حاليا، من قبيل: كيف تقرأ إيران نفسها طبيعة المنطقة العربية، ومدلول الأحداث الجارية فيها؟ وكيف تقرأ الخليج؟

سموم الحرب «العراقية – الإيرانية»

لم يعط العقل العربي إيران الكثير من التفكير، ليس عن عدم احترام، ولكن بحكم البُعد الثقافي. فمن ناحية، عدم تُحدُث إيران اللغة العربية جعل أغلب نتاجها الثقافي بعيدا عن العقل العربي. وعندما اهتم العقل العربي بنتاج الثقافات الأخرى، بشكل رئيسي في القرنين الماضيين للحاق بما قد فاته، كان اهتمامه موجها للثقافات الغربية. وكان ذلك منطقيا بحكم تقدم الغرب، بينما الشرق كله، بما فيه إيران، كان في حالات قريبة من التأخر في العالم العربي.

ويعتبر بعض الباحثين أن التوجه الأهم في سبيل فهم إيران تحت حكم الملالي، يتمثل في «النداء» الشهير الذي أطلقه موسوى الخميني، قائد ثورة عام 1979، والموجه إلى العالم العربي، بحسب الوهم السياسي الذي أخذ بعقول الخميني وأتباعه، وهو أن «الثورة الإسلامية» في إيران، ستُلهِم ملايين الناس في العالم العربي للمطالبة بأنواع أخرى من «الحكم الإسلامي»، وأنه في جو عام من نجاح وسيطرة الإسلام السياسي، سيكون لإيران الثورة «دور قيادي» سيصل حتما إلى كل أنحاء العالم الإسلامي، وليس العالم العربي فحسب!

تطورت هذه الضلالات والأوهام بعد موت الخميني، حيث تداخلت الأوهام التاريخية مع تراكمات المعضلة في التفكير الإيراني، مع الإيمان الديني. لكن النتيجة كانت مخالفة لعقيدة الملالي السياسية تماماً. فنجاح الثورة الإسلامية في إيران زاد من الصراع بين بعض دول العالم العربي، وبين تيارات «الإسلام السياسي» في تلك الدول. كما أن نجاح الثورة الإيرانية، ونداء الخميني، أثارا مخاوف عربية. وكانت النتيجة الحتمية هي الحرب العراقية-الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات، وعقدت تلك الحرب من المعضلة، لأنها ضخت الكثير من «السم» في الوجدانين العربي والإيراني.

وبعد ذلك، نجحت إيران، بجدارة، في استغلال ظروف التدخل الأمريكي العسكري في المشرق العربي، وتدميره لهيكل الدولة العراقية، لكي توطد أركانها نفوذها في بلاد الرافدين، وتمكّن شيعة العراق من حكم البلاد، حتى وقعت مظالم كثيرة للمكوّن السني العراقي، أدت في النهاية إلى ظهور تنظيم «داعش» الذي أدى خدمات جليلة للمخطط الإيراني، ودمر دولا كانت آمنة مطمئنة مثل سوريا والعراق. بينما أجهز جماعة «الحوثي» على اليمن.

وجاءت الأمواج الهادرة مع الثورات العربية في مطلع العقد الماضي، لتتوجه إلى غربها، ولتحقق لأول مرة منذ قرون عديدة الهدف الذي أرادته منذ أزمنة بعيدة؛ وهو دور قيادي وأحيانا حاسم في تلك المنطقة. وبأي رؤية تاريخية، فهذا نجاح إيراني مهول، لكن ذلك النجاح يحمل في طياته تحديات كبرى.

ورغم أن العالم العربي كان يمر بلحظة ضعف سياسية قاسية، إلا أن ذلك النجاح الإيراني في قلب المنطقة العربية، حرك قلق ومحاذير ومشاعر ضد ذلك النفوذ الإيراني المتصاعد. وظهر ذلك الرفض الشعبي للمشروع الإيراني جليا، في التظاهرات التي اندلعت منذ فترة في العراق ولبنان، والتي طالبت بإنهاء نفوذ طهران في البلديّن.

وبات إيران أمام اختيار جوهري؛ إما أن تندفع أكثر لتعمق من وجودها في قلب العالم العربي، ولتزيد نفوذها فيه، مستجيبة لطموحات ونداءات قوية ذات عمق في تاريخها، ولكنها بذلك ستزيد من احتمالية صراعات

من ضلالات الخميني: الثورة ستُلهِم ملايين الناس في العالم العربي للمطالبة بأنواع أخرى من «الحكم الإسلامي»

في تلك المنطقة ستكون هي طرف رئيسي فيها، أو أن تقرر أن ما يُثيره نفوذها في العالم العربي من تحديات يستدعي المراجعة، ليس في استراتيجية التوجه نحو العالم العربي، بل في أسس علاقتها مع جيرانها العرب.

فهم دوافع إيران أولاً

يقول الباحث فراس إلياس، إن القراءة التاريخية لعلاقة إيران مع القوى الدولية والإقليمية، تعطي انطباعا مؤكدا بأنها علاقة جامدة تسودها الشكوك المتبادلة من ناحية، والمصالح المتبادلة من ناحية أخرى. ولكن عدم تأثر إيران بشدة حتى اللحظة بفعل التحديات الإقليمية والضغوط والعقوبات الدولية، يأتي في إطار أمرين رئيسيين، أولهما نجاح إيران في توظيف أوراق اللعب الإقليمية بشكل ناجح، وهو ما مكنها من خوض صراعات سياسية وعسكرية حتى اللحظة في مناطق خارج حدودها، أي أنها لم تجبر على خوض الصراع في داخلها، والأمر الثاني هو عدم نجاح القوى الإقليمية والدولية على إيجاد مسالك سياسية وعسكرية، يمكن من خلالها الضغط على إيران، وكبح جماحها في المنطقة.

ويؤكد الباحث أنه «يجب إعطاء مساحة واسعة لدراسة وفهم التاريخ والعقلية السياسية الإيرانية، فهي لديها من الحجج والبراهين ما يخولها لدخول أي ساحة من ساحات الشرق الأوسط، ضمن مسميات ومبررات عديدة، بعضها سياسي والأخر مذهبي، ولا ينبغي التوقف على أدوار إيران في المنطقة، فإيران تؤمن بدورها العالمي، وبمكانتها الدولية الفاعلة، وبأنها قادرة على تقديم نموذج حضاري إسلامي يخدم الإنسانية كلها، بل أنها اليوم دولة مبادرة وقادرة على إنتاج نظم أمنية وعسكرية بقيادتها ووفق رؤيتها، وعلى الجميع أن يفهم ذلك، يفهم على أن الطائفي والمذهبي من وجهة نظره، هو قومي ووطني من وجهة نظر إيران، وما بين هاتين الرؤيتين نحتاج إلى مراجعة تاريخية حقيقية، إذا ما أردنا أن نفهم إيران كدولة وسياسة ومجتمع».

ويرى الدكتور محمد كمال، أن وضع إستراتيجية واقعية للتعامل مع إيران، يتطلب أولا قراءة وفهم طبيعة ودوافع السياسة الإيرانية في المنطقة، معتبرا أن ثمة عدة مداخل قد تساعدنا على هذه القراءة المتأنية لدوافع السلوك الإيراني العدواني، المدخل الأول يرتبط بمفهوم «القوة المتوسطة» في العلاقات الدولية. فإيران ليست دولة كبيرة بحجم الصين أو الولايات المتحدة، وليست دولة صغيرة محدودة القدرات، ولكنها دولة متوسطة من حيث الإمكانات والدور.

ويؤكد المراقبون أن من أهم خصائص الدور الدولي للقوى المتوسطة، هو سعيها لمد نفوذها خارج حدودها وهيمنتها على الإقليم الذي تنتمي اليه، وتكتسب مكانتها الدولية استنادا لحجم هذا النفوذ. وهنا نجد أن إيران سعت دائما لمد نفوذها لدول الجوار ولمنطقة الخليج والشرق الأوسط. هذا السلوك الإيراني التوسعي كان موجودا فى عهد الشاه، وقد تصاعد بقوة فى عهد ثورة الخميني، وأسهم فى بلورته أيضا إحساس قوى بالقومية الإيرانية أو الفارسية، وأن هذا التميز القومى والحضارى يعطى لها مشروعية القيادة الإقليمية.

ويرتبط المدخل الثاني لقراءة إيران، بمفهوم «الأيديولوجية» فإيران ما بعد وصول الملالي للحكم عام 1979، هي - بالأساس دولة أيديولوجية استطاعت الاستحواذ على أدوات الدولة الخشنة والناعمة، وسخرتها لتحقيق أهداف أيديولوجية. إيران لاتزال تهيمن عليها الأيديولوجية الثورية الإسلامية القائمة على المذهب الشيعى وولاية الفقيه. والحديث عن أن إيران قد دخلت مرحلة ما بعد الثورة وتخلت عن الأيديولوجية، وأصبحت تتبنى البراجماتية فى سياستها الخارجية، يحتوي على قدر من المبالغة. فمازال «آيات الله» المزعومين يحكمون البلاد، ومازال الدستور ينص على الالتزام بالمبادئ الإسلامية فى السياسة الخارجية، ولاتزال تساند القوى والميليشيات الشيعية خارج حدودها، وترى أن دول الخليج العربي ليست أكثر «ملعب خلفي» لها، لممارسة نفوذها الإقليمي ومواصلة مشروعها التوسعي.

■ المصادر

1 - كيف نفهم إيران؟ موقع بوابة الأهرام، 22 مارس 2021.
2 - رأي.. طارق عثمان يكتب لـ CNN: كيف نفهم المعضلة الكبرى في الفكر الإيراني ونظرته للعرب؟ موقع سي إن إن، 23 ديسمبر 2020.
3 - أمريكا وإيران تحالف أم طلاق؟ موقع مجلة البيان، 26 يونيو 2013.
4 - كيف نفهم سياسة إيران الخارجية في الشرق الأوسط؟ موقع نون بوست، 2 أغسطس 2016.

هل دعمت إيران «داعش» بمباركة أمريكية؟

مروان محمود

نظام الملالي تعامل بطريقة نفعية مع تنظيميّ «داعش» و«القاعدة» وفق مبدأ «عدو عدوي صديقي»

■■ في مايو 2017، اتهم الرئيس الأفغاني الأسبق حامد كرزاي الولايات المتحدة بإنشاء تنظيم «داعش» الإرهابي. وقال كرزاي في مقابلة مع قناة Fox News الأمريكية، وقتها، إن "واشنطن بالذات هي التي أنشأت تنظيم (داعش)، وتستخدمه حاليا بمثابة سلاح بغية فرض التعسف على البلدان التي تعاني من الحروب".

وقال كرزاي، إن "تنظيم داعش هو وليد الولايات المتحدة، ولقد ظهر في أفغانستان في العام 2015 في زمن الوجود الأمريكي، وهو سلاح في يد واشنطن"

مثل هذه التصريحات الخطيرة، من مسؤول كبير في حجم رئيس دولة سابق يعي جيدا ما يقوله، تدفع المراقبين إلى التساؤل: ما هي طبيعة العلاقة الغريبة بين "داعش" ونظام الملالي، وهل دعمت إيران التنظيم وأوت بعض عناصره التي تطاردها واشنطن في العلن، وتدعمها في السر، بمباركة أمريكية؟!

وفي نوفمبر 2020، كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية المستور عن علاقة ملالي إيران مع تنظيمي "القاعدة" و"داعش"، بعد مقتل القيادي في التنظيم أبو محمد المصري، في الأراضي الإيرانية على يد عملاء إسرائيليين.

وما يؤكد وجود علاقة نفعية انتهازية ربطت التنظيميّن بنظام الملالي، وفق الصحيفة، هو غياب أي عمليات لـ «داعش» و«القاعدة» في داخل إيران، بل وحتى مناطق النفوذ الإيراني ووجود حرسها الثوري، رغم ما يظهره التنظيمان الإرهابيان من عداء لدرجة التكفير لنظام ولاية الفقيه في إيران.

علاقة «مصالح إرهابية»

بدأت العلاقة الغريبة بين التنظيمات السنية المسلحة ونظام الملالي، تتبلور بدور إيران في إيواء قادة وعناصر تنظيم «القاعدة» الأب الروحي لـ «داعش» ومساعدتهم بعد فرارهم من أفغانستان، واللجوء إلى إيران التي تعاملت معهم بمبدأ «عدو عدوي صديقي»، وهو ما يؤكد أن إيران تستخدم هذه التنظيمات في إحداث الفوضى وضرب مصالح معارضي سياستها، حتى ولو كانت في التحالف مع تنظيم يناصبها العداء والتكفير في أدبياته وفتاوي منظريه وعرابيه. إنها علاقة «مصالح إرهابية» بمعنى الكلمة، ومن المعلوم أن علي خامنئي مرشد النظام الإيراني، هو من قام بترجمة كتب سيد قطب ومنهجه من العربية إلى الفارسية، وقام بتدريسه في مدارس «الحرس الثوري».

والإرهابي أبو مصعب الزرقاوي من بين أهم

قيادات «القاعدة» الذين استضافتهم إيران ومولتهم، بل ودربهم «الحرس الثوري»، قبل أن يتحول إلى «داعش»، ويفر من قبضة «الحرس» ويتمرد على النظام الإيراني، وينقلب على الملالي مؤقتا.

ومع استهداف تنظيم «الزرقاوي» لمراقد ومزارات شيعية بالعراق في أغسطس 2003 ومارس 2004، بدأت إيران في محاولات فتح خط تواصل مع قيادات تنظيم القاعدة للحد من تلك الهجمات، وتكشف الوثائق عن أن هذا التواصل بدأ بالفعل عبر وسيط يمثل الحكومة الإيرانية في يونيو 2004، وهو من عبّر عن اهتمام الإيرانيين بدعم التنظيم مقابل ضمانات بالسيطرة على سلوك «الزرقاوي» في العراق. وقد استجاب التنظيم لهذا التواصل، وحاول أن يُقيّد أنشطة أتباعه في العراق التي تستهدف مراقد ومزارات شيعية، نظرا لما تمثله إيران من أهمية لوجيستية للتنظيم، فهي وفقا للعديد من مراسلات التنظيم في تلك الفترة تمثل «الممر الرئيسي لنا فيما يتعلق بالأموال والأشخاص والاتصالات».

وفي المقابل، استجاب النظام الإيراني لهذه البادرة من التنظيم، بسماحه بوجود ياسين السوري، أحد مُيسّري «القاعدة» الرئيسيين على الأراضي الإيرانية، وقد واصل السوري، باعتباره مبعوث التنظيم في إيران، التنسيق مع الإيرانيين لعدة أعوام.

وفي دراسة بعنوان «معضلة إيران لدى القاعدة: أدلة من وثائق أبوت أباد» يقول الباحث الأمريكي برايس لويدولت، المتخصص في مجالات الأمن والإرهاب، إن دعم إيران لتنظيم القاعدة في الفترة السابقة على سبتمبر 2001 لا خلاف عليه، فمن الثابت توفير طهران أماكن مخصصة لتدريب أعضاء التنظيم خلال تسعينيات القرن الماضي في الداخل الإيراني، وكذلك في سهل البقاع اللبناني، كما أن انتقال القاعدة إلى أفغانستان عام 1996 شهد تقديم إيران مساعدات في انتقال المقاتلين عبر أراضيها، ولكن طبيعة تلك العلاقة تغيرت بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، فقد تراوحت بين فترات من العداء والتكيف الحذر، نظرا لمخاوف «القاعدة» بشأن الضرر الذي قد يحيط بسمعته كتنظيم سُنّي من التعاون مع إيران الشيعية، وكذلك الازدواجية الإيرانية في التعامل مع التنظيم.

كيف خدم «داعش» إيران؟

يؤكد على الفونة، الباحث فى «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات» فى واشنطن أن «داعش» أفادت إيران أكثر مما أضرتها. ويقول موضحا إن ظهور «داعش» عزز الوضع الضعيف لرئيس النظام السوري بشار الأسد. فمع الصعود المباغت للتنظيم وسيطرته على العديد من المدن والقرى والنقاط الإستراتيجية فى سوريا، ازدادت المعارضة السورية، المفككة أصلا، تشرذما. وتصاعد الاقتتال الداخلي وسط فصائل المعارضة على الأرض والغنائم والموارد المالية، وتعقدت وتأجلت أغلب خطط

الرئيس الأفغاني الأسبق حامد كرزاي:
واشنطن هي التي أنشأت «داعش».. وتستخدمه كسلاح ضد بلدان تعاني من الحروب

تسليح المعارضة السورية بأسلحة نوعية.

كما تعثرت أيضا فكرة إقامة منطقة عازلة على الحدود السورية- التركية. فقدرة «داعش» على التنقل بسهولة بين المدن بسبب تركيبة ألويتها العسكرية المتحركة، في ظل تجاهل تام من قوات «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن لهذه التحركات العسكرية، جعلت فكرة المنطقة الآمنة شديدة الخطورة، وهو الأمر الذي يؤكد عمق العلاقة الثلاثية المعقدة بين «داعش وطهران وواشنطن».

لكن الخدمة الكبرى التى قدمها «داعش» للمخططات الإيرانية، هي أن خطر التنظيم وسيطرته على مساحات واسعة من سوريا والعراق وقدرته على تجنيد مقاتلين من مختلف أنحاء العالم، خاصة الشيشان والقوقاز وأوروبا، دفع روسيا للتدخل بشكل مباشر فى الصراع وتوجيه ضربات جوية ضد التنظيم المتطرف وتنظيمات أخرى مثل «جبهة النصرة».

ويرى الخبراء أنه لولا صعود «داعش» في سوريا، لما وجدت روسيا الأسباب الكافية التي تدفعها للانخراط المباشر في الحرب. وهذا مكسب إيرانى كبير. فعندما توجه الإيرانيون إلى الروس لإقناعهم بضرورة التدخل لإنقاذ «الأسد» بعد معلومات أن المعارضة ربما تحاول شن هجوم كبير على دمشق، حمل الإيرانيون معهم إلى موسكو خططا مفصلة بما ينبغى قصفه فى حلب وحماه وحمص والرقة وإدلب وما هى الطرق الإستراتيجية التى ينبغى استعادتها وكيف سيكون التدخل البري. وبات الروس مقتنعين بأن سقوط الأسد سيجعل سوريا معقلا لـ «الإرهاب الدولي»، لذلك تعاونوا مع نظام الملالي الذي كان يدعم «داعش» سرا، ويعاديها علنًا!

■ المصادر

1 - أعداء في هدنة أم حلفاء مصلحة.. كيف نفهم علاقة إيران بتنظيم القاعدة؟ موقع ذات مصر، 20 يناير 2020.

2 - إيران وداعش.. حرب معلنة ودعم خفي، موقع العين، 21 أبريل 2020.

3 - «القاعدة» وإيران ومقترفو الشر، موقع الشرق الأوسط، 24 نوفمبر 2020.

4 - سؤال يجيب عليه الخبراء.. «داعش».. هل أفادت إيران أم أضرتها؟ موقع الأهرام 17 مايو 2021.

5 - حامد كرزاي: تنظيم "داعش" صناعة أمريكية! موقع روسيا اليوم، 12 مايو 2017.

6 - أعداء في هدنة أم حلفاء مصلحة.. كيف نفهم علاقة إيران بتنظيم القاعدة؟ موقع ذات مصر، 20 يناير 2021

صحف عالمية:

رئيسي مجرم.. و«القتل الجماعي» ينتظر الإيرانيين

■■ أكدت الصحف العالمية أن تولي إبراهيم رئيسي منصب الرئيس في إيران، يعني جنوح النظام الإيراني إلى مزيد من التشدد في عدد من الملفات الإقليمية والدولية المهمة، مشيرة إلى أن عمليات «قتل جماعي» تنتظر الإيرانيين، حال وقوع أي احتجاجات شعبية واسعة النطاق في البلاد، جراء تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية، خصوصًا بعد ما اعتبر جموع المواطنين الإيرانيين أن الانتخابات الرئاسية الأخيرة، لم تكن سوى «مسرحية» أخرجها المرشد علي خامنئي ورجاله، من أجل ضمان وصول رجلهم (رئيسي) إلى سدة الحكم.

من جانبها، أكدت صحيفة «الجارديان» البريطانية في عددها الصادر 1 يوليو 2021، أن «الرئيس الإيراني المقبل يجب أن يمثل أمام العدالة لدوره في عمليات إعدام جماعية». وجاء في مقال بالصحيفة، للكاتب والمحامي المختص بقضايا حقوق الإنسان، جيفري روبرتسون، أن إبراهيم رئيسي، الفائز في الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة، «يتحمل مسؤولية عن مقتل آلاف السجناء في السجون الإيرانية في أواخر عام 1988».

وأضاف الكاتب أن «رئيسي» كان عضوا فيما عرف بـ «لجنة الموت» كما أطلق عليها السجناء فيما بعد، المكونة من ثلاثة رجال التي «أمرت بإعدام أعضاء جماعة معارضة من الرجال والنساء، ثم مجموعة من الرجال الذين كانوا ملحدين أو شيوعيين أو مرتدين يساريين. وتعرضت النساء في هذه المجموعة للتعذيب حتى غيّرن رأيهنّ، أو متنّ جراء الجلد المستمر».

الشنق الجماعي

واعتبر «روبرتسون» أن لعائلات الضحايا، وكذلك العالم، الحق في معرفة ما فعله رئيسي بالتفصيل خلال «هذه المرحلة المروعة». وقال إن الحصانة الدبلوماسية «لا يمكن أن تحول دون تقديم المسؤولين إلى العدالة».

وأكد المحامي الحقوقي الذي أجرى بحثًا عن هذه الجرائم، أن «الخميني أمر بهذه المذابح، حيث كان غاضبًا من اضطراره لقبول الهدنة في حربه مع صدام حسين» مشيرًا إلى أنه تم عرض هؤلاء السجناء العاجزين أمام لجنة الموت، التي طرحت سلسلة من الأسئلة المصممة لاختبار ولائهم للدولة. لقد عُصبت أعين الآلاف بعد ذلك ووجهوا إلى المشنقة، وشُنقوا أربعة في وقت واحد، أو في مجموعات تتألف من ستة أشخاص» و«ودفنوا ليلًا في مقابر جماعية».

وأوضح الكاتب أن معظمهم كانوا من الطلاب، وتم الإبقاء عليهم في السجن رغم انتهاء مدة عقوبتهم لتوزيع مطبوعات يسارية. ولم تعرف أسرهم شيئًا عن مصيرهم حتى سلمهم السجن كيسًا بلاستيكيا يحتوي على مقتنياتهم القليلة، وكانت العائلات (ولا تزال) ممنوعة من الحداد على أطفالها، أو حتى معرفة مكان قبورهم بشكل رسمي.

ولفت «روبرتسون» إلى أن الأمم المتحدة علمت بحصول المذابح في ذلك الوقت، وإن لم يكن بالتفاصيل المرعبة الكاملة، من خلال تقارير لمنظمة العفو الدولية ومعلومات قدمت إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بإيران، لكنها لم تجر أي تحقيق في ذلك الوقت أو لاحقًا. وقال إن ممثلي إيران في الأمم المتحدة نفوا معرفتهم بالأمر، ولم يقم المقرر الأممي بإجراء مزيد من التحقيقات بعد استقباله في سجن «إيفين» في طهران مع فرقة موسيقية!

وشدد المحامي على أنه مع ظهور الحقيقة الآن بشأن الإبادة الوحشية لآلاف السجناء، «يجب على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إجراء تحقيق مناسب» وأن انتخاب رئيسي سيؤدي إلى تركيز بعض الاهتمام الذي طال انتظاره على مذابح السجون في عام 1988.

رئيس أم دُمية؟

من جهة ثانية، وتحت عنوان «دُمية أم رئيس، قوة جديدة تظهر في إيران بدعم من المتشددين والحرس الثوري»، نشرت صحيفة «إندبندنت أون صنداي» في أواخر يونيو 2021، مقالًا تناول مراحل إعداد ابراهيم رئيسي ليتحول من قاض إلى رئيس، بواسطة ما وصفته «المؤسسة الأمنية القوية في البلاد».

وقالت الصحيفة إن «رئيسي كان قاضيًا غير معروف نسبيًا، عينّه خامنئي على رأس مؤسسة دينية مهمّة في مدينة غرب مشهد. إلى أن زاره مسؤولان عسكريان رفيعان في مايو/أيار 2016 مشيرة إلى أن ذلك اللقاء الذي لم يصدر عنه تفاصيل آنذاك، جمع القاضي إبراهيم رئيسي مع رئيس «الحرس الثوري» الجنرال علي جعفري، والجنرال قاسم سليماني الذي قتل في غارة أمريكية في العراق عام 2020.

ووفقًا لـ «إندبندنت»، اعتبر مراقبون الصور الصادرة عن ذلك اللقاء، بمثابة تحضير لرئيسي من قبل المؤسسة الأمنية القوية في البلاد (الحرس الثوري)، ليكون حاملًا للوائها. وتابعت الصحيفة أنه «بعد عام على ذلك اللقاء، خرج رئيسي من بين حشد من المتشددين كأقوى منافس يخلف الرئيس المعتدل حسن روحاني».

ونقلت الصحيفة عن مسؤول يعمل في هيئة حكومية جنوبي إيران، قوله إن الرئيس الجديد «هو من بين أقلّ الرؤساء الإيرانيين انخراطًا في السياسة». وأضاف المسؤول أن «لدى الآخرين نوعًا من الهوية السياسية المستقلة. لكنه لا يملك شيئًا، ولا يملك كاريزما، حتى أنه ليس متحدثًا جيدًا. سيكون دمية في ظلّ وجود السلطة الحقيقية في أيدي الحرس الجمهوري والمرشد الأعلى، الذين يريدون تنفيذ مشاريعهم من خلاله».

وأشارت الصحيفة إلى تكهن الكثيرين بأن رئيسي كان سيخلف خامنئي في منصبه، لكنها قالت إن الأخير ومن حوله، يرون فيه مخلصًا يستطيع تمهيد الطريق أمام التغييرات الكبيرة التي يمكن أن تعزز النظام. ورأت الصحيفة أن رئيسي يمكن أن يكون السفينة المثالية لطموح المتشددين.

وفي هذا السياق، ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، في عددها الصادر 23 يونيو/حزيران 2021، أن رئيس إيران الجديد، إبراهيم رئيسي، مرشح محتمل لخلافة المرشد الإيراني علي خامنئي في إيران. وأشارت الصحيفة إلى «قلق في واشنطن من عدوانية رئيسي وطموحاته النووية والإقليمية».

من ناحيته، اعتبر الباحث مجيد رفيع زاده في مقال نشرته صحيفة «ناشيونال إنترست» الأمريكية، مؤخرًا، أن الرئيس الإيراني «واحد من أكثر شخصيات العالم شرًا» وأكد أنه في اليوم الثاني لفوزه في المسرحية الانتخابية الهزلية غير الديمقراطية، ركزت العناوين في أنحاء العالم على ماضيه الإجرامي ضد الإنسانية. وكانت ثمة تحليلات قليلة تناولت ما يعنيه صعوده على صعيد مستقبل إيران.

وقال زاده «مما لا شك فيه أن رئيسي هو تجسيد لديكتاتورية قاسية لن توفر جهدًا في التخلص من المعارضة، بركان قد استدعي لتصعيد القمع الوحشي الذي بدأ في مستهل الثمانينات عندما اغتصب النظام الحالي السلطة، لكن المعارضة الشعبية بالكاد تراجعت مذ ذاك. وفي الحقيقة، فإن الاستياء من النظام هو في أعلى مستوياته اليوم، وقوة النظام وشرعيته هما في أدنى مستوى لهما على الإطلاق. ومن الأمثلة على ذلك، نسبة الإقبال المتدنية جدًا في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 18 يونيو/حزيران الماضي، وقاطعها الشعب الإيراني على نطاق واسع.

وأشار المحلل الإيراني إلى أن التصاعد المستمر في الشكاوى الاقتصادية والاجتماعية يتحول إلى مطالب سياسية، ويتمحور بسرعة حول مناشدة جوهرية بتغيير النظام، وقال «في مواجهة هذه الأزمات، فإن القائد الأعلى علي خامنئي استنفد كل الخيارات، فهو لا يستطيع تلبية مطالب الشعب ولا يمكنه تغيير سلوك نظامه نحو الاعتدال، ومن أجل البقاء في السلطة، يتعيّن عليه اللجوء إلى العنف والقتل.

ورأى الباحث أن هناك اتجاهان سيحددان مستقبل إيران: الأول هو تحدي الناس للنظام، متوقعًا أن يتصاعد الغضب الشعبي بقوة، لأن الأزمات العميقة التي أنتجت الشقاء الحقيقي ستستمر، والثاني أن رد النظام على الاحتجاجات الواسعة سيكون بالقتل الجماعي، وأضاف «رسمت خطوط المعركة، وهناك معسكران يتواجهان، فمن ناحية هناك الشعب الإيراني المتحد ضد النظام بكامله وحول قضية مشتركة: جمهورية ديموقراطية تكون مسؤولة حيالهم وليس حيال ملكية أو ملالي. ومن الناحية الثانية للمعركة، فإن النظام يستعد لحرب شاملة ضد الشعب والأسرة الدولية، وفي مواجهة احتمال حقيقي بإطاحته في انتفاضة واسعة، فإن النظام قد عهد إلى موظف قاس بالتخلص من المعارضين».

المصادر

1 - إبراهيم رئيسي: الرئيس الإيراني المقبل "يجب أن يمثل أمام العدالة" - في "الغارديان"، موقع "بي بي سي" عربي، 1 يوليو/تموز 2021.

2 - صحيفة أمريكية: وصول «رئيسي» لرئاسة إيران قد يعقد «مفاوضات فيينا» موقع "الوطن"، 22 يونيو/حزيران 2021.

3 - الإندبندنت: الانتخابات الإيرانية: ابراهيم رئيسي "رئيس أم دمية؟" موقع "رأي اليوم"، 16 يونيو/حزيران 2021.

4 - واشنطن بوست: رئيسي مرشح محتمل لخلافة خامنئي في إيران، موقع "العربية"، 23 يونيو/حزيران 2021.

5 - القتل الجماعي ينتظر الإيرانيين، موقع "صحيفة مكة"، 7 يوليو/تموز 2021.

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتـم «شـؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديـد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشـأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسـلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

● التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الإيرانية 2019
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات كتبنا 2020، 397 صفحة

«تقرير الحالة الإيرانية» السنوي لعام 2019، يحتوي على رصد يومي دقيق وموثق بالمصادر، لما شهدته إيران خلال عام 2019 من تطورات داخلية وخارجية، أدت إلى تدخل دول كبرى على رأسها الولايات المتحدة. وكان من شأن هذه الأحداث تهديد السلم العالمي، فباتت «المعضلة الإيرانية» محور اهتمام العالم أجمع، وحبس الرأي العام الدولي أنفاسه أكثر من مرة على مدار العام، خشية اندلاع حرب إقليمية في المنطقة بين طهران وواشنطن.

ويسجل التقرير، الصادر عن «مركز الخليج للدراسات الإيرانية»، لحظة بلحظة، أحداثًا جسام مرت بها إيران، عبر ثلاثة محاور، هي - أولًا- الحالة السياسية العامة، ثم الحالة الاقتصادية، تليها الحالة الاجتماعية، متبوعة بخلاصة تنفيذية لدراسة الحالات، كل على حدة.

وجاء في مقدمة التقرير أنه «خلال 2019، أتمت ثورة الخميني التي اندلعت مطلع 1979 عامها الأربعين، وهو العمر الزمني المفترض أن يكون بمثابة «سن الرشد» لحكام طهران من الملالي، غير أن «الثورة الإسلامية» بدت في عمر الأربعين وكأنها قد فقدت رشدها، ودخلت في شيخوخة مبكرة».

وقبل الثورة الخمينية، التي بدأت الاحتفالات الرسمية المحمومة بها في فبراير «شباط» 2019، كان حجم الاقتصاد الإيراني يقع في المرتبة الثالثة بين دول الشرق الأوسط، والمركز الـ 23 بين دول العالم، إلا أن قرارات إيران الاستفزازية وتدخلاتها السافرة في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتمويل الإرهاب في دول العالم أجمع، أدت إلى تراجع حجم الاقتصاد الإيراني بنسبة 90% وانكماشه خلال العام الماضي بنسبة 6%، ليتضاعف مركز البلاد على «مؤشر البؤس العالمي» خلال عام واحد من 39 إلى 62% بين دول العالم.

ووفق مقدمة التقرير، لم يفقد نظام الملالي ظله فحسب، بل بدا أنه فقد عقله أيضًا، فمع تفاقم حدة التوترات السياسية بين واشنطن وطهران، جراء قرار الإدارة الأمريكية الانسحاب من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات قصوى ضد إيران، وتصنيف «الحرس الثوري» الإيراني منظمة إرهابية، نفذت إيران سلسلة من الأعمال العسكرية الاستفزازية، استهلتها بالتعرض لسفن تجارية وناقلات نفط في خليج عمان. واستولت بعد ذلك على سفينة بريطانية واحتجزت طاقمها، ردًا على احتجاز بريطانيا ناقلة نفط بتهمة نقل النفط إلى سوريا، وقامت بأكثر من عملية احتجاز لناقلات نفط إحداها عراقية، ما حدا بالولايات المتحدة إلى إنشاء هيئة دولية للأمن البحري، لتعزيز الرقابة والأمن في الممرات المائية الرئيسة في الشرق الأوسط.

● طابور إيران الخامس في الوطن العربي
«متشيعون مدفوعو الأجر»
شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات كتبنا، ط.أولى 2020، 316 صفحة

من يدفع للزمار الشيعي؟

للنظام الإيراني «طابور خامس» من العملاء والجواسيس والخونة في بلدان الوطن العربي، يضم أطيافًا شتى من السياسيين والإعلاميين والمثقفين والناشطين والإرهابيين، هم بمثابة «أبواق طهران» المدافعين عنها وعن مواقفها السياسية في المحافل والمناسبات كافة، وكأنهم الوكلاء الرسميين لـ«آيات الله» في العالم العربي!

ومعظم هؤلاء العملاء متشيّعون «مدفوعو الأجر»، يبيعون أوطانهم بثمن بخس، ويتلقون تمويلات مالية ضخمة من ملالي إيران مشفوعة بمخططات إرهابية لنشر الفتنة والفوضى في البلدان العربية بصفة عامة، وفي دول الخليج خاصة، من أجل زعزعة استقرار المنطقة برمتها، لخدمة أغراض المشروع الإيراني التوسعي في الشرق الأوسط.

ولا يتورع هؤلاء المتشيّعون المأجورون عن دعم النظام في طهران بكل قوة، على الرغم مما ارتكبته قوات وميليشيات هذا النظام من مذابح بحق المواطنين العرب، في كل من سوريا والعراق واليمن، وفي غير بلد عربي طالته يد الإرهاب الإيراني، ضمن سياقات الحرب الشاملة التي تشنها طهران من منطلقات طائفية محضة ضد أهل السنة، سواء في داخل إيران أو خارجها.

ولا جدال أن توسع الدور الإيراني في الوطن العربي، مع انتشار المذهب الشيعي في غير بلد من الأقطار العربية والإسلامية السنية، ليس عملًا تطوعيًا يقوم به دعاة فرادى أو جماعات أبدا، وإنما هو عمل منهجي مخطط ومؤسسي تقف خلفه دولة بحجم إيران، لذلك فهناك تناغم بين استراتيجية دولة الملالي الساعية للتوسع في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، وبين نشر المذهب الشيعي على أوسع نطاق ممكن، كما أن النجاحات المتكررة لإيران في الاستيلاء على عواصم عربية، يمنحها زخمًا كبيرًا لـ«فتوحات جديدة».

وهذا الكتاب يكشف النقاب عن العملاء من طابور إيران الخامس، بالأسماء والوقائع والتواريخ، لكي يعلم الرأي العام العربي ما يُراد ببلاده، وما يفعل أناس يعيشون بين ظهرانينا، وكيف تجند إيران جواسيسها وعملاءها، ومن الذي «يدفع للزمارين» من الإعلاميين العرب لكي يصوروا إيران على أنها الدولة التي تتحدى أمريكا وإسرائيل، «الشيطانان الأكبر والأصغر» على التوالي!

بينما الحقيقة التي لا مراء فيها، والتي يكشفها هذا الكتاب، هي أن مرشد نظام الملالي هو «كبير الأبالسة» الذي يسكن في طهران، وينشر أتباعه من الشياطين والإرهابيين وتجار السلاح والمخدرات ومروجي الفتن والدسائس، في كل البقاع العربية، من البحرين في أقصى المشرق العربي، إلى موريتانيا في أقاصي البلاد المغاربية، بل إنهم - فوق ذلك- يحكمون بعض دول المنطقة العربية مثل العراق، وينقلبون على الحكم في بعضها الآخر بقوة السلاح، كما هو حادث في اليمن منذ عام 2014 وحتى هذه اللحظة.

● طابور إيران الخامس في الوطن العربي
«متشيعون مدفوعو الأجر»
شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

نجح الكتاب نجاحًا مدوّيًا، ونفدت طبعته الأولى رغم محاولات التعتيم عليه من قبل جهات إعلامية وثقافية موالية لطهران، لأنه كشف النقاب عن «العملاء» من طابور إيران الخامس، بالأسماء والوقائع والتواريخ، لكي يعلم الرأي العام العربي ما يُراد ببلاده، وماذا يفعل أناس يعيشون بين ظهرانينا، وكيف تجند إيران جواسيسها وعملائها من أجل تخريب أوطانهم، لحساب «آيات الله» المزعومين من رجال الدين، الذين يحكمون بلادهم نفسها بالحديد والنار، فكيف يكون الوضع إذا حققوا أحلامهم الكابوسية بالنسبة لنا، وحكموا العالم العربي؟!

ومن بين أسباب نجاح الكتاب، أنه كشف الستار أيضًا بالوقائع والمصادر، عمن «يدفع للزمارين» من الإعلاميين العرب، لكي يصوروا لنا إيران على أنها زعيمة «جبهة الممانعة» وأنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتحدى (إسرائيل) وأمريكا «الشيطان الأصغر والأكبر»، بينما الحقيقة التي لا مراء فيها، والتي كشفها هذا الكتاب، هي أن مرشد نظام الملالي هو «كبير الأبالسة» الذي يسكن في طهران، يفتح قنوات اتصال سرية مع واشنطن و(تل أبيب)، بينما ينشر أتباعه من الشياطين والإرهابيين وتجار السلاح والمخدرات ومروجي الفتن والدسائس، في كل بقاع الوطن العربي.

ونجح الكتاب كذلك، لأنه أخذ على عاتقه مهمة الكشف عن توسع الدور الإيراني في الوطن العربي، خصوصًا مع انتشار «التشيع» في غير بلد من الأقطار العربية والإسلامية السنية، رغم أن ذلك - في التحليل الأخير- ليس عملًا تطوعيًا يقوم به دعاة فرادى أو جماعات أبدًا، وإنما هو عمل منهجي مخطط ومؤسسي تقف خلفه دولة بحجم إيران، لذلك فهناك تناغم بين استراتيجية دولة الملالي الساعية للتوسع في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، وبين نشر التشيع على أوسع نطاق ممكن، كما أن النجاحات المتكررة لإيران في الاستيلاء على عواصم عربية، يمنحها زخمًا كبيرًا لـ«فتوحات جديدة».

- التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الإيرانية 2020
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 340 صفحة

«العام الأسوأ» لنظام الملالي

يرصد التقرير أهم الأحداث والمستجدات في إيران، على المستويّن الداخلي والخارجي، خلال العام 2020، ويسجل كافة المتغيرات التي شهدتها إيران في المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على مدار العام.

ووفق التقرير، واجهت إيران خلال 2020 أزمات كبرى، أربكت نظام الملالي الحاكم، وعلى قمته المرشد الأعلى علي خامنئي. وكانت الأزمة الأولى في مطلع العام هي مقتل الجنرال قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس» التابع لـ«الحرس الثوري» حيث خسرت طهران «عرّاب» النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

ويشير التقرير إلى أنه بدلًا من أن ينفذ النظام الإيراني تهديداته لقتلة سليماني، وجّه «الحرس الثوري» صواريخه إلى طائرة مدنية أوكرانية، بعد فترة وجيزة من إقلاعها من المطار، ما تسبب بمقتل 176 شخصًا كانوا على متنها. فاندلعت احتجاجات عنيفة عقب إسقاط الطائرة، تعبيرًا عن مدى السخط الشعبي ضد نظام الملالي.

كما يرصد التقرير كيف أصبحت إيران بؤرة انتشار لفيروس كورونا، فيما كان قادة النظام في طهران يحاولون إخفاء الحقائق وتسييس الوباء، بزعم أنه «سلاح بيولوجي» أمريكي، رغم أن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تضررًا من الجائحة في العالم!

على المستوى الاقتصادي، وبحسب التقرير، عاش الاقتصاد عامة الأسوأ، حيث أدّت العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي النفطي خلال عام 2020 بنسبة 38.7%، وتدهور سعر صرف العملة الإيرانية بـ 45.7 بالمئة، وتراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى 85 مليار دولار، وارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى 2.2% من إجمالي الناتج المحلي الإيراني.

ومن الملفت للنظر، وفق التقرير، أن عام 2020 بدأ باغتيال سليماني في الثالث من يناير/ كانون الثاني، وقبل انتهائه بشهر واحد (في نوفمبر/ تشرين الثاني) اغتيل العالم النووي محسن فخري زادة، ولم تخرج التهديدات الإيرانية بالانتقام طوال العام عن كونها «جعجعة بلا طحن»!

وفي هذا الصدد، يسجل التقرير التحذيرات التي انطلقت على أعلى مستوى في البلاد من الأوضاع المتردية، حيث توقع المراقبون في الداخل والخارج حدوث «انتفاضة شعبية» جديدة في إيران، تعبيرًا عن اليأس الناجم عن تردي الأوضاع الاجتماعية في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، ووصول البلاد إلى نفق مظلم.

- خامنئي كبير الأبالسة
شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 232 صفحة

يكشف الكتاب، أن خامنئي اعتلى عرش النظام الإيراني بلا أي مؤهلات سياسية ولا أي «كاريزما» شخصية، باعتباره القائد الثاني للثورة الإيرانية، وفقًا لما ينص عليه دستور نظام «ولاية الفقيه» الذي أقرته ثورة 1979، فهو الحاكم الفعلي للبلاد الذي يحق له عزل الرئيس بعد انتخابه، كما أنه المحرك الأول لخطوط السياسة الإيرانية، وفقًا للمادة الخامسة من الدستور الإيراني، إذ تصبح كل أحكامه بمجرد صدورها «واجبة الطاعة».

ويؤكد الكتاب، أن المرشد الإيراني الذي بلغ من الكبر عتيًا، والذي أمر بقمع انتفاضات الشباب على مدار أكثر من 30 عامًا، وقتل «حرسه الثوري» الآلاف منهم، وزج بغيرهم في المعتقلات الرهيبة، والذي لن يترك منصبه إلا إلى القبر، هذا الرجل هو نفسه الذي يدعو إلى «تمكين الشباب» لدعم حكومته «الثورية»، وهو أمر ينم عن معايير مزدوجة تحكم كل شيء في إيران منذ ثورة روح الله الموسوي الخميني حتى هذه اللحظة.

- جيش الظل الإيراني
إمبراطورية الميليشيات الإيرانية
شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 259 صفحة

عملت إيران بكل السبل منذ عقود طويلة، على تأسيس أذرع سياسية وعسكرية لها في عدد من بلدان العالم، ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة لها، وخصوصًا الدول العربية المجاورة، لكي تكون أداة في تمرير وتنفيذ مخططات طهران الهادفة إلى السيطرة عبر «تصدير الثورة» إلى محيطه العربي الإقليمي أولًا، وكان الجيران العرب هم أول المستهدفين!

وغيّرت الميليشيات المسلحة الشيعية، المشهد الاجتماعي والسياسي والعسكري في الشرق الأوسط. واعتبارًا من عام 2019، باتت هذه الميليشيات التي تعمل في العراق ولبنان وسوريا، المحرك الرئيسي لمد النفوذ الإيراني إلى خارج الحدود، ضمن مخطط «إيران الكبرى».

واستندت طهران في تحقيق هذا الهدف على بناء وإنشاء ميليشيات خارج نطاق الدولة تعمل على إشعال الفوضى، وبث ممارسات طائفية لإضعاف المجتمعات وخلق الاضطرابات وإشعال الحروب الأهلية والطائفية، لتوفير البيئة المناسبة لتحقيق الاختراق الإيراني لدول المنطقة. ومن خلال القتال جنبًا إلى جنب، زودت هذه المجموعات بعضها البعض بالمهارات والخبرة العسكرية، سواء في التكتيكات غير المتماثلة أو التكتيكات التقليدية، وبسرعة كبيرة فرضت هذه الميليشيات نفسها كأداة هائلة لطهران في العراق والشرق الأوسط بشكل عام، ما دفع إيران إلى تمويل وتدريب وتسليح هذه القوات شبه العسكرية على نطاق واسع.

ولا يُخفي الإيرانيون حقيقة مشروعهم الذي يرمي إلى بسط نفوذهم العلني من طهران إلى شواطئ البحر المتوسط عبر جغرافية متصلة من طهران مرورًا بالعراق وسورية وصولًا إلى البحر المتوسط؛ ونفوذ آخر أقل علانية يتجه نحو دول الخليج العربي بالانطلاق من العراق الذي تسيطر عليه قوى سياسية وأمنية موالية لإيران.

مركز الخليج للدراسات الإيرانية
Alkhaleg Center for Iranian Studies
الخليج

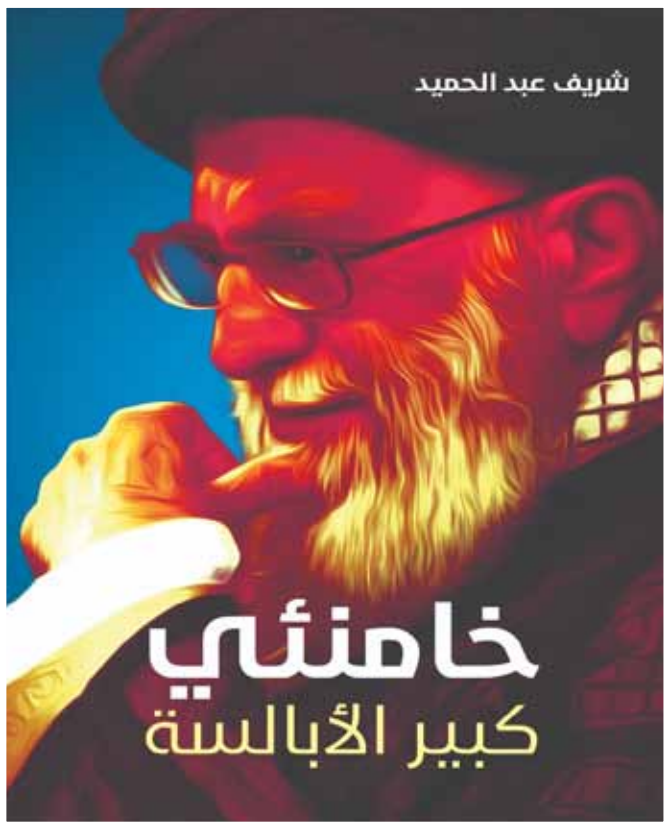

01015039040

حاكموا المجرمين

أعضاء لجنة الموت في مجزرة ٣٠،٠٠٠ سجين سياسي في عام ١٩٨٨

ابراهيم رئيسي القاتل الجماعي البغيض و
واحد من أكثر العوامل وحشية في مذبحة
٣٠،٠٠٠ سجين سياسي في عام ١٩٨٨

يجب أن يخضع الملا رئيسي لمحاكمة
دولية بسبب ارتكاب جرائم ضد الإنسانية
في مذبحة السجناء السياسيين
في عام ١٩٨٨ ومحاولة إبادة جماعية
بحق أعضاء منظمة مجاهدي
خلق الإيرانية

شؤون إيرانية
@IranianAffairsMagazine